الإجراءات الإقتصادية العدوانية

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

الإجراءات الاقتصادية العدوانية

14 نيسان ابريل 2022

الفهرس العام

الفصل الأول: المفاهيم

1. مفهوم الإجراءات الاقتصادية العدوانية
2. الإرهاب الاقتصاديّ الأميركيّ بين المفهوم والممارسة: لبنان نموذجاً
3. الهيمنة الامريكية على الاقتصاد اللبناني - مفاهيم أساسية

الفصل الثاني: التطبيقات العملية

4. الإجراءات الاقتصادية العدوانية تجاه روسيا -قرارات بايدن ووزارة الخزانة الأمريكية-
5. الإجراءات الاقتصادية الأوروبية العدوانية تجاه روسيا افاق التعاون والاشتباك.
6. عدد الإجراءات الاقتصادية العدائية على روسيا
7. قانون ماغنتسكي نهب نيوليبرالي منظّم
8. قراءة تحليلية في كتاب " حرب الخزانة: إطلاق العنان لعصر جديد من الحرب المالية"
9. الخطة الامريكية للحصار النفطي.
10. الدور الأميركي في انهيار الاقتصاد اللبناني
11. الاحتلال الأمريكي للمصارف اللبنانية
12. الحصار المالي الأمريكي للبنان

الفصل الثالث: حق الدفاع والمواجهة

13. حق الدفاع عن النفس في مواجهة العقوبات الاقتصادية

14. العقوبات الأمريكية على لبنان في ضوء القانون الدولي.

15. حول القرار الامريكي بحجب بعض المواقع الالكترونية التابعة لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الاسلامية

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات والمقالات، وينقسم الى ثلاثة فصول. يحتوي الفصل الأول على جملة من المفاهيم المرتبطة بمصطلح الإجراءات الاقتصادية العدوانية، وهي تسمية مفيدة في مواجهة الفعل العدواني الأمريكي (المتمثل في تسليط العقوبات بشكل احادي الجانب على دول وجهات وكيانات دولية تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية معادية لسياساتها وقد تشكل تهديدا على مصالحها الإقليمية والدولية وخياراتها الاستراتيجية)، وهو أيضا مصطلح مهم واساسي لكسر مشروعية هذا الفعل العدواني. أمّا الفصل الثاني فهو يطرح جملة من التطبيقات العملية المتعلقة بالإجراءات الاقتصادية العدوانية والتوجهات والسياسات الامريكية لإدارة هذه الإجراءات وتفعيلها. أما الفصل الثالث فيطرح مجموعة من الاليات والأدوات الدفاعية التي من الممكن للدول والجهات المستهدفة استخدامها لمواجهة هذه الإجراءات الاقتصادية العدوانية وافشال أهدافها.

الفصل الأول

المفاهيم العامة

الإجراءات الاقتصادية العدوانية

مقدمة:

مبدئيا الحديث عن **العقوبات الاقتصـادية** كمصـطلح يتطلب منا الغوص في مدلول هذا المصـطلح تاريخا وكمفهوم متداول في العلاقات الدولية والقانون الدولي، حتى نتمكن من تحديد ماهيته وربطه بمصـطلح اخر، أكثر دقة وتوجه وهو مصطلح "**الاجراءات الاقتصادية العدوانية**". هذا المفهوم هو تسمية مفيدة في مواجهة الفعل العدواني الأمريكي (المتمثل في تسـليط العقوبات بشـكل احادي الجانب على دول وجهات وكيانات دولية تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية معادية لسياساتها وقد تشكل تهديدا على مصالحها الإقليمية والدولية وخياراتها الاستراتيجية)، وهو أيضا مصطلح مهم واساسي لكسر مشروعية هذا الفعل العدواني. ما هو مطلوب اليوم، هو تكريس هذا المفهوم كمصطلح وادراجه في التوعية السـياسـية والفكرية والقانونية ليكون بمثابة الأداة الفاعلة في مواجهة الممارسـات العدوانية الامريكية.

بالعودة لأصـل المصـطلح والمتمثل في العقوبات الاقتصـادية يمكن التذكير بماهية هذا المصـطلح ومختلف مراحله التاريخية:

أولا: لغويا:

كلمة العقوبة في الأصـل اللغوي، تنصرـف إلى ثلاث معان هي: المعنى الأول هو الثواب، والمعنى الثاني هو الجزاء، أما المعنى الأخير فهو المقاضاة.

ثانيا: قانونيا

أمّا في القانون فيعني العقاب الجزاء على مخالفة القاعدة القانونية، وهو جزاء يقرره المشرـع الدولي ويوقعه القضـاء الدولي. إذا يمكن تعريف العقوبة هنا بانها ايلام مقصـود يوقع من اجل الجريمة او الفعل الضـار او غير الشرـعي وسـتناسـب معها. من هنا يتأكد أنّ الألم هو جوهر العقوبة وهذا أمر بديهي إذ لا عقاب بدون ألم. ويقصـد بالإيلام المساس بحق لمن تنزل به العقوبة والحقوق التي يتصور المساس بها كثيرة، منها الحقوق المالية والاقتصادية.

ثالثا: سياسيا

ان العقوبة هي تدبير قسرـي اقتصـادي أو عسـكري اعتمدته عادة عدة دول وعلى راسـها الولايات المتحدة بالتظافر لإجبار دولة تنتهك القانون الدولي على الكف عن الحكم أو البت فيه. وهي أيضـا تدبير تعاقدي أو تقييدي تتخذه القوى العالمية وعلى رأسـها الولايات المتحدة عادة بالتظافر للضـغط على بلد ما لتغيير سـياسـاته المحددة. وتمثل العقوبات أيضـا، القيود التي تحد من حرية الدولة أو الجماعة أو قادتها في العمل، تُفرض من خلال قرار جماعي من دول أخرى. وذلك لأن المجتمع الدولي يريد استخدام الوسائل السلمية لمحاولة التأثير على سلوك الدولة أو الجماعة أو

الفرد من خلال مختلف التدابير الاقتصادية والسياسية، وقد يكون الهدف هو تغيير سياسات دولة تهدد السلم والأمن الدوليين، ونزع فتيل الصراع في بلد ما، وحمل دولة على وقف الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان."

رابعا: تاريخيا:

عرف العقاب في الحضـــارات القديمة بمعنى المعاقبة على الخروج على قيم الجماعات، وقد اختلفت أنواع العقوبات باختلاف ثقافات هذه الحضارات و قيم الجماعات فيها، و قد أثبتت الدراسات الأثرية، أن رمسيس الثاني (ملك مصر الفرعونية) عندما انتصر على ملك الحيثيين طلب من هذا الأخير إبرام معاهدة سلام بين الدولتين في عام 1978 ق م، و هذه المعاهدة ألقت الضوء على فكرة العقوبات الدولية لدى الفكر الفرعوني خاصة، و قررت ثلاث مبادئ في العلاقات الدولية بصـفة عامة و هي: أولا: مبدأ السـلام الدائم والعادل بين الدولتين. ثانيا: مبدأ المعاملة بالمثل في مجال الدفاع. وثالثا: مبدأ تسليم المجرمين.

في الهند يشهد التاريخ الهندي القديم أن الدويلات الهندية أقامت نظما قانونية دولية في السلم والحرب، وقد وجدت في الهند القديمة مدونات للقانون تتعلق بالالتزامات نحو الدول الأخرى، مثل قانون مانو (200 ق م). وفي الصـــين القديمة، فقد عرفت نظم التحالفات بين الإمارات الصينية، كما عرفت حرب الجزاء التي تشن لاستخلاص حق عجزت الوسائل السلمية عن استخلاصه، أو تشن على من يقوم بانتهاك التزاماته الدولية. وفي الحاضرة الإغريقية أمكن اللجوء إلى التحكيم مثلما جاء في معاهدة الصلح بين اسبرطة و أرجوس المبرمة سنة 470 ق م، وقد احتلت العقوبات الإلهية مركزا هاما في قلوب اليونانيين، وكانت تجتمع الدول اليونانية في حلف دلفي Delphi وهو مؤتمر دولي يعقد في صورة مؤتمر دولي يوقع عقوبات ذات طابع أدبي و ديني، وأهمها العدالة و الإنصـــاف، وردع المعتدي الذي اعتبرته التقاليد اليونانية و الكنسية في العصور الوسطى معتديا على الله و أصبحت جريمته ضد المجتمع هي جريمة في حق الله و محاربته جهاد مقدس سواء كان المعتدي فردا أو جماعة أو دولة. وقد عرفت الحضارة الرومانية عقوبات أبرزها الحرب المقدســـة (حرب الجزاء) والجزاءات الدينية الناجمة عن الخوف من الألهة، وبعض العقوبات المعنوية مثل اللوم. وفي مرحلة القانون التقليدي، والذي نشـــأ وتطور في إطار زمني يمتد من معاهدة ويســـتفاليا 1648 حتى الحرب العالمية الأولى، فمنذ نشأت الأسرة الأوروبية في وستفاليا شهد المجتمع الدولي عدة تطورات كان لها الأثر الأبلغ في تطور نظام العقوبات، وأبرز هذه التطورات الحروب المســـتمرة وإقامة نظام توازن القوى، والثورة الفرنســـية، وتطوير مفاهيم الديمقراطية، والثورة التكنولوجية والصـناعية وظهور النزاعات الدينية والقومية، والاتجاه إلى ضـبط الصـراع الحر بين جهة الإنسانية والكشوف الجغرافية. أما في مرحلة التنظيم الدولي، فيعتبر قيام عصبة الأمم فاتحة عصر التنظيم الدولي الحديث، ثم مرحلة ما بعد نهاية الحرب العظمى الأولى وحتى نهاية حرب الخليج الثانية 1999، فتميزت هذه المرحلة بتعدد أشـخاص القانون الدولي العام ســواء على مســتوى الدول أو على مســتوى المنظمات الدولية، وبدأ الاتجاه إلى تحريم الحرب في العلاقات الدولية واللجوء الى آليات أخرى غير التقليدية في إدارة الصراعات الدولية.

خامسا: أهمية مصطلح "الإجراءات الاقتصادية العدوانية":

تنطلق أهمية اســتخدام مصــطلح الإجراءات الاقتصــادية العدوانية من معاني اســتخدامه تحت عنوان العقوبات الاقتصـــادية في المجال الدولي كأداة غير عســـكرية يتم اللجوء إليها للحفاظ على الســـلم والأمن الدوليين، ما أدى

لاستخدامها في عدة قضايا دولية شائكة، بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لم يذكر مصطلح "العقوبات" بشكل صريح مستبدلاً ذلك بمترادفات تشير لمصطلح **كالإجراءات** في المادة "39" أو **التدابير** في المواد 40،41،42 من الفصل السابع في ميثاق الامم المتحدة.

رغم غياب تعريف واضح للعقوبات الاقتصادية الدولية في مواثيق المنظمات الدولية والأنظمة الاقتصادية، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها: "**مجموعة من التدابير القسرية** المطبقة على الدولة المرتكبة لعمل عدواني يُعَد خرقاً للسلم والأمن الدوليين أو تهديداً لهما، مستهدفة لبنيانها الاقتصادي وإصلاح سلوكها في إطار العلاقات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة 41 منه." ويعرفها آخرون أنها: "**وسيلة ضغط سلبية** تهدف إلى الحصول على تغيير في السلوك السياسي الدولي للدولة المعاقبة، هذه العقوبة يمكن أن تتدرج من التهديد البسيط إلى مقاطعة كلية أو شاملة للعلاقات الاقتصادية بين المُعاقِب والمُستَهدف." بينما يعرفها الفقيه نايلور Naylor على أنها: "**مجموعة من الإجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي** يتخذها طرف دولي ما (منظمة دولية أو دولة) في مواجهة طرف دولي آخر، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في الحصار والحظر وهي تُستَخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية للطرف المُستَخدِم لها تنصب في معظم الأحيان على تغيير التوجهات الأساسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع رغبة أو مصلحة الطرف المُستَخدِم لها." وبالرغم من حداثة مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية، فإن السلوك العقابي الاقتصادي ظهر في عدة مشاهد تاريخية، عندما كانت تلجأ الإمبراطوريات والجيوش لفرض "الحصار" الاقتصادي كوسيلة ضغط أو للتمدد وبسط الهيمنة الخارجية؛ وهو ما بقي حتى العصر الحديث واستُعمِل في عدة حالات، منها ما قامت به عصبة الأمم تجاه إيطاليا في العام 1935 بعد غزوها إثيوبيا. وفي العقود الأربعة الأولى من قيام الأمم المتحدة صدر قرارين فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية في حالتين، هما: روديسيا في العام 1966 وجنوب إفريقيا عام 1977. وعقب انتهاء الحرب الباردة تصاعد فرض العقوبات الاقتصادية بشكل ملحوظ منها ما كان على العراق وليبيا والصومال وأنغولا.

تستند هذه الإجراءات الاقتصادية العدوانية "العقوبات" على أسس قانونية تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، إذ وفقاً للمادة "39" من الباب السابع من الميثاق، "يتخذ المجلس التدابير اللازمة حيال أية تهديد للسلم أو انتهاك له أو الأقدام على عمل من أعمال العدوان، حفاظاً على السلم والأمن الدوليين؛ وقد تكون هذه التدابير ما هو منصوص عليه في المادة "41" من ذات الميثاق التي جاء نصها "أن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية، وغيرها من وسائل المواصلات، وقفاً جزئياً أو كلياً، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية"، ولعل ما اتخذته منظمة الأمم المتحدة عام 1962 عند دعوة أعضاءها لقطع جميع علاقاتهم الاقتصادية مع جنوب إفريقيا رداً على سياسة التمييز العنصري، من أبرز الأمثلة على ذلك. وإلى جانب المادة "41" تأتي المادة "42" التي تعطي إمكانية استخدام القوة العسكرية إن دعت الضرورة لذلك. أضف لما سبق المبدأ القانوني الآخر للعقابية من خلال قدرة مجلس الأمن على سن قرارات بهدف معاقبة الدول المارقة أو تلك التي تسمى بالإرهابية، كقرار رقم 1373 الصادر عام 2001. إلا أن هذا الأساس يواجه إشكالين، يتمثل أولها في التداعيات السلبية التي انعكست على شعوب الدول المُعاقَبة جراء تطبيق القرارات المُستَنِدة على هذه القاعدة،

بدلاً من الحكومات. أما الاشـــكال الثاني فيتمثل في عدم وجود تعريف لتهديد الســـلم والأمن الدوليين، في نظام العقوبات الدولية، ناهيك عن عدم تحديد المعايير المُســتنَد إليها فيما إذا كان هذا الطرف أو ذاك عمل على تهديد السلم والأمن الدوليين.

من هذا المنطلق بدأ اســتخدام هذه الإجراءات العقابية، اســتخداما تعســفيا يتنافى وقيم القانون الدولي المذكورة، نظرا لغياب المعايير الواضحة عند الاستخدام. فهل ان هذه الإجراءات العقابية او العقوبات الاقتصادية او التدابير مرتبطة فقط بما تقرّه المواثيق الدولية من أدوات جزر وعقاب للدول والكيانات الدولية التي لا تحترم المبادئ الدولية والالتزامات؟ هل الجهة الدولية والممثلة في هيئة الأمم المتحدة وتحديدا مجلس الامن، والتي وفقا لآلياتها القانونية تتكفل بتنفيذ هذه الإجراءات ملتزمة باحترام ما تمليه المواثيق الدولية في التطبيق، بحيث لا تســـلط العقوبات الا على الجهات التي يثبت انتهاكها للقوانين الدولية؟ اما أن هذه الإجراءات العقابية أصبحت أداة ضغط في يد قوى دولية دون غيرها، وعلى رأســـها الولايات المتحدة تســـتخدمها وفقا لمنظومتها الإجرائية الداخلية والتي توفرها وزارة الخزانة الامريكية إضـــافة الى مؤســـســـات التشرـــيع في الكونغرس والإدارة الامريكية؟ أي مصـــداقية لإجراءات عقابية تستخدمها الولايات المتحدة بشكل احادي الجانب، الغاية منها تحقيق اهداف ومصالح أمريكية، على حساب مصالح الدول والشعوب، ولا علاقة لها بالمواثيق والقوانين الدولية المذكورة وان زوّدت بنفس العناوين المذكورة.

من هذا المنطلق أصـبحت هذه **الإجراءات الاقتصـادية العدوانية**، أداة ضـغط واضـحة وواسـعة النطاق، وغير محدودة تمتلكها الولايات المتحدة، وتغطي وجودها جملة من القوانين والإجراءات والتشرـيعات الخاصـة بالنظام الأمريكي، تديرها مؤســسـات وعلى رأســها وزارة الخزينة الامريكية الولايات المتحدة التي يعتبرها صـانعوها وزارة حرب نظرا لكمية الإجراءات والقرارات العدوانية التي تتخذها وتســتهدف من خلالها الدول والكيانات وحتى الافراد الذين يناهضون السياسات الامريكية ويشكلون تهديدا على مصالحها ومخططاتها الاستراتيجية. يمكن تحديد هذه الاجراءات كالاتي:

1. الإجراءات السلبية :التي تستهدف الطرف المُستهدف مباشرة من خلال إضعافه عسكرياً ومادياً مع حرمانه من إقامة علاقات طبيعية مع باقي البلدان، تشـتد في حالات العدوان العسـكري. هذه الاجراءات التي تهدف لتشـديد الخناق على الطرف المُستهدف وإضعاف سلوكه، تتم من خلال أربعة أساليب:

- المقاطعة الاقتصـادية :ويمكن تعريفها بالإجراءات الرسـمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصـادية مع الدولة المســتهدفة أمريكيا، وتتمثل هذه المقاطعة، التي عرفتها العلاقات الدولية من قرون، في عدة إجراءات، منها: وقف كافة العلاقات الاقتصادية التجارية، والمالية، والاستثمارية، والاجتماعية أيضاً كالسفر. وتعتبر المقاطعة الاقتصـــادية الأســـلوب الأمثل للإجراءات الاقتصـــادية العدوانية التي باتت تســـتخدمها الولايات المتحدة بشكل مكثف واحادي على المستوى الدولي.

- الحصار الاقتصادي :والذي يعتبر بالأصل عمل حربي تنفذه قوة جوية وبحرية لإضعاف القدرة الاقتصادية للدولة المراد مُعاقبتها. وقد شَرّع هذا الإجراء مجلس الأمن على أن يتم بحراً مدعوماً بالحصـــار الجوي، وهو ما جرى إقراره من قبل مجلس الأمن ضد ليبيا في 31 مارس 1992.

2. الإجراءات الجمركية :التي جاءت نتيجة تطور العلاقات الاقتصـادية الدولية وما تتضـمنه من تطور في أسـاليب الاستيراد والتصدير. ومن أنواع هذه الإجراءات العقابية العدوانية، الزيادة المستمرة والعالية على الرسوم الجمركية.

3. وقف العلاقات الاقتصـادية :وهو أشـبه بعزل الدولة المُعاقَبة من خلال منع أية روابط اقتصـادية معها أو أية استثمارات على أراضيها، كما تصل لمنع السفر لها ومنها وهو ما ينعكس سلباً على رعايا الدولة المُعاقَبة بالاتجاهين الاقتصادي والنفسي.

تعمل القوى المســيطرة على جدول الإجراءات او التدابير والعقوبات الاقتصـــادية، وعلى رأســـها الولايات المتحدة على منع محاولات ما تسـميه اختراق العقوبات المُتَخَذة من خلال مراقبة شـاملة للمنظومة الاقتصـادية) عن طريق مؤسساتها المتخصصة في ذلك OFAC) للدولة المُعاقَبة والأطراف الاقتصادية الأخرى، كالشركات متعددة الجنسـيات، ومنع تصـدير منتجاتها واتخاذ كل ما يلزم لمنع وصـول رؤوس الأموال إليها. وتتم هذه الإجراءات من خلال :

- نظام القوائم السوداء :التي تتضـمن أسـماء الأشـخاص والشركات ذات العلاقة مع الدولة المُعاقَبة، كما تأتي هذه القوائم من باب التهديد بالعقوبات تجاه الأطراف المحتملة العلاقة مع الطرف المُعاقَب، سـواء كانوا شركات أم أشخاص.

- المشتريات التحويلية :والتي تركز على حرمان الدولة المُعاقَبة من الحصول على الموارد الاقتصادية من خلال شراء المواد الإستراتيجية من الدول المحايدة لتجنب وصولها للطرف المُعاقَب.

من هذا المنطلق يأتي مصـطلح الاجراءات الاقتصـادية العدوانية كمفهوم أكثر وضـوحا للدلالة على اهدافها وســياســاتها والجهات التي تقف وراءها، وتأثيراتها وتداعياتها المختلفة على الدول والكيانات والافراد المستهدفة بهذه الاجراءات.

1. مصطلح الإجراءات:

هذه **الاجراءات** هي مخطط يوضح كيفية تطبيق السياسات التي تعمل على فرضها الجهات المعادية. وهي سلسلة الأعمال والخطوات والمراحل المتبعة لتنفيذ اعمال الضـغط، الى جانب انها مجموعة من المهام المترابطة مع بعضـها بعضا، والمرتبة تسلسليا وفقا لتتابع حدوثها لتشكل أسلوب أداء اعمال الضغط. ويتضمن الإجراء وفقا لهذا المفهوم تحديد كيفية أداءه، ووقت الأداء، والمسؤول عن هذا الاداء.

2. مصطلح العدوان:

أمّا صفة **العدوانية** فهي مرتبطة بمفهوم العدوان الذي يخرج عن إطار المفهوم البسيط الذي يعني جملة من الافعال التي تتسم بالعدوانية تجاه موضوع او هدف ما، لتكون نتائجه التدمير والخراب. ليكون العدوان بمفهومه الاوسع والذي طرح في موسوعة القانون الدولي ووقع ربطه باستخدام القوة المسلحة بإطارها المبالغ فيه، الذي تعد ادواته أكثر قدرة على الدمار والقهر والتخريب، مع الاخذ في عين الاعتبار الجدل الواسع الذي طرح في القانون الدولي حول تحديد مفهوم واضح للعدوان-على الرغم من التعريفات المختلفة التي قدمها ميثاق الامم المتحدة- لتحديد اوجه المسؤولية الدولية لاي جهة دولية تقوم بممارسة هذا العدوان تحت غطاء الحق الشرعي في الدفاع عن النفس.

للتذكير، فقد وقع جدل كبير حول مفهوم العدوان وكيفية ادراجه ضمن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية باعتبار خطورته وتداعياته الكبيرة على الدول والشعوب. فقد اعتبر بعض الفقهاء في القانون الدولي أنّ العدوان جريمة خطيرة تستوجب ادراجها ضمن موسوعة الجرائم الدولية، نظرا للجسامة القصوى لها، والآثار الدولية الفادحة المترتبة عليها، بينما قام الرأي المعارض على أساس عدم التوصل إلى تعريف دقيق لهذه الجريمة. ومن ناحية أخرى فقد امتد النقاش إلى دور مجلس الأمن في هذا الشأن. بيان ذلك أن المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن مجلس الأمن يختص بتقرير قيام حالة "العدوان" "act of aggression"، بما مفاده أن تحديد قيام هذه الحالة يتصل مباشرة بدور مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد كان من بالغ الدقة الوصول إلى حل متوازن يحفظ لمجلس الأمن اختصاصه المقرر بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، في الوقت ذاته الذي يحافظ فيه ويضمن الاستقلال القضائي الواجب تقريره للمحكمة الجنائية الدولية صاحبة الاختصاص في تحديد الجرائم وتصنيفها. وقد يكون من الملائم الإشارة إلى أن محكمة نورمبرج أدانت الحروب العدوانية بأبلغ وأقسى التعبيرات، حيث انتهت إلى أن شن الحرب العدوانية ليس جريمة دولية، بل هو أكثر الجرائم الدولية فحشًا؛ حيث إن هذه الجريمة تتضمن في ذاتها كافة الشرور الناتجة عن جرائم الحرب الأخرى وما يرتبط بها. وكان أن أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ المستخلصة من ميثاق محكمة نورمبرج والمبادئ التي تضمنتها الأحكام الصادرة عنها (القرار رقم 1/95 لسنة 1946).

قامت لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة، بناء على تكليف من الجمعية العامة، بتقنين تلك المبادئ حيث أوردت تحت المبدأ السابع بيان الجرائم المعاقب عليها في إطار أحكام القانون الدولي حيث ورد تحت البند (أ) الجرائم ضد السلم وتتحصل في مسلكين، أولًا: التخطيط والتحضير وإشعال أو شن الحرب العدوانية أو الحرب التي تنتهك المعاهدات والتأكيدات الدولية، وثانيًا الاشتراك في تخطيط أو التآمر على إتيان أيٍّ من الأفعال المشار إليها أولًا. وقد سبق أن أوردت معاهدة فرساي لسنة 1919 نصًا يفيد المسؤولية الجنائية الفردية عما سمَّته الجريمة ضد "الأخلاق الدولية وقدسية المعاهدات، حيث نصت المادة (227) من معاهدة فرساي المشار إليها، على توجيه دول الحلفاء الاتهام علنًا لإمبراطور ألمانيا السابق عن ارتكابه الجريمة الأكثر فُحشًا ضد الأخلاق الدولية وقدسية المعاهدات، مع التأكيد على أن المحكمة الخاصة التي ستشكل لهذا الغرض ستكون محكومة بأعلى اعتبارات السياسة الدولية من أجل الدفاع وصيانة مصداقية الالتزامات الدولية وتأكيد احترام قواعد الأخلاق الدولية.

لعله مما يؤكد مدى الدقة والصعوبة التي تحيط بتعريف العدوان، أن المقرر الخاص بلجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة كان قد قرر سنة 1950 بأن العدوان، بالنظر إلى طبيعته الذاتية، يستعصي على التعريف. ولما كان ذلك، فإنه من الجدير الإشارة إلى أن مجلس الأمن نادرًا ما استعان بما ورد من تعريف للعدوان في قرار الجمعية العامة

المشـار إليه، إلا أن جريمة العدوان قد عادت ثانية إلى بؤرة الاهتمام بالنظر إلى اعتبارها جريمة دولية ترتب المسـؤولية الفردية على مرتكبها، وتدخل بهذه المثابة في دائرة الاختصـاص المقرر للمحكمة الجنائية الدولية وإن كان تفعيل هذا الاختصاص معلقًا على الوصول إلى تعريف للجريمة واتباع الإجراءات المبينة بالمادتين (121) و(123) من النظام الأساسي للمحكمة، مع مراعاة اتفاق التعريف بالأحكام ذات الصـلة التي يتضـمنها ميثاق الأمم المتحدة. ويبدو الفقه منقسـمًا حول مدى إمكان اسـتعارة تعريف العدوان على النحو الوارد بقرار اللجنة العامة للأمم المتحدة لسـنة 1974 لترتيب المسـؤولية الجنائية الفردية. أسـاس ذلك أن قرار الجمعية العامة في شـأن تعريف العدوان يفرق بين مسـؤولية الدولة والمسـؤولية الجنائية الفردية، فلا ينص على تقرير هذه المسـؤولية الأخيرة إلا عن ارتكاب "جريمة الحرب العدوانية" " "War of aggressionعلى نحو ما تنص عليه صراحة المادة (2/5) من القرار من أن "الحرب العدوانية هي جريمة ضد السلم الدولي". ومن المعلوم أن جمعية الدول الأعضاء بالمحكمة الجنائية الدولية قدمت في يونية 2009، مقترحات بشـأن جريمة العدوان. وقد ضـمنته ما تراه في شـأن أركان جريمة العدوان ويمكن تلخيص ما تقترحه في هذا الشـأن فيما يلي:

- أن جريمة العدوان تعني التخطيط والتحضير والبدء باستخدام أو استخدام القوة المسلحة،
- أن الجريمة يتعين أن يكون مرتكبها في مركز يتيح له توجيه تصرفات الدولة السياسية والعسكرية،
- أن تكون الجريمة موجهة إلى دولة أخرى ذات سيادة. ولكن مع الاشكاليات التي طرحتها هذه المقترحات، كان لابد من التأكيد مرة اخرى على خطورة هذا المفهوم والتعقيدات المتعلقة بالممارسـات والسـلوكيات التي قد تقدم عليها دولة او جهة دولية من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها ولو على حساب مصالح الدول والشعوب المستهدفة.

سادسا: الاستنتاجات

من هذا المنطلق، وعلى اسـاس اهمية هذا المصـطلح ووجوب تكريسـه في إطار التوعية السـياسـية، كان من الضروري الاعتماد على هذا التكييف القانوني لمصطلح العدوان، لربطه بالسلوكيات والممارسات التي قد تكون لها نفس التداعيات الخطيرة، وقد تشكل عدوانا مباشرا على جهات او دول مستهدفة ولكنها تستخدم في إطار غير عسكري، أي خارج نطاق القوة المسلحة او استخدام القوة العسكرية. من هنا، نحن أمام مصطلح واضح لكن لا يستخدم القوة المسلحة، انما يحتمي بإجراءات واساليب ومعاملات غير عسكرية تحت إطار سياسة ارغام تتحكم بها قوى بعينها، وتهدف من خلالها الى تحقيق مصـالح معينة مرتبطة بفرض سـياسـات وهيمنة واسعة على الجهات المستهدفة.

تدخل **الاجراءات الاقتصادية العدوانية** ضمن سياسة الارغام التي تستخدمها القوى الدولية العدوانية الفاعلة وعلى رأسها الولايات المتحدة للضغط على الدول والافراد والمؤسسات المناهضة لسياساتها ومصالحها. نحن لا ننفي الدور الأسـاسي لهذه الإجراءات لان أهدافها معروفة وهي تتضـمن جملة من العقوبات الاقتصـادية والاجراءات السـياسـية

العقابية، والعمليات الالكترونية والعمليات الاستخباراتية السرية، والمساعدة العسكرية والحملات الدعائية والتضييق على التجارة او التحكم فيها والحظر على البضائع والاشخاص ودعم المعارضة السياسية اضافة الى امور اخرى. القاسم المشترك بين هذه الادوات هو أنها تعمل على كسر الارادات، لذلك ما يهمنا هو تسليط الضوء على عدوانيتها وبالتالي توصيفها بشكل واضح وتكريسها كمصطلح ثابت لمواجهة السياسات الامريكية.

ان قدرة الولايات المتحدة خاصة في استخدام الاجراءات الاقتصادية العدوانية في ازدياد مع ازدياد حاجتها لاستخدام هذه الادوات. أصبحت الاجراءات الاقتصادية العدوانية من أكثر الخيارات فاعلية بالنسبة للولايات المتحدة اليوم. وزادت العولمة ايضا من الفرص التي تتيح استخدام هذه الاجراءات الاقتصادية العدوانية، مع تزايد اعتماد معظم الدول-بما فيها الصين وروسيا وإيران وهي الأكثر استهدافا إضافة الى جهات فاعلة أخرى على المستوى الإقليمي والدولي مناهضة للسياسات الامريكية- على الاسواق العالمية والموارد والمعلومات والانظمة، والاقتصاديات العالمية والشبكات المالية، وأنظمة التوزيع، والبنى التحتية ومجالات المعلومات، وأسواق الهيدروكربون والمواصلات والتنقل وطلبات المستهلكين والافكار والمؤسسات وغيرها من الامور. كل هذه المجالات توفر الفرصة لفرض النفوذ حتى على أكثر الدول انعزالا مثل كوريا الشمالية او الكيانات الاخرى المستهدفة مثل القوى المعادية لسياسات الهيمنة الامريكية في الشرق الاوسط.

من المهم التأكيد على ان الولايات المتحدة الامريكية هي رأس الحربة في استخدام هذه الاجراءات الاقتصادية العدوانية، فبعد ان امضت سنوات طويلة في خوض الحروب العسكرية، بدأت تواجه ضغطا لتقليص الاعتماد على القوة على سبيل حماية مصالحها والنهوض بمسؤولياتها والتصدي لما تعتبره تهديدات لمصالحها. بدأت الولايات المتحدة باستخدام هذه الاجراءات غير العسكرية لكنها لا تقل عدوانية عن الادوات العسكرية للضغط على الدول والكيانات المناهضة لسياسات الهيمنة الامريكية لحملها على فعل الامور التي ما كانت لترضى بها في ظروف اخرى. تعتبر هذه الاجراءات الاقتصادية العدوانية بمثابة الارغام غير العسكري الذي تستخدمه الولايات المتحدة لتحقيق اهداف بطرق أكثر فاعلية واشدّ ايلاما. ان الخيارات المندرجة تحت هذا الصنف توفر طرقا غير عسكرية لإلحاق الاذى او التهديد بذلك، حتى امتثال الدولة-الهدف- للمطالب الامريكية. هذا ما يطلق عليه بعض الباحثين بالقدرة على الارغام وهو أمر تملك الولايات المتحدة وفرة منه، تعمل على استخدامه باستراتيجية دقيقة وموجهة نحو تحقيق الاهداف مما يجعلها مؤلمة ومؤثرة بشكل سلبي على الجهة المستهدفة. من هذا المنطلق هي أكثر عدوانية نظرا لدقتها، وهي أكثر ايلاما نظرا لقساوتها.

ان الاجراءات الاقتصادية العدوانية هي أشدّ فتكا بالشعوب من الحروب العسكرية، وعليه، هي لا تختلف في نتائجها وتداعياتها عن الحروب العسكرية المدمرة، وتصبح بذلك اجراءات تستوجب المساءلة القانونية الدولية للدولة التي تحتكر هذه الممارسة العدوانية للضغط على الشعوب والجهات المناهضة لمصالحها وسياسات الهيمنة التي تعمل على فرضها باستمرار دون اعتبار لسيادة الدول ولا لحقوق الشعوب المستهدفة. كما انّ هذه الإجراءات الاقتصادية العدوانية يمكن وضعها في منزلة جرائم الحرب العدوانية التي وردت في مواثيق وأطر القانون الدولي ومناقشات اللجان المختلفة في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. انها اجراءات عدوانية لا تقل خطورة عن اي ادوات عدوانية

اخرى ومن الضروري تصنيفها كإحدى اشدّ الادوات تسلطا ودمارا نظرا لأنها اصبحت جزءا اساسيا ضمن موسوعة الحروب البديلة او الجديدة، والتي تعتمدها الولايات المتحدة كبدائل عن القوة العسكرية الاكثر تكلفة بالنسبة اليها.

الإرهاب الاقتصاديّ الأميركيّ بين المفهوم والممارسة: لبنان نموذجاً

د. علي مطر

تمتلك الإدارة وسائل القوة والقدرة التي بنتها بفعل الهيمنة والسيطرة والتمدد والتدخل في شؤون الدول، ما مكّن صُناع السياسة الأميركية من استخدام أدوات إرغامية لتثبيت هيمنتها وردع أي محاولات تمرد ضدها. وقد تحوّلت العقوبات الاقتصادية إلى سيف بيد الإرهاب الأميركي مُصْلَت على رؤوس الدول، حيث باتت الأسلوب المعتمد في سياسة الهيمنة الأميركية. وتحولت هذه السياسة إلى بديل عن الحروب العسكرية، في كثير من الأحيان، لمحاولة تغيير القرارات الإستراتيجية للدول والجهات الفاعلة التي تهدّد مصالحها، ولفرض تغييرات جيوسياسية تصبّ في استراتيجية الهيمنة، لكنّ هذه العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية، تأتي جميعها خارج إطار الشرعية الدولية بشكل يخالف القانون الدولي.

أولاً: العقوبات عبر مجلس الأمن

منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم الحرب الباردة بين القطبين، دأبت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة على فرض عقوبات على العديد من الدول، لكن لطالما كانت الأمم المتحدة هي الوجهة المعتمدة في تطبيق العقوبات الاقتصادية بموجب المادة 41 من ميثاقها، لذلك أقرت قرارات عدة على دول مختلفة اعتبرتها مخالفة للشرعية الدولية في تصرفاتها. /المادتان 39 و41.

أثناء عام 1966 فرض مجلس الأمن الدولي أولى عقوباته على روديسيا الجنوبية، بعد أن أصدرت بموجب القرارين 216 و217 في عام 1965 والقرار 277 في عام 197، ومن ثمّ العقوبات التي فرضتها على جنوب أفريقيا بموجب القرار 418 الصادر في عام 1977، وأعيد فرضه بالقرار 558 الصادر في عام 1984. لكن الأمر تطوّر بعد الحرب الباردة إلى سياسة تطبيق العقوبات الشاملة، بخاصة بعد احتلال العراق للكويت. وقد طُبّقت العقوبات وعلى مدى عدة سنوات، على العديد من الدول منها العراق وهاييتي ويوغوسلافيا والصومال وليبيا وليبيريا وأنغولا ورواندا والسودان والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد تعرضت دول عربية عدة للعقوبات الغربية فضلاً عن سياسات الهيمنة. فقد تعرّض العراق، في تسعينيات القرن العشرين، لحصار مطبق إلى درجة أن الأمم المتحدة تبنت برنامج النفط مقابل الغذاء لأنه لم يكن بمقدور العراق شراء

احتياجاته الغذائية. وعانت سوريا طويلاً من إجراءات أميركية وأوروبية بسبب عداوتها للكيان الصهيوني من جهة، ودعمها لفصائل المقاومة من جهة أخرى.

ثانياً: إرهاب اقتصادي

تشكّل هذه العقوبات، التي تؤخذ بشكل منفرد لتطويع الدول، إرهاباً دولياً، على الرغم من أنه قلّما يتم الحديث عالمياً عن إرهاب الدولة، الذي يُعد أخطر أنواع الإرهاب. تتغاضى الدول عن التطرق إلى هذا الإرهاب لأسباب سياسية مريبة، بالرغم من أن خطورته تفوق كثيراً إرهاب الأفراد ـــ الجماعة، إلا أن المعايير المزدوجة لدى الغرب تجعل الدول الكبرى تمنع التعريج إلى تعريف إرهاب الدولة من قبل المنظمات الدولية. وقد رفضت الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب تعريف إرهاب الدولة وذكره من ضمن أنواع الإرهاب الذي تطرق إليه مجلس الأمن والمؤتمرات الدولية مع أن الدول النامية طالبت وتطالب بتعريفه بشكل مستمر، لكن الرفض الأميركي كان سبّاقاً دائماً، لأمور تتعلق بالسياسة الأميركية والاستمرار في استراتيجياتها الإرهابية من خلال سياستها الخارجية وحروبها وغزواتها. يشكل إرهاب الدولة جزءاً لا يتجزأ من الحروب التي تشنها الإدارة الأميركية وحلفاؤها على الشعوب، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط. وتُعد أميركا إحدى أكثر الدول إرهاباً في العالم، لا بل إنها تتفرد في القرن الواحد والعشرين إلى جانب حلفائها وعلى رأسهم «إسرائيل» والسعودية بإرهاب الدولة. لكن المشكلة أن الحديث عندما يتعلق بالإرهاب يكون من خلال الإشارة إلى أعمال العنف والقتل والتسبب بالجروح البليغة لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو من أجل إخضاع حكومة ما لسياسات محددة، لكن قلّ من تحدث عن إرهاب الدولة الذي هو ذلك الفعل الذي يُرتكب لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ولكن ليس بوسائل عسكرية وعنفية إنما من خلال الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تُخضع الكثير من دول العالم لسياسات محددة. تمارس الولايات المتحدة «إرهاباً اقتصادياً» على لبنان، لما يمثله من خطر وجودي على الكيان الإسرائيلي، وكون سياساته غير خاضعة للإملاءات الأميركية في المنطقة العربية

هذه الحرب الاقتصادية قد يناقش البعض في مدى إمكانية وصفها بالإرهاب، لكننا إذا تحدثنا عن نتائجها فإننا سنصل إلى حتمية كونها جزءاً من إرهاب الدولة، لأن الهدف منها لا يقل عن هدف الأعمال العنفية التي تكون لإخضاع الدولة، وبالتالي فإن الحصار الاقتصادي لا يؤثر على الدولة ـــ الحكومة وحدها، بل إنه يطاول الشعب القاطن في هذه الدولة، والذي يمكن أن يصل إلى حد الجوع والفقر المدقع، كما حصل من خلال حصار السعودية للشعب اليمني خلال العدوان الذي تشنّه منذ 5 سنوات، وكما تتعامل الولايات المتحدة الأميركية مع سوريا عبر قانون قيصر، وكما يحصل أيضاً مع إيران التي لا تزال ترزح تحت حصار اقتصادي منذ 40 سنة لتزداد حدته من قبل الإدارة الأميركية في السنوات الأخيرة، ولولا أن الدولة الإيرانية لديها قدرات وخطط دائمة للخروج من الحصار لكان الشعب الإيراني اليوم يرزح تحت المجاعة. كما تتمثل هذه الحرب من خلال العقوبات على فنزويلا التي بدأت تفتقد للوقود فيما هي تملك أهم احتياطات نفطية في العالم، وكذلك على دول أخرى في العالم، حتى إن حلفاء واشنطن لا يسلمون من هذه العقوبات، كما أنها دائماً ما تطالب الدول بالتعويض عليها كما فعل ترامب بالنسبة إلى حلف شمال الأطلسي أو في علاقته مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية على الرغم من خضوعها لهيمنة واشنطن وقبولها بالتطبيع مع «إسرائيل». وإذا تطرقنا إلى المخالفات القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية للمواثيق الدولية، سنرى أنها لا تقل

مخالفةً للشرعية الدولية التي ترفض استخدام القوة في العلاقات الدولية كما ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية في ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من القرارات والإعلانات العالمية العديدة، هذا فضلاً عن ميثاق الأمم المتحدة حصر هذه العقوبات بمجلس الأمن ولم يمنحها للدول، وبالتالي فإن الحديث عن الانتهاكات الأميركية للقانون الدولي، ينطلق من مسلمة قانونية أساسية، هي أن هذه العقوبات لا يحق لدولة ما أن تفرضها من خارج سياق الأمم المتحدة، سواء فُرضت ضد دول أو كيانات إلا إذا كانت لا تتناقض مع ما تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة أو قراراتها الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن.

ثالثاً: الإرهاب الأميركي في لبنان

يعاني لبنان أزمة خانقة اليوم بسبب سياسة الحصار الأميركي، عندما وضعته على لائحة العقوبات المباشرة، حيث يعرّض الأمن الاقتصادي اللبناني للخطر، وهو الشكل الأبرز والفاضح من التدخل في شؤون الدولة. هذا الإرهاب الذي تمارسه ضد لبنان، هو نتاج ضغوطات مستمرة من قبل صقور الإدارة الأميركية، لما يمثله من خطر وجودي على أمن الكيان الإسرائيلي، وكقوة رئيسية في المنطقة العربية غير خاضعة لسياسة الإملاءات الأميركية. وتفعّل الإدارة الأميركية حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بلبنان وهو ما يُدخله في إطار الأمن القومي وهذا من المسائل الخطيرة من جهة، والتدخل السافر في شؤون دولة ذات سيادة من جهة أخرى، كذلك يسعى نواب أميركيون إلى ابتكار نوع جديد من العقوبات على المقاومة وبيئتها بشكل دائم.

تدخلت الولايات المتحدة الأميركية في لبنان، عبر سياسات مالية، اعتمدتها من أجل حصار لبنان ما فاقم من أزماته، حيث قامت بفرض خطط وآليات تستهدف العملة الوطنية والقطاعات الحيوية في الدولة. من السياسات التي تعتمدها الإدارة الأميركية في الحصار، إقحام المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لفرض شروط تعجيزية (رفع الدعم عن المواد الأساسية، تفكيك القطاع العام، خصخصة المؤسسات الاقتصادية والصناعية، تعويم الليرة...) على الحكومة مقابل تسهيل قروض تحت عنوان مساعدات استعجالية للبنان.

كذلك، تقوم باستخدام المؤسسات المالية الدولية -كأدوات ضغط – لتقديم قروض بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات بشرط قيام المؤسسات التابعة للولايات المتحدة بتنفيذ تلك المشروعات. يعني ذلك، احتكاراً أميركياً لكل الإمكانات والموارد وعدم السماح لأي دولة أو قوة إقليمية أخرى في المنطقة بتقديم العون أو الاستثمار في لبنان. وكما هو معروف، فإن الفيتو الأميركي واضح لمنع لبنان بالتوجه إلى دول أخرى تدعمه وتستثمر فيه سواء روسيا أو إيران والصين وحتى بعض الدول الأوروبية، وسبق لشركة سيمنز الألمانية بالتزامن مع زيارة المستشارة أنجيلا ميركل لبيروت في عام 2018، أن قدمت عرضاً لتأمين حاجة لبنان خلال 6 أشهر بكلفة 800 مليون يورو ولكن العرض رُفض، علماً أن عروضاً عديدة قُدمت من إيران والصين وروسيا في هذا الإطار، وآخرها ما قدمه الوفد الروسي الذي زار لبنان أخيراً، عارضاً بناء محطات كهرباء ومصفاتي نفط وإعادة إعمار مرفأ بيروت.

تفرض الولايات المتحدة على الدولة المستفيدة من القروض الدولية شروطاً صعبة لتسديد أصل القرض والفوائد في زمن الأزمات، بمعنى آخر تفرض عليها آليات وشروطاً لسداد الدين دون مراعاة للأزمات والصعوبات التي تعيشها.

إلى ذلك، هناك شرط أساسي للولايات المتحدة الأميركية في مسألة النفط اللبناني، وهو ترسيم الحدود البرية والبحرية الجنوبية مع فلسطين المحتلة وفقاً لمصلحة الكيان الصهيوني. وكما هو معروف تحاول الإدارة الأميركية بشتى الوسائل محاصرة حزب الله. لأن مشكلة الولايات المتحدة الأميركية الحقيقية مع لبنان هي سلاح المقاومة وتهديد أمن «إسرائيل»، ولا شأن لها بفساد حلفائها، وإلا فإن لبنان يُعتبر منصة تاريخية لمصالح الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما ورد على لسان أكثر من مسؤول أميركي، لكن حتى الآن، فشلت الولايات المتحدة الأميركية، في إخضاع حزب الله، لذلك تحاول إخضاع لبنان كله، وبعدما فشلت مجمل خياراتها ولم يعد أمامها إلا تغيير موازين القوى في المجلس النيابي من خلال الانتخابات القادمة، بدأت بالضغط والتحضير لذلك. ولكن من خلال قراءة ما ينشره الأميركيون لا تزال المؤشرات، خاصة تلك المرتبطة بدول المنطقة كلبنان، تؤكد على أنّها تشكّل تحدّياً متعاظماً لخيارات الولايات المتحدة العسكرية وغير العسكرية في منطقة حيوية واستراتيجية، لذلك عملت على هذا الحصار وإنشاء نخب وجماعات داخل المنظومة السياسية لفرض مشروعها في الداخل اللبناني وإقصاء الأطراف السياسية الفاعلة الرافضة للهيمنة الأميركية ومشاريعها التدميرية على رأسها حزب الله، إلا أنها فشلت في تحقيق النتائج المطلوبة. لكنّ الأخطر من ذلك، أن الفشل الأميركي، يدفع رجال واشنطن إلى التحريض والشيطنة ضد من تعتبرهم متمردين على سياساتها وبكل الوسائل إعلامية كانت أو سياسية أو أمنية، ومن ثم تحاول نشر الفوضى واستغلال هشاشة البيئة الداخلية لتمرير عناوين طائفية ومذهبية هدفها استنزاف بيئة المقاومة وإرباكها، وصولاً إن استطاعت إلى الذهاب إلى خيار الحرب الأهلية لإسقاط الدولة ولاستنزاف قوى المقاومة مادّياً وبشريّاً. هكذا يتمثل الإرهاب الأميركي في حصار دولة سياسياً واقتصادياً، وفرض عقوبات على تياراتها وأحزابها وشخصياتها، من أجل الانفكاك عن حزب الله أو محاربته، ولو أدى ذلك إلى حرب داخلية لا تُبقي ولا تذر، فلا مصلحة تعلو مصالح الأميركي ومصالح الكيان الإسرائيلي.

الهيمنة الامريكية على الاقتصاد اللبناني

مفاهيم أساسية

مقدمة:

منذ أن بدأت الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتمد سياسات تختلف عن غيرها من الدول، ففي حين أن دمرت نصف الكرة الأرضية بعد هذه الحرب، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي خرجت من الحرب فائزة دون أن تصيبها رصاصة واحدة، وذلك بعد اعتمادها حيادا سياسيا، ولكنها بالمقابل كانت تدعم الدول "الحلفاء" اقتصاديا وعسكريا، فكانت بذلك تدين الدولة الفرنسية والبريطانية بالمال من جهة وتأخذه منهم بعد أن تمدهم بالعتاد والأسلحة من جهة أخرى.

كونت هذه الدولة اقتصادها على هذا الأساس ومع تطور الوقت زادت من ثروتها عبر هذه السياسة الدائنة، حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث أنشأت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبهذا أصبح لديها مؤسسات خاصة لتطبيق هذه السياسات، ولم تنتهي هذه السياسة حتى يومنا هذا، إلا أن هذه الدولة باتت أثرى دولة في العالم ولم تعد تتخذ موقفا حياديا، على العكس، بل أصبحت تسيطر ليس فقط على اقتصاد العالم انما على سياسات وتحركات الدول ككل، فكيف تهيمن هذه الدولة على العالم باسره؟ وما هي المفاهيم التي اعتمدتها الولايات المتحدة لتصل الى هذا الموقع؟ وما هدف هذه الدولة من السيطرة على كل الدول بما فيها الدول الصغيرة مثل لبنان؟

سوف نربط هنا كل من المفاهيم الأميركية مع الوقائع التي تظهر هذه المفاهيم في العلاقات الأميركية اللبنانية.

المفاهيم الأميركية:

- **الليبرالية**: إن أول المفاهيم التي تعتمدها الولايات المتحدة هو النظام الليبرالي، وهو يعتمد على خصخصة المؤسسات الحكومية، والحد من تدخل الدولة في الشعب، إضافة الى انفتاح السوق وهذا ما يسهل العمليات التجارية نسبة لهم، هذا النظام بنظر الولايات المتحدة يجب أن يطبق على كافة الدول دون استثناء، لذلك تسعى الولايات المتحدة أن تجعل النظام الليبرالي نظاما عالميا من خلال حث الدول على اعتماده سواء بالإقناع أو بالإكراه.
  ما الهدف من هذه السياسة؟

تهدف هذه السياسة الى فتح السوق و جعل العمليات التجارية حرة دون رسوم جمركية و هذا ما يمكن الدول الكبيرة مثل امريكا ان تغزو السوق بمنتجاتها التجارية قاضية على المنتجات المحلية للدول الصغيرة أو النامية، فبعد ان يتم فتح السوق تصبح القدرة التنافسية للسلع المحلية شبه معدومة، فان الرسوم الجمركية تساعد على زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية لان أسعارها على الأقل تكون منافسة للسوق الخارجي، إضافة الى أن خصخصة الشركات و المنشآت سيفسح المجال امام هذه الدولة للاستثمار في كل الدول عبر شراء المنشآت الحكومية (كهربا، مصارف، شركات اتصالات...)، كما تتبع هذه السياسة مبدأ تحرير العملات أي أنها ضد مبدأ تثبيت العملة، و ذلك لكي تصبح العملة قادرة على تحديد قيمتها الذاتية بحسب قدرتها في السوق.

في عام 2019 أبرز نائب وزير الخارجية الأميركي جو هود في كلمة له في جلسة للجنة العلاقات الخارجية مع لبنان والعراق، دعوته للحكومة اللبنانية على خصخصة بعض المرافق العامة والقيام بإصلاحات إدارية، كما دعت مجموعة الدعم الدولية لبنان في أواخر سنة 2019 (نقلا عن جريدة الأخبار) لتحرير العملة الوطنية "الليرة اللبنانية"، واعتماد الخصخصة في مختلف قطاعات الدولة، إضافة لوقف الدعم عن كل القطاعات الرئيسية.

- **المساعدات المشروطة:** بطبيعة الحال فان معنى المساعدة يكمن في تقديم ما يحتاجه الطرف الآخر دون التشرط، لكن في العلاقات الدولية من الطبيعي أن تطلب الدول التي تمد بالمساعدات المادية أو الغير مادية مقابلا لمساعدتها، اما من غير الطبيعي ان تكون هذه الطلبات مرتبطة بقرارات البلد أو بسياساته ، فعلى المدى الطويل كانت امريكا تساعد الدول النامية ماديا منذ الحرب العالمية الأولى ، ولكن لم تكن هذه المساعدات سوى خدمة لمصالحها السياسية الخاصة، ولم تطلب امريكا يوما من الدول النامية أن ترد ديونها بالمال فقط انما ربطت سد الديون بقرارات تفرضها على النظم المتبعة في المنطقة.

لا تنفك امريكا عن التصريحات الداعمة للشعب اللبناني و الدولة، و تعلن تعاطفها معهم و تقدم الحلول للأزمات التي يشهدها و لكن يختلف سلوكها و يتناقض مع هذه التصريحات، على سبيل المثال تدخل السفيرة الأميركية إليزابيث ريتشارد في العام 2017 في السياسات التي يتبعها لبنان تجاه ايران و العراق، بالإضافة الى تحذير الجنرال جوزيف فوتيل في خطابه أمام الكونغرس في شباط العام 2018 من أن أي تعاون للدولة اللبنانية مع حزب الله يهدد المساعدات الأميركية المستمرة، أي أن المساعدات الأميركية مرهونة في الحرب ضد حزب الله و بهذا يتم التحكم في الاتجاه السياسي للدولة اللبنانية مقابل المساعدات الأميركية، كما أكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في مؤتمر مجموعة الدعم الدولية للبنان أن مساعدة لبنان مرتبطة في اخراج حزب الله من الحكومة.

- **التهويل:** تعتمد الولايات المتحدة على سياسة التهويل فهي تزع الخوف لدى البلدان التي تعاني من مشاكل في بنيتها الاقتصادية، و ذلك بالإضاءة على الأزمات التي تمر بها البلاد و زرع الخوف لدى الشعوب من تطور هذه الازمات و جعلها في اعين الشعب كارثية و بذلك يصبح الشعب مشتتا و غير واع، يبحث عن أي وسيلة للنجاة و لحل الازمات التي يعانيها بلده دون النظر الى ما قد تولده هذه الحلول في المستقبل، و يجب التنبيه أن هذا التهويل ليس عبثيا فهو يمكن اعتباره تحذير أو تهديد غير مباشر، و هو وسيلة للدولة الأميركية بأن توصل متطلباتها للدول الأخرى بطرق مبطنة.

كانت لغة التهويل وتضخيم الأزمات واضحة في حديث وكالة بلومبرغ في العام 2019 حيث حذرت من أن لبنان في دائرة الخطر في 2020، وأن استقراره سيكون مزعزعا في حال تخلفه عن دفع سندات اليوروبوندز في التاسع من آذار، إضافة للتحذير الدائم للبنان من حزب الله الذي يتعارض مع مصالحها، واخافة اللبنانيون من شعبهم نفسه، وهذا ما ساق جزء كبير من الشعب اللبناني الى المظاهرات في 17 تشرين، كما اشار السفير السابق فيلتمان في العام2019 أن أزمة مالية تلوح في الأفق في لبنان، وأسماها بالكارثة أي ليست أزمة عابرة.

- **صندوق النقد الدولي:** ان المؤسسة الفعلية التي تربط البلدان بنظام الرأسمال الأمريكي هي صندوق النقد الدولي، و يتلخص الأمر في أن صندوق النقد الدولي أنشأ أصلا لضمان استقرار عملات الدول الأعضاء في هذا الصندوق ذاته و بعد أن حلت اتفاقية "جمايكا" المالية محل نظام بريتون وودز العالمي و تم فك ارتباط الدولار بالذهب كف صندوق النقد الدولي عن لعب دوره السابق، ولم يعد معروفا الغرض منه، فإنه منذ حينها بدأ الصندوق يرتب عمله لا لمساعدة البلدان المقترضة في ضمان استقرار سعر عملتها بل لتنفيذ برامج الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية، و هذا يعني التزام الدول المقترضة بحزمة من المبادئ التي فعلا تربط بشدة اقتصاد البلد المقترض بالطرف المقرض، في هذه الحالة التي نحن فيها فإن المقرضين هم الولايات المتحدة الأميركية، و يقتسر طلب الدائن بتحرير أو لبرلة العلاقات الاقتصادية الخارجية وإلغاء كل تحكم بسعر صرف العملة و أسعار السوق الداخلي، ما يعني إلغاء مكافحة الاحتكار و التخلي عن ضبط الأسعار، و قد صورت امريكا هذا الصندوق على أنه الخلاص الوحيد للدول التي تعاني من مشاكل مالية أو اقتصادية أو نقدية.

  و قد تبلور ذلك في لبنان بعد وقوعه في الأزمة المالية التي بدأت في أواخر العام 2019، و قد ورد في صحيفة الأخبار للعام 2019 عن مؤتمر مجموعة الدعم الدولية للبنان التي فرضت المزيد من الشروط على شروط سيدر لكي تدفع لبنان للتوجه لصندوق النقد الدولي، و لم يكن الهدف من ذلك تحصيل الديون و الفوائد من لبنان انما كان الهدف تطبيق شروط صندوق النقد الدولي التي ستفرض على لبنان من خصخصة و تحرير للعملة و تقليص من العاملين في القطاعات العامة، إضافة لرفع الدعم عن قطاعات أساسية كالمحروقات و الكهرباء، كما اكدت وكالة بلومبرغ الأميركية أن الحل في لبنان هو صندوق النقد الدولي ، وقال جايسون توفي و هو من اهم خبراء الاقتصاد في "كابيتال" أنه يعتقد أن الصندوق سيطلب تخفيض قيمة العملة اللبنانية 50 % لإعادة هيكلة الديون.

- **التدخل المصرفي:** على طبيعة الحال يشكل القطاع المصرفي الدعامة الأساسية في أي بلد كان وهو المحرك الأساسي لاقتصاده من حيث الاستثمارات الخارجية والداخلية، إضافة لكونه المحرك الأول لسعر صرف العملة وقيمتها، لذلك فيعتبر القطاع المصرفي من أولى اهميات الدولة الأميركية، حيث يهدف تشجيعها على الخصخصة في اغلب المواقف للقدرة على الاستحواذ على المصرف المركزي في أي بلد مما يخولها للتحكم في اقتصاده.

  ولا يمكن أن نغض النظر عن أن لبنان دولة تعتمد في اقتصادها على قطاعها المصرفي دون غيره من القطاعات و هذا ما جعل منه ضحية اسهل بالنسبة للدولة الأميركية ، و قد تم في الفترة الماضية توظيف التدخل في المصرف اللبناني عبر رياض سلامة حاكم مصرف لبنان الذي يتم تحميله الجزء الأكبر من فقدان الليرة قيمتها، يستوجب الحديث عن رجل أمريكا في لبنان، رياض سلامة، الذي قالت عنه السفيرة الامريكية في لبنان دوروثي شيا في تصريح لـ OTV انه "على لبنان تحويل أفكاره الإصلاحية إلى حقيقة، واتخاذ خطوات ملموسة لكسب

التأييد الدولي، وأنه كان من الخطأ اتهام أي شخص أو مؤسسة بالانهيار الاقتصادي في لبنان" رداً على سؤال حول دور حاكم البنك المركزي رياض سلامة، وأشارت أنّه "يتمتع بثقة كبيرة في المجتمع المالي الدولي"، وحول دور سلامة، قال شيا إن الولايات المتحدة عملت معه عن كثب على مر السنين، وأضافت أن تعيينات البنك المركزي كانت مسألة سيادية، وقالت "إذا لم يكن لدى المجتمع المالي الدولي ثقة في قيادة المؤسسات المالية الكبرى في حكومتك فأعتقد أنك لن ترى تدفقات الاستثمارات يحتاجها الاقتصاد بشدة".

- **توظيف الأزمات:** هذا الشق يرتبط بالتهويل حيث أن الولايات المتحدة تعتمد التهويل لتستطيع توظيف الأزمات، أي أن السياسة الأميركية تعتمد على الأزمات الحاصلة في الدول الأخرى سواء المفتعلة أو الغير مفتعلة، فتنكر هذه الأزمات بما يخدم مصالحها الخاصة، وتستفيد منها لتحريض الشعب وتجنيده لصالحها حتى وان كان تجاه دولته، فتأتي هذه الدولة على شاكلة منقذ ومحب لا يهتم لمصالحه الشخصية ما يؤمل الشعب به.
هذا ما حصل في لبنان حيث أن كل ما تقوم به امريكا من سياسات تعتمد على توظيفها لكل ما مر به لبنان من أزمات وتفلت سياسي واقتصادي، إضافة للانقسامات الطائفية فيه، وبعيدا عن المشاكل المفتعلة التي قامت بها فان امريكا استغلت هذه المشاكل لتأجيج الشعب وحثه للثورة الممنهجة وبدأت بدعم الثورة ضد الفساد وأوصلت أبواق هذه الثورة لما يخدم مصالحها عبر تأجيجها ضد حرب الله، كما نصحت الشعب بالحد من التدخلات الخارجية معارضة ما تنصحه بتدخلها في قرارات الشعب في التصدي لحزب الله.
- **التحجيم:** ان أهم ما يخدم الدولة الأميركية هو شعور الدول الأخرى أنها أقل حجما منها، و أنها لا تستطيع أن تتقدم مهما كانت تملك من سياسات ناجحة، أو موارد طبيعية أو ثروات نفطية، بل و تسعى هذه الدولة للحد من قدرات الدول الأخرى في الإنتاج و التصدير و تركيز اهتمامها في القطاعات المحدودة كقطاع السياحة أو المصرف، لكي لا يكون لديها القدرة على تطوير اقتصادها و الاعتماد التام على نفسها، و بهذا تفتح الولايات المتحدة المجال لنفسها لان تجد بابا للتحكم في هذه الدول، ففي لبنان طالبت أمريكا الدولة اللبنانية بعدم استكشاف النفط، و ذلك مراعاة لحليفتها إسرائيل، كما و أن استغلال لبنان للنفط سيشكل خطرا على القدرة التحكمية لأمريكا فيه.

خاتمة:

لا تنفك أمريكا عن تصريحاتها الداعمة للشعب اللبناني و الحكومة اللبنانية و تعلن تعاطفها مع اللبنانيين عند كل أزمة و تسارع لتقديم الحلول و لكنها في حقيقة الأمر لا تعمل الا ضمن اجندة تخدم مصالحها و مصالح الكيان الإسرائيلي، ففي الثامن من حزيران عام 2010 قال جيفري فيلتمان مساعد وزير الخارجية الأميركية حينها و على نحو علني أمام الكونغرس أن واشنطن أنفقت بعد حرب تموز 2006، خمسمئة مليون دولار أمريكي على حرب إعلامية تسعى الى تشويه صورة حزب الله، فقط لتشويه صورة أكبر حزب لبناني يمثل شريحة واسعة من المجتمع اللبناني فيما كانت أمريكا تقدم الدعم العسكري و المادي و السياسي للعدو الإسرائيلي طيلة فترة حرب تموز و ما بعدها، و اقتصرت مساعداتها للبنان على بضع هبات عسكرية يقال انها من الأسلحة التالفة أو آليات منتهية الصلاحية قدمت للجيش اللبناني ضمن شروط مقيدة، و بعيدا عن حرب تموز و في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان منذ العام 2019 فان واشنطن تمارس اقصى أنواع الضغوطات لمنع أي مساعدة ان تصل الى لبنان، و هددت مرارا باستخدام العقوبات الاقتصادية و المالية فيما لو

حاول لبنان التوجه شرقا، و تحت عنوان سياسة الضغوطات القصوى على محور الممانعة تمارس واشنطن ابشع أنواع العقوبات على شعوب تلك الدول، و من المعلوم للجميع أن الولايات المتحدة وضعت حزب الله على قائمة الإرهاب منذ سنوات طويلة ، ومارست عقوبات مصرفية على أشخاص وكيانات ومؤسسات تدعي أن لهم علاقة بحزب الله، ومؤخرًا خرج بومبيو ليطالب دول العالم لتصنيف حزب الله إرهابيًا، وأكد أن الأزمة في لبنان يتحمل مسؤوليتها حزب الله.

إن أمريكا تبيح لنفسها سياسة فرض العقوبات وتجويع الشعوب، وتلقي المسؤولية على حزب الله، على الرغم من أن الحزب جزء من الطيف اللبناني، وبالفعل مارست الولايات المتحدة ضده أبشع العقوبات، لكن لماذا يدفع الشعب اللبناني الثمن؟ وأين ما تدعيه أمريكا من دعم للاقتصاد اللبناني؟ وماذا لو قدمت تلك الأموال المستعملة في تشويه صورة حزب الله ووظفت في مسار آخر يخدم بالفعل مصلحة الاقتصاد الوطني؟

الفصل الثاني

التطبيقات العملية

الإجراءات الاقتصادية العدوانية تجاه روسيا

قرارات بايدن ووزارة الخزانة الأمريكية

فهرس عام

مقدمة

- **الإجراءات الاقتصادية العدوانية الرئيسية.**
- **الإجراءات الاقتصادية العدوانية على المراسلين وحسابات الدفع من خلال Sberbank.**
- **إجراءات الحظر الكامل على VTB**
- **إجراءات الحظر على المؤسسات المالية الروسية الكبرى الأخرى**
- **التراخيص العامة**
- **إجراءات اقتصادية عدوانية جديدة تستهدف النخب الروسية**
  - ✓ **عائلات قريبة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين**
  - ✓ **نخب القطاع المالي**
- **التوجه الأمريكي نحو فرض إجراءات اقتصادية عدوانية على النفط الروسي وتداعياته على سوق الطاقة العالمي**

مقدمة:

أشارت **وزارة الخزانة الامريكية** باتخاذها مجموعة من الأوامر التنفيذية السريعة والمشددة، بأنها ستستهدف "ما يقرب من 80 % من جميع الأصول المصرفية في روسيا". استهدفت الإجراءات الاقتصادية العدوانية المسلطة من قبل مكتب الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الامريكية أكبر مؤسستين ماليتين في روسيا، وهما شركة المساهمة العامة سبيربنك الروسية، وشركة VTB Bank. ثم تمّ تفعيل الحظر على ثلاثة بنوك روسية إضافية: Otkritie و Novikom و Sovcom. كما تمّ حظر الديون وحقوق الملكية ضد الكيانات الرئيسية المملوكة للدولة وفي القطاع الخاص. إضافة الى اصدار

إجراءات ضد دائرة أوسع من الأفراد الروس المقربين من بوتين وجزء من النخبة الحاكمة سياسيا واقتصاديا. وأوضح البيت الأبيض أنه سيحاول منع ارتفاع أسعار النفط من خلال الإفراج عن احتياطيات الطوارئ مع الشركاء الدوليين وتجنب العقوبات المفروضة على معاملات الطاقة.

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن إجراءات اقتصادية عدوانية غير مسبوقة وموسعة ضد روسيا، وفرضت تكاليف اقتصادية سريعة وشديدة. تتصرف الولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع شركائها الأوروبيين وحلفائها لتعظيم العواقب على روسيا، وإظهار الوحدة ضد غزو روسيا للأراضي الأوكرانية. اتخذت الولايات المتحدة إجراءات عدوانية مهمة وغير مسبوقة للرد على الغزو الروسي الإضافي لأوكرانيا من خلال فرض تكاليف اقتصادية باهظة سيكون لها آثار فورية وطويلة الأجل على الاقتصاد الروسي والنظام المالي.

فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) اليوم إجراءات اقتصادية عدوانية موسعة، بالشراكة مع الحلفاء والشركاء، تستهدف البنية التحتية الأساسية للنظام المالي الروسي - بما في ذلك جميع المؤسسات المالية الكبرى في روسيا وقدراتها، والكيانات الخاصة لزيادة رأس المال – إضافة الى منع روسيا من النظام المالي العالمي. تستهدف الإجراءات العدوانية أيضًا ما يقرب من 80 % من جميع الأصول المصرفية في روسيا وسيكون لها تأثير عميق وطويل الأمد على الاقتصاد والنظام المالي الروسي.

بناءً على إعلان الإجراءات الاقتصادية العدوانية الأولية للرئيس بايدن، تتخذ وزارة الخزانة إجراءات ضد المؤسسات المالية الروسية الكبرى، بما في ذلك فرض إجراءات عدوانية على أكبر بنكين في روسيا وما يقرب من 90 مؤسسة مالية فرعية حول العالم. كما تفرض وزارة الخزانة إجراءات اقتصادية عدوانية على نخبة روسية إضافية وأفراد أسرهم، وقيودًا جديدة إضافية تتعلق بالديون الجديدة وحقوق الملكية للشركات الروسية الكبرى المملوكة للدولة، والمؤسسات المالية المملوكة للقطاع الخاص. وهذا سيعرض للخطر بشكل أساسي قدرة روسيا على زيادة رأس المال الأساسي لأعمالها. تم تصميم هذه الإجراءات خصيصًا لفرض تكاليف فورية وتعطيل النشاط الاقتصادي المستقبلي وتقويضه، وعزل روسيا عن التمويل والتجارة الدوليين، وإضعاف قدرة الكرملين المستقبلية على استعراض القوة.

وقالت وزيرة الخزانة جانيت ل. "إن أفعالنا المتخذة بالتنسيق مع الشركاء والحلفاء، ستضعف قدرة روسيا على إظهار قوتها وتهديد السلام والاستقرار في أوروبا. نحن متحدون في جهودنا لتحميل روسيا المسؤولية عن غزوها الإضافي لأوكرانيا مع تخفيف الآثار على الأمريكيين وعلينا كشركاء. إذا لزم الأمر، فنحن مستعدون لفرض مزيد من التكاليف على روسيا ردًا على أفعالها الفظيعة ".

تهيمن الجهات الفاعلة المملوكة للدولة التي تعتمد على النظام المالي الأمريكي لإجراء أنشطتها التجارية داخل روسيا ودوليًا على قطاع الخدمات المالية الضخم في روسيا بشكل كبير. أدت الإجراءات الاقتصادية العدوانية التي تفرضها الولايات المتحدة اليوم إلى قطع أجزاء كبيرة من النظام المالي والاقتصاد الروسي عن الوصول إلى هذه البنية التحتية المالية الهامة والدولار الأمريكي على نطاق أوسع.

تشاورت الولايات المتحدة مع الشركاء لتكييف التكاليف الاقتصادية لهذه الإجراءات لتثقل كاهل حكومة الاتحاد الروسي (GoR) واقتصادها أثناء التخفيف من الآثار على أمريكا وحلفائها. عززت الدبلوماسية المالية المستمرة لوزارة الخزانة

على مدى عدة أشهر، وعلى أساس شبه يومي مع الشركاء والحلفاء وعلى كل المستويات، وحدة الهدف والعزم والتنسيق الفني لتقديم مجموعة واسعة من الإجراءات المؤثرة والعميقة في روسيا.

تم اتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية عدوانية وفقًا **للأمر التنفيذي رقم 14024**، الذي يصرح بفرض إجراءات عدوانية على روسيا بسبب أنشطتها الخارجية الضارة، بما في ذلك انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي مثل احترام السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة.

1- الإجراءات الاقتصادية العدوانية الرئيسية

إن استهداف أكبر اثنتين من المؤسسات المالية في روسيا يتخذ إجراءً غير مسبوق ضد أكبر مؤسستين ماليتين في روسيا وهما، شركة المساهمة العامة Sberbank of Russia (Sberbank) و VTB Bank Public Joint Stock Company (VTB Bank) ، مما أدى إلى تغيير جذري في قدرتها الأساسية على العمل. تجري المؤسسات المالية الروسية بشكل يومي حوالي 46 مليار دولار من معاملات الصرف الأجنبي على مستوى العالم، 80 %منها بالدولار الأمريكي. سيتم تعطيل الغالبية العظمى من هذه المعاملات الآن. من خلال مقاطعة أكبر بنكين في روسيا - اللذان يشكلان أكثر من نصف إجمالي النظام المصرفي في روسيا من حيث قيمة الأصول - من معالجة المدفوعات من خلال النظام المالي الأمريكي. لم يعد بإمكان المؤسسات المالية الروسية الخاضعة لإجراءات الخزانة الاستفادة من الامتداد الرائع والفعالية والأمان للنظام المالي الأمريكي.

2- الإجراءات الاقتصادية العدوانية على المراسلين وحسابات الدفع من خلال Sberbank

تفرض وزارة الخزانة اليوم إجراءات عدوانية على مراسلة وحسابات مستحقة الدفع على سبيربنك، وهو مهم بشكل فريد للاقتصاد الروسي، حيث يمتلك حوالي ثلث أصول البنوك في روسيا. سبيربنك هو أكبر مؤسسة مالية في روسيا ويمتلك أغلبها من قبل الحكومة. تمتلك أكبر حصة سوقية من ودائع الادخار في البلاد، وهي الدائن الرئيسي للاقتصاد الروسي، وتعتبرها الحكومة الروسية مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية. في غضون 30 يومًا، يطلب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من جميع المؤسسات المالية الأمريكية إغلاق أي حسابات مراسلة أو حسابات مستحقة الدفع في Sberbank ورفض أي معاملات مستقبلية تشمل Sberbank أو المؤسسات المالية الأجنبية التابعة لها. المدفوعات التي يحاول سبيربنك معالجتها بالدولار الأمريكي لعملائه - مع أمثلة تتراوح من التكنولوجيا إلى النقل - سيتم تعطيلها ورفضها بمجرد وصول الدفعة إلى مؤسسة مالية أمريكية.

لتنفيذ الإجراءات الاقتصادية العدوانية على سبيربنك، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التوجيه 2 بموجب **الأمر التنفيذي. 14024**، "المحظورات المتعلقة بحسابات المراسلة أو حسابات الدفع ومعالجة المعاملات التي تنطوي على بعض المؤسسات المالية الأجنبية" ("توجيه CAPTA المتعلق بروسيا"). يحظر هذا التوجيه المؤسسات المالية الأمريكية من:

(1) فتح أو الاحتفاظ بحساب مراسلة أو حساب قابل للدفع لصالح أو نيابة عن أي كيان تقرر أنه يخضع لحظر توجيه CAPTA المتعلق بروسيا أو ممتلكاتهم أو مصالح في الملكية.

(2) معالجة المعاملات التي تنطوي على أي كيانات من هذا القبيل تقرر أنها خاضعة لتوجيهات CAPTA المتعلقة بروسيا، أو ممتلكاتها أو مصالحها في الممتلكات.

وفقًا لذلك، يجب على المؤسسات المالية الأمريكية رفض مثل هذه المعاملات ما لم يكن معفيًا أو مصرحًا به من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وفقًا للتوجيه 2 بموجب الأمر التنفيذي. تم تحديد 14024 وSberbank و25 Sberbank من المؤسسات المالية الأجنبية التابعة لـ Sberbank بنسبة 50 % أو أكثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل Sberbank في الملحق 1 من توجيه CAPTA المتعلق بروسيا.

تشمل هذه الفروع البنوك والصناديق الاستئمانية وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى الموجودة في روسيا وست دول أخرى.

تمت إضافة Sberbank والكيانات الأخرى التابعة التي تم تحديد خضوعها لتوجيه CAPTA المتعلق بروسيا إلى قائمة OFAC للمؤسسات المالية الأجنبية الخاضعة للحساب المراسل أو عقوبات حساب المدفوعات (قائمة CAPTA)، وهي أداة مرجعية، ويقدم إشعارًا فعليًا بإجراءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تحظر فتح أو الاحتفاظ بحساب مراسلة أو حساب قابل للدفع في الولايات المتحدة أو يخضع لواحد أو أكثر من الشروط الصارمة. تخضع جميع المؤسسات المالية الأجنبية المملوكة بنسبة 50 % أو أكثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل سبيربنك للحظر الوارد في توجيه CAPTA المتعلق بروسيا، حتى لو لم يتم تحديدها في قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (CAPTA).

يسري حظر توجيه CAPTA المتعلق بروسيا اعتبارًا من الساعة 12:01 صباحًا في 26 مارس 2022. وفقًا لذلك، بحلول ذلك يجب أن تكون المؤسسات المالية الأمريكية قد أغلقت أي مراسل. أو payableth من خلال حساب Sberbank لجميع الكيانات الأخرى المدرجة في الملحق 1 من توجيه CAPTA المتعلق بروسيا، وجميع المؤسسات المالية الأجنبية تمتلك 50 % أو أكثر وفقًا لما سبق. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للمؤسسات المالية الأمريكية معالجة المعاملات التي تنطوي على تلك المؤسسات ويجب عليها رفض هذه المعاملات، ما لم يكن معفيًا أو مصرحًا به من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

3- اجراءات الحظر الكامل على VTB

فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إجراءات اقتصادية ومالية عدوانية على حظر كاملة على بنك VTB، ثاني أكبر مؤسسة مالية في روسيا، والذي يمتلك ما يقرب من 20 % من الأصول المصرفية في روسيا. بنك VTB مملوك للأغلبية من قبل حكومة المملكة المتحدة، التي تعتبره مؤسسة مالية مهمة على مستوى النظام. سيؤدي هذا إلى قطع شريان أساسي في النظام المالي الروسي. من خلال فرض هذه الإجراءات العدوانية، سيتم تجميد الأصول الموجودة في المؤسسات المالية الأمريكية على الفور ولن يتمكن الكرملين من الوصول إليها. هذا هو واحد من

أكبر المؤسسات المالية التي قامت وزارة الخزانة بإغلاقها على الإطلاق وإرسال إشارة لا لبس فيها إلى أن الولايات المتحدة تفي بوعدها بتحقيق تكاليف اقتصادية باهظة.

تم تصنيف بنك VTB وفقًا للأمر التنفيذي 14024 لكونه مملوكًا أو خاضعًا لسيطرة، أو لكونه تصرف أو زُعم أنه يتصرف لصالح أو نيابة عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وللتشغيل أو العمل في قطاع الخدمات المالية في اقتصاد الاتحاد الروسي.

بالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف 20 شركة تابعة لبنك VTB وفقًا لـ E.O. 14024 لكونه مملوكًا أو مسيطرًا عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، لبنك VTB. تشمل هذه الفروع البنوك والشركات القابضة والشركات المالية الأخرى الموجودة في روسيا وثماني دول أخرى. تخضع جميع الكيانات المملوكة بنسبة 50 % أو أكثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل بنك VTB للحظر، حتى لو لم يحددها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

4- إجراءات الحظر على المؤسسات المالية الروسية الكبرى الأخرى

كما فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إجراءات اقتصادية ومالية عدوانية من خلال حظر ثلاث مؤسسات مالية روسية كبرى إضافية: Otkritie و Novikom و Sovcom. تلعب هذه المؤسسات المالية الثلاث أدوارًا مهمة في الاقتصاد الروسي، حيث تمتلك أصولًا مجمعة بقيمة 80 مليار دولار. تزيد هذه التصنيفات من تقييد قطاع الخدمات المالية الروسي وتقليل قدرة القطاعات الاقتصادية الروسية المهمة الأخرى على الوصول إلى الأسواق العالمية، وجذب الاستثمار، واستخدام الدولار الأمريكي.

تعتبر شركة مساهمة عامة Bank Financial Corporation Otkritie (Otkritie) من قبل الحكومة الروسية مؤسسة ائتمانية روسية ذات أهمية نظامية مملوكة للدولة وهي سابع أكبر مؤسسة مالية في روسيا. تم تصنيف Otkritie وفقًا لـ E.O. 14024 لكونه مملوكًا أو خاضعًا لسيطرة، أو لكونه تصرف أو زُعم أنه يتصرف لصالح أو نيابة عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وللتشغيل أو العمل في قطاع الخدمات المالية في اقتصاد الاتحاد الروسي.

بالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف 12 شركة تابعة لـ Otkritie اليوم وفقًا لـ E.O. 14024 لكونه مملوكًا أو مسيطرًا عليه، أو لكونه تصرف أو زُعم أنه يتصرف لصالح أو نيابة عن Otkritie بشكل مباشر أو غير مباشر. تضم 12 شركة تابعة لـ Otkritie المدرجة اليوم شركة تأمين وبنك وشركات خدمات مالية أخرى في روسيا وقبرص. تخضع جميع الكيانات المملوكة بنسبة 50 % أو أكثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل Otkritie للحظر بموجب الأمر التنفيذي 14024، حتى لو لم يحدده مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

شركة المساهمة المفتوحة سوف كومبانك (سوفكومبنك) هي ثالث أكبر مؤسسة مالية مملوكة للقطاع الخاص في روسيا من حيث إجمالي الأصول، وتاسع أكبر بنك في روسيا بشكل عام. تعتبرها الحكومة الروسية مؤسسة مالية روسية ذات أهمية نظامية. كان سوفكومبانك تم تعيينه وفقًا للأمر التنفيذي 14024 للعمل في قطاع الخدمات المالية في اقتصاد الاتحاد الروسي.

بالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف 22 شركة تابعة لـ Sovcombank اليوم وفقًا لـ E.O. 14024 لكونه مملوكًا أو مسيطرًا عليه، أو لكونه تصرف أو زُعم أنه يتصرف لصالح أو نيابة عن Sovcombank بشكل مباشر أو غير مباشر. تضم 22

شركة تابعة لـــ Sovcombank المدرجة اليوم مجموعة متنوعة من شركات الخدمات المالية في روسيا وقبرص. تخضع جميع الكيانات المملوكة بنســبة 50 في المائة أو أكثر، بشــكل مباشر أو غير مباشر، من قبل Sovcombank للحظر بموجب الأمر التنفيذي 14024، حتى لو لم يحدده مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

يعتبر بنك Novikombank التجاري (Novikombank) المملوك للدولة ومن بين أكبر 50 مؤســسـة مالية في روســيا. يعمل Novikombank بشكل أساسي في قطاع الدفاع الروسي ويعمل كمؤسسة مالية أساسية لشركة الدفاع الروسية Rostec ، التي تمتلك البنك بالكامل. تم تصـنيف Novikombank وفقًا لـــ E.O. 14024 للعمل أو العمل في قطاع الخدمات المالية في اقتصــاد الاتحاد الروسي. قبل ذ لك، كان Novikombank خاضــعًا لبعض القيود المتعلقة بالديون وفقًا للتوجيه 3 بموجب **الأمر التنفيذي. 13662** لكنه محظور الآن. تظل الشــركة الأم لشــركة Novikombank، Rostec ، خاضعة لبعض القيود المتعلقة بالديون وفقًا للتوجيه 3 بموجب الأمر التنفيذي. 13662.

حظر الديون وحقوق الملكية ضـد الكيانات الرئيسـية المملوكة للدولة والخاصـة في خطوة للحد من قدرة روسـيا على تمويل غزوها ضـد أوكرانيا أو الأولويات الأخرى للرئيس بوتين، وقد وسّـع مكتب مراقبة الأصـول الأجنبية قيود الديون وحقوق الملكية المتعلقة بروسيا ليشمل جوانب رئيسية إضافية من الاقتصاد الروسي. لتنفيذ هذا الإجراء، أصدر مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية التوجيه 3 بموجب الأمر التنفيذي. 14024، "المحظورات المتعلقة بالديون الجديدة وحقوق الملكية لبعض الكيانات المرتبطة بروسـيا" ("توجيه الكيانات ذات الصـلة بروسـيا") لحظر المعاملات من قبل الأشـخاص الأمريكيين أو داخل الولايات المتحدة في ديون جديدة تزيد مدتها عن 14 يومًا وحقوق الملكية الجديدة للشــركات الروسـية المملوكة للدولة، والكيانات التي تعمل في قطاع الخدمات المالية في اقتصـاد الاتحاد الروسي، والكيانات الأخرى التي تم تحديدها لتكون خاضــعة للمحظورات الواردة في هذا التوجيه. يشــمل ذلك 11 شركة مملوكة للدولة وكيانين كبيرين مملوكين للقطاع الخاص تعمل في قطاع الخدمات المالية المدرجة في الملحق 1 لتوجيه الكيانات ذات الصـــلة بروسيا.

تضـم هذه الشركات الـــ 13 الرئيسـية المدرجة في الملحق 1 من توجيه الكيانات المرتبطة بروسـيا، شركات ذات أهمية بالغة للاقتصاد الروسي وستة من أكبر المؤسسات المالية في روسيا. الان هم مقيدون بشدة من جمع الأموال من خلال الســوق الأمريكية - وهو مصــدر رئيسيــ لرأس المال وتوليد الإيرادات، مما يحد من قدرة الكرملين على جمع الأموال لنشاطه الخبيث - بما في ذلك دعم الغزو الإضافي لأوكرانيا.

يؤدي الإجراء الذي تم اتخاذه اليوم وفقًا لتوجيه الكيانات المرتبطة بروسـيا إلى زيادة عدد الكيانات الروسـية الخاضـعة للمحظورات المتعلقة بالديون الجديدة وحقوق الملكية. وهذا يشـمل 13 كيانًا لديها إصـدارات دين معلقة، سـتة منها تخضع أيضًا لديون معينة أو قيود إضافية وفقًا للتوجيهات بموجب الأمر التنفيذي. 13662.

وفقًا لـ E.O. 14024، حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الكيانات الروسية الـ 11 التالية على أنها مملوكة أو مسيطر عليها من قبل، أو تصرفت أو قصدت التصرف لصالح حكومة جمهورية العراق أو بالنيابة عنها، بشكل مباشر أو غير مباشر:

- سـبيربنك هو أكبر مؤسـسـة مالية في روسـيا. اليوم، تم تحديد سـبيربنك أيضًـا باعتباره خاضـعًا لتوجيهات CAPTA المتعلقة بروسيا.

- شركة Gazprombank Joint Stock Company هي ثالث أكبر مؤسسة مالية في روسيا وترتبط ارتباطًا وثيقًا بقطاع الطاقة.
- شركة مساهمة -البنك الزراعي الروسي خامس أكبر مؤسسة مالية في روسيا وهو وثيق الصلة بالقطاع الزراعي.
- شركة مساهمة عامة- غازبروم هي أكبر شركة غاز طبيعي في العالم.
- شركة مساهمة عامة غازبروم واحدة من أكبر منتجي ومصافي النفط في روسيا.
- تدير شركة (Transneft) Transneft المساهمة العامة شبكة خطوط الأنابيب الروسية المرتبطة بالبترول.
- شركة مساهمة عامة Rostelecom هي أكبر شركة اتصالات في روسيا.
- شركة مساهمة عامة RusHydro هي شركة لتوليد الطاقة الكهرومائية وواحدة من أكبر شركات الطاقة في روسيا.
- شركة المساهمة العامة Alrosa هي أكبر شركة تعدين للماس في العالم، وهي مسؤولة عن 90 بالمائة من قدرة تعدين الماس في روسيا، والتي تمثل 28 %على مستوى العالم.
- شركة مساهمة سوفكوم فلوت هي أكبر شركة روسية للشحن البحري والشحن.
- شركة مساهمة مفتوحة تعد شركة السكك الحديدية الروسية واحدة من أكبر شركات السكك الحديدية في العالم. وفقًا لـ E.O. 14024 ، حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الكيانات الروسية الثلاثة التالية للعمل أو العمل في قطاع الخدمات المالية في اقتصاد الاتحاد الروسي:
- شركة مساهمة Alfa-Bank أكبر مؤسسة مالية روسية مملوكة للقطاع الخاص ورابع أكبر مؤسسة مالية روسية بشكل عام.
- شركة Credit Bank of Moscow العامة المساهمة هي أكبر بنك عام غير حكومي في روسيا وسادس أكبر مؤسسة مالية في روسيا.
- سبيربنك

5- التراخيص العامة

لضمان أن يكون لهذه الإجراءات الاقتصادية العدوانية والمحظورات تأثير على الأهداف المقصودة ولتقليل العواقب غير المقصودة على الأطراف الاخرى، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضًا العديد من التراخيص العامة فيما يتعلق بهذه الإجراءات. على وجه الخصوص فيما يتعلق بمدفوعات الطاقة وهي من الإنتاج إلى الاستهلاك. تم وضع حزمة العقوبات والتراخيص لمراعاة التحديات التي يفرضها ارتفاع أسعار الطاقة على المواطنين العاديين حتى لا تمنع البنوك من معالجة المدفوعات لهم.

على وجه التحديد، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ثمانية تراخيص عامة تسمح ببعض المعاملات المتعلقة بما يلي:

- المنظمات والكيانات الدولية.

- السلع الزراعية والطبية ووباء كورونا؛
- تحليق الطائرات والهبوط في حالات الطوارئ؛
- الطاقة.
- التعاملات في دين أو حقوق ملكية معينة؛
- عقود المشتقات.
- إنهاء المعاملات التي تشمل بعض الأشخاص المحظورين؛ ورفض المعاملات التي تشمل بعض الأشخاص المحجوبين.
- لتوفير مزيد من الإرشادات حول هذه التراخيص وإجراءاتها، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضًا إرشادات عامة واسعة النطاق في شكل أسئلة متكررة (FAQs).

6- إجراءات اقتصادية عدوانية جديدة تستهدف النخب الروسية

➢ عائلات قريبة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

تواصل النخب المقربة من بوتين الاستفادة من قربها من الرئيس الروسي لنهب الدولة الروسية، وإثراء أنفسهم، ورفع أفراد عائلاتهم إلى بعض المناصب العلى في السلطة على حساب الشعب الروسي. استخدمت "الأوليغارشية" الخاضعة للعقوبات والنخب الروسية القوية أفراد الأسرة لنقل الأصول وإخفاء ثرواتهم الهائلة. تستهدف التصنيفات التالية الروس المؤثرين في الدائرة الداخلية لبوتين وفي مناصب النخبة في السلطة داخل الدولة الروسية. يُعتقد أن العديد من هؤلاء الأفراد يشاركون في نظام الكليبتوقراطية للنظام الروسي أو يستفيدون منه، جنبًا إلى جنب مع أفراد عائلاتهم. وهم يشغلون الأدوار القيادية للشركات المعينة أو المحددة اليوم.

- **سيرجي سيرجيفيتش إيفانوف**، نجل سيرجي بوريسوفيتش إيفانوف هو الممثل الرئاسي الخاص لحماية البيئة والنقل. يُقال إن سيرجي ب.إيفانوف هو أحد أقرب حلفاء بوتين وشغل سابقًا منصب رئيس أركان المكتب التنفيذي الرئاسي ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع في روسيا. وهو أيضًا عضو دائم في مجلس الأمن في الاتحاد الروسي. تم تعيين سيرجي ب.إيفانوف سابقًا في مارس 2014 لكونه مسؤولًا في حكومة الجمهورية. نجل سيرجي إيفانوف، سيرجي سيرجيفيتش إيفانوف (سيرجي إس إيفانوف)، هو الرئيس التنفيذي الحالي لشركة تعدين الماس الروسية المملوكة للدولة Alrosa وعضو مجلس إدارة Gazprombank. أعاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تسمية سيرجي ب.إيفانوف وأضاف ابنه سيرجي س.إيفانوف وفقًا لـ E.O. 14024 لكونهم قادة أو مسؤولين أو كبار المسؤولين التنفيذيين أو أعضاء في مجلس إدارة حكومة الجمهورية. تم أيضًا حظر ممتلكاته أو مصالحه في الممتلكات لكونه أو كان قائدًا أو مسؤولًا أو مسؤولًا تنفيذيًا كبيرًا أو عضوًا ومستشارا لدى حكومة جمهورية العراق.
- **أندري باتروشيف** ، نجل نيكولاي بلاتونوفيتش باتروشيف نيكولاي بلاتونوفيتش باتروشيف (نيكولاي باتروشيف) هو أمين مجلس الأمن في الاتحاد الروسي ، ويُقال إنه كان شريكًا مقربًا لبوتين منذ فترة طويلة. تم

تعيين نيكولاي باتروشـــيف ســـابقًا في أبريل 2018 لكونه مســـؤولًا في حكومة جمهورية رواندا. خدم نجل باتروشيف ، أندريه باتروشيف ، في مناصب قيادية في شركة غازبروم نفت ويعمل في قطاع الطاقة الروسي.

أعاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تسمية نيكولاي باتروشيف وعين ابنه أندريه باتروشيف وفقًا لـــ E.O. 14024 لكونهم قادة أو مســـؤولين أو كبار المســـؤولين التنفيذيين أو أعضـــاء في مجلس إدارة حكومة الجمهورية. تم حظر ممتلكاته أو مصالحه في الممتلكات لكونه قائدًا أو مسؤولًا أو مسؤولًا تنفيذيًا كبيرًا أو عضوًا مستشارا لدى جمهورية رواندا.

- **إيفان إيغورفيتش سيتشين**، ابن إيغور إيفانوفيتش سيتشين إيغور إيفانوفيتش سيتشين (إيغور سيتشين) هو الرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة Rosneft، أحد أكبر شركات النفط المتداولة علنًا في عالم الشركات. كان إيغور سيتشين نائبًا لرئيس وزراء الاتحاد الروسي من عام 2008 حتى عام 2012، ويُقال إنه حليف وثيق لبوتين.تم تصنيف إيغور سيتشين سابقًا في أبريل 2014 وفقًا لـــ E.O. 13661 لكونه مســـؤولاً في حكومة الجمهورية. ورد أن نجل إيغور ســـيتشـــين ، إيفان إيغورفيتش ســـيتشـــين (إيفان سيتشين) ، هو نائب رئيس قسم في روسنفت.

أعاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تسمية إيغور سيتشين وفقًا لـ E.O. 14024 لكونه قائدًا أو مسؤولًا تنفيذيًا كبيرًا أو كان عضوًا في مجلس إدارة حكومة الجمهورية. تم استهداف إيفان سيتشين وفقًا لـــ E.O. 14024 لكونه زوجًا أو ابنًا بالغًا لـ Igor Sechin ، الشخص الذي تم حظر ممتلكاته أو مصالحه في الممتلكات لكونه قائدًا أو مسؤولًا تنفيذيًا كبيرًا أو عضوًا مستشارا لدى حكومة جمهورية العراق.

➢ نخب القطاع المالي

يســـتفيد كبار المســـؤولين التنفيذيين في البنوك المملوكة للدولة، مثل النخب المرتبطة بالكرملين، من قربهم من القوة العمودية لتعزيز مصالح الدولة الروسية مع الحفاظ على مستوى معيشي باهظ.

- **ألكســـندر ألكســـاندروفيتش فيداخين (فيدياخين)** هو النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي لسبيربنك. قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتصنيف Vedyakhin وفقًا لـ E.O. 14024 لكونه قائدًا أو مسؤولًا أو مسؤولًا تنفيذيًا كبيرًا أو كان عضوًا في مجلس إدارة حكومة الجمهورية.
- **Andrey Sergeevich Puchkov (Puchkov) و Yuriy Alekseyevich Soloviev (Soloviev)** هما اثنان من كبار المديرين التنفيذيين لبنك VTB يعملان عن كثب مع الرئيس التنفيذي لبنك VTB أندريه كوســـتين ، والذي اســـتهدفه مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية في أبريل 2018 وفقًا لـــــ E.O. 13661- ولدى بوتشـــكوف أيضًـــا مصـــالح تجارية أخرى خارج نطاق VTB ، بما في ذلك الشـــركات العقارية التي تتخذ من موســـكو مقراً لها ، وهي شركة ذات مســـؤولية محدودة أتلانتا إس وشركة ذات مســـؤولية محدودة إنســـبيرا إنفست. وكانت زوجة سولوفييف ، غالينا أوليجوفنا أوليوتينا (أوليوتينا) ، متورطة سابقًا في مخطط جواز سفر ذهبي. استهدف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية Puchkov وSoloviev وفقًا لـــ E.O. 14024 لكونهم قادة أو مسؤولين أو كبار المسؤولين التنفيذيين أو أعضاء في مجلس إدارة حكومة الجمهورية.

- **تم تصنيف شركة ذات مسؤولية محدودة Atlant S وشركة Inspira Invest A** ذات المسؤولية المحدودة وفقًا لـــ E.O. 14024 لكونها مملوكة أو خاضعة لسيطرة Puchkov أو تصرفه أو زُعم أنه يتصرف لصالح أو نيابة عن Puchkov بشكل مباشر أو غير مباشر.
- **تم تصنيف Ulyutina** وفقًا لـ E.O. 14024 لكونه زوجًا أو ابنًا بالغًا لـ Soloviev، شخص تم حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات وفقًا لـ E.O. 14024.

7- التوجه الأمريكي نحو فرض إجراءات اقتصـــادية عدوانية على النفط الروسي وتداعياته على سوق الطاقة العالمي.

يتعرّض الاقتصـــاد الروسي لضرـــبة قوية، ويرى مراقبون أنّ هذه الحزمة من الإجراءات الاقتصـــادية العدوانية وغير المسبوقة ستؤدي إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة تزيد عن 10 %، وهو ما سيؤثر حتما على قيمة عملتها التي ســتتدهور تباعا. وفقا لبعض المراقبين، انخفض الروبل بنســبة 47 % مقابل الدولار مقارنة بالشــهر الماضي. بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع، حيث يحاول البنك المركزي الروسي الدفاع عن عملته. وقد تم إحباط هذه الجهود من خلال الخطوات غير المسبوقة التي اتخذتها الدول الغربية لتجميد وصول روسيا إلى احتياطاتها من النقد الأجنبي. من المتوقع أن تنقلب سلاسل التوريد رأساً على عقب في روسيا حيث لن يتمكن المستوردون من شراء البضائع من البلدان الأخرى. هذا هو المعادل الاقتصادي لحملة الصدمة والرعب. لقد كان استعراض القوة الاقتصادية ضد روسيا سريعًا ومذهلًا في تأثيره.

يرى البعض أن حظر واردات النفط الروسي سيؤدي- كما تتم مناقشته على نطاق واسع في واشنطن - إلى ارتفاع أسعار الغاز في الولايات المتحدة. لكن الولايات المتحدة تستورد حصة صغيرة نسبيًا من نفطها من روسيا، وسيكون تأثير حظر الاستيراد على أسعار الغاز المحلية والاقتصاد الروسي ضئيلًا. الوعد بفرض حظر على الواردات الأمريكية هو أنه يمكن أن يلهم أوروبا لفعل الشيء نفسه. ستشعر روسيا بحظر الاستيراد الأوروبي بشكل أكثر حدة، لأن أوروبا تشتري نفطًا روسيًا أكثر مما تشتري الولايات المتحدة. كما سيشعر المستهلكون الأوروبيون، الذين تستورد دولهم حوالي ربع نفطهم من روسيا، بذلك أيضًا.

لكن النفط سلعة عالمية، وسيظل حظر الاستيراد في الولايات المتحدة وأوروبا على النفط الروسي، فرصة لروسيا للبحث عن حلول ومخارج أخرى مثل إبرام الصفقات مع الدول الصديقة للحفاظ على تدفق عائداتها النفطية.

إضافة الى ذلك، تمنع الإجراءات الاقتصادية العدوانية على نظام SWIFT الحالية بعض البنوك الروسية من استخدام نظام المراسلة العالمي الذي تستخدمه المؤسسات المالية لتسهيل المعاملات. لكن الطاقة الروسية معفاة إلى حد كبير من العقوبات الحالية. إن تطبيق الإجراءات العدوانية على نظام SWIFT ســيحد من قدرة روســيا على تصــدير منتوجها النفطي. بالإضـــافة إلى ذلك، يبدو التفكير لدى وزارة الخزانة الامريكية ذاهب الى حد فرض عقوبات على البنوك التي تمول تجارة النفط الروسية، وتعطيل سلاسل التوريد وتفاقم التحديات اللوجستية.

تجدر الإشارة الى أنّ روسيا توفّر 11% من استهلاك النفط العالمي و17 % من استهلاك الغاز الطبيعي العالمي. من هنا يبدو التفكير الأمريكي ذاهب باتجاه اســتهداف صــادرات النفط أولاً، والإبقاء على الإجراءات الاقتصـــادية العدوانية

المفروضة على صادرات الغاز الطبيعي كاحتياطي. لابد من التذكير أيضا، بأنّ روسيا مسؤولة عن 40 % من استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا الغربية - سيكون من الصعب بدرجة كافية على تلك الدول التعامل مع أسعار الوقود المرتفعة، ناهيك عن الصدمة من عقوبات الغاز الطبيعي.

سيؤدي حظر صادرات النفط الروسي إلى زيادة الأسعار العالمية للنفط بشكل كبير. وسيتعرض النمو الاقتصادي الأمريكي لضربة. يقدر الاقتصاديون في Goldman Sachs أن الزيادة المستمرة في أسعار النفط بمقدار 20 دولارًا للبرميل ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 0.3٪ وإجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو بنسبة 0.6٪. ومن غير الواضح إلى أي مدى سيرتفع سعر النفط، فالأسعار المرتفعة ستفيد المنتجين الأمريكيين. يبقى السؤال المطروح ما إذا كانت ستزيد من قدرة الولايات المتحدة على المدى الطويل ام لا؟

أسعار المستهلكين تنمو حاليا بمعدل سنوي فوق 7 %. إن ما يسمى بالتضخم الأساسي - الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة المتقلبة - يتجاوز 5 %.

إذا فرضت الولايات المتحدة إجراءات اقتصادية عدوانية على صادرات النفط الروسية، فإن ارتفاع أسعار الغاز سيؤدي إلى تفاقم توقعات التضخم المقلقة بالفعل في الولايات المتحدة. هذا الأمر له أربع اثار:

أولاً، يجب على الجمهوريين دعم الرئيس بايدن في هذا الجهد وتجنب انتقاده بسبب ارتفاع أسعار الغاز. عندما يضطر المستهلكون إلى دفع المزيد مقابل المضخة، سيكون اللوم على السيد بوتين، وليس السيد بايدن - وسيكون على السياسيين الجمهوريين مسؤولية خاصة لتوضيح هذه النقطة للجمهور. أشار الجمهوريون هذا الأسبوع إلى استعدادهم لعدم تسييس أسعار الغاز المرتفعة التي ستصاحب عقوبات التصدير، فإن ذلك من شأنه أن يمنح البيت الأبيض مساحة سياسية للقيام بما يجب القيام به.

ثانيًا، يجب على الرئيس العمل مع الجمهوريين لتمرير التشريعات وتغيير اللوائح لتسهيل زيادة إنتاج الطاقة المحلية. إن التوازن الذي يحاول الديمقراطيون تحقيقه بين التخفيف من مخاطر المناخ وإنتاج الطاقة المحلية خارج عن السيطرة، وينبغي للحرب في أوكرانيا أن تمنح الرئيس مساحة سياسية لتصحيحها.

ثالثًا، سيحتاج الرئيس والديمقراطيون في الكونجرس إلى اتباع قاعدة بسيطة عندما يتعلق الأمر بالتضخم: لا ضرر ولا ضرار. إذا تم فرض عقوبات اقتصادية، فإن أسعار الغاز المرتفعة هي سبب آخر وهو أن الوقت الحالي ليس هو الوقت المناسب للديمقراطيين لتمرير تشريعات اجتماعية باهظة الثمن وممولة بالعجز من شأنها أن تسهم في الضغط التضخمي.

رابعًا، يجب أن يُطلب من الشعب الأمريكي التضحية مباشرةً في مواجهة بوتين، ودعمًا لأوكرانيا، ودعمًا للمُثل العليا التي تدعم الليبرالية، بما في ذلك الحرية الفردية، والحكم الذاتي، والسيادة الوطنية.

تشكل عائدات النفط حصة كبيرة من ميزانية موسكو. إنه مصدر تمويل رئيسي لغزو بوتين لأوكرانيا. قد يؤدي خفض عائدات النفط الروسية إلى التعجيل بإنهاء الصراع. قد تكون الآلام الاقتصادية التي يواجهها الغرب من حظر التصدير قصيرة الأجل. بالتوقعات الامريكية، ستخلق الإجراءات الاقتصادية العدوانية فرصة لروسيا لإنهاء الحرب واستعادة قطاع النفط. يبقى ان الامر مرهون بظروف وتداعيات المعركة.

(ملحق)

التوجيه 2 بأمر تنفيذي 14024

المحظورات المتعلقة بحسابات المراسلة أو حسابات الدفع ومعالجة المعاملات التي تنطوي على مؤسسات مالية أجنبية معينة وفقًا للأقسام 1 (أ) و 1 (د) و 8 من الأمر التنفيذي 14024 ، "تجميد الملكية فيما يتعلق بالأنشطة الخارجية الضارة المحددة من حكومة الاتحاد الروسي "(" الأمر ") ، وبناءً على قرار وزير الخزانة ، بالتشاور مع وزير الخارجية، بموجب القسم 1 (أ) (1) من الأمر فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية في اقتصاد الاتحاد الروسي ، قرر مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بالتشاور مع وزارة الخارجية، أن الأنشطة التالية من قبل مؤسسة مالية أمريكية محظورة ، باستثناء الحد الذي ينص عليه القانون ، أو ما لم يكن مرخصًا أو غير ذلك مخول من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية:

(1) فتح أو الاحتفاظ بحساب مراسل أو حساب قابل للدفع لصالح أو نيابة عن مؤسسات مالية أجنبية تقرر أنها خاضعة لمحظورات هذا التوجيه، أو ممتلكاتها أو مصالحها في الممتلكات؛

(2) معالجة معاملة تشمل مؤسسات مالية أجنبية تقرر أنها خاضعة لمحظورات هذا التوجيه، أو ممتلكاتها أو مصالحها في الممتلكات.

تنطبق محظورات هذا التوجيه فقط فيما يتعلق بفتح مؤسسة مالية أمريكية أو الاحتفاظ بحساب مراسل أو حساب قابل للدفع لصالح أو نيابة عن أو معالجة معاملة تنطوي على مؤسسة مالية أجنبية.

قرر مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بالتشاور مع وزارة الخارجية، أنه وفقًا للقسم 1 (أ) (1) من الأمر ، تعمل المؤسسات المالية الأجنبية المدرجة في الملحق 1 لهذا التوجيه أو لديها تعمل في قطاع الخدمات المالية في اقتصاد الاتحاد الروسي ، أو مؤسسات مالية أجنبية مملوكة بنسبة 50 في المائة أو أكثر ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بشكل فردي أو إجمالي، من قبل واحدة أو أكثر من هذه المؤسسات المالية الأجنبية ، وتخضع للمحظورات من هذا التوجيه.

تدخل محظورات هذا التوجيه حيز التنفيذ: **(1)** فيما يتعلق بأي مؤسسة مالية أجنبية مدرجة في الملحق 1، بدءًا من الساعة 12:01 صباحًا بالتوقيت الشرقي من وضح النهار في 26 مارس 2022؛

(2) فيما يتعلق بمؤسسة مالية أجنبية تقرر خلاف ذلك أنها تخضع للمحظورات الواردة في هذا التوجيه، بدءًا من الساعة 12:01 صباحًا بالتوقيت الشرقي في التاريخ الذي هو 30 يومًا بعد تاريخ هذا القرار.

لأغراض هذا التوجيه، فإن المصطلح "الولايات المتحدة مؤسسة مالية "تعني أي كيان أمريكي (بما في ذلك الفروع الأجنبية) يشارك في أعمال قبول الودائع، أو تقديم القروض أو الائتمانات أو منحها أو تحويلها أو الاحتفاظ بها أو السمسرة فيها، أو شراء أو بيع الأجانب، أو التبادل أو الأوراق المالية أو العقود الآجلة أو الخيارات، أو شراء المشترين والبائعين لها، كأصيل أو وكيل. وهي تشمل مؤسسات الإيداع ، والبنوك ، وبنوك التوفير ، وشركات خدمات الأموال ، ومشغلي أنظمة بطاقات الائتمان ، وشركات الائتمان ، وشركات التأمين ، ووسطاء وتجار الأوراق المالية ، ووسطاء وتجار العقود الآجلة

والخيارات ، وتجار العقود الآجلة والعملات الأجنبية ، وبورصات الأوراق المالية والسلع ، شركات المقاصة أو شركات الاستثمار أو خطط مزايا الموظفين أو تجار المعادن الثمينة أو الأحجار أو المجوهرات أو الشركات القابضة الأمريكية أو الشركات التابعة للولايات المتحدة أو الشركات التابعة للولايات المتحدة لأي مما سبق. يشمل هذا المصطلح الفروع والمكاتب والوكالات التابعة للمؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة، ولكن لا يشمل الفروع أو المكاتب أو الوكالات الأجنبية لهذه المؤسسات.

لأغراض هذا التوجيه، يعني مصطلح "مؤسسة مالية أجنبية" أي كيان أجنبي يعمل في مجال قبول الودائع أو تقديم القروض أو الائتمانات أو منحها أو تحويلها أو الاحتفاظ بها أو السمسرة فيها أو شراء أو بيع العملات الأجنبية أو الأوراق المالية أو العقود الآجلة أو الخيارات، أو شراء المشترين والبائعين لها، بصفتها أصيلًا أو وكيلاً. وهي تشمل مؤسسات الإيداع، والبنوك، وبنوك التوفير، وشركات خدمات الأموال، ومشغلي بطاقات الائتمان وشركات الائتمان، وشركات التأمين ووسطاء وتجار الأوراق المالية، ووسطاء وتجار العقود الآجلة والخيارات، وتجار العقود الآجلة والعملات الأجنبية، وبورصات الأوراق المالية والسلع، وشركات المقاصة، وشركات الاستثمار، وخطط مزايا الموظفين، وتجار المعادن الثمينة، والأحجار، أو المجوهرات والشركات القابضة أو الشركات التابعة أو الشركات التابعة لـ

لا يشمل المصطلح المؤسسات المالية الدولية المحددة في 22 U.S.C. 262r (c) (2)، أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو بنك التنمية لأمريكا الشمالية، أو أي مؤسسة مالية دولية أخرى يتم إخطارها بذلك من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. لأغراض هذا التوجيه، فإن مصطلح "حساب مراسل" يعني حسابًا أنشأته مؤسسة مالية أمريكية لمؤسسة مالية أجنبية لتلقي ودائع من مؤسسة مالية أجنبية أو لتسديد مدفوعات نيابة عنها، أو للتعامل مع المعاملات المالية الأخرى المتعلقة بهذه المؤسسة المالية الأجنبية.

لأغراض هذا التوجيه، يعني مصطلح "حساب قابل للدفع" حسابًا مراسلًا تحتفظ به مؤسسة مالية أمريكية لمؤسسة مالية أجنبية تسمح من خلاله المؤسسة المالية الأجنبية لعملائها بالمشاركة، إما بشكل مباشر أو من خلال حساب فرعي، في الأنشطة المصرفية المعتادة فيما يتعلق بأعمال البنوك في الولايات المتحدة. يُسمح بجميع الأنشطة الأخرى مع المؤسسات المالية الأجنبية التي تقرر أنها تخضع لحظر هذا التوجيه، أو تنطوي على ممتلكاتها أو مصالحها في الممتلكات بشرط ألا تكون هذه الأنشطة محظورة بموجب القانون أو الأمر أو أي برنامج عقوبات آخر مطبق من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. باستثناء الحد الذي ينص عليه القانون بخلاف ذلك أو ما لم يكن مرخصًا أو مصرحًا به بخلاف ذلك من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يُحظر أيضًا ما يلي:

(1) أي معاملة تتهرب أو تتجنب، أو يكون الغرض منها التهرب أو تجنب، أو تتسبب في انتهاك، أو تحاول انتهاك أي من محظورات هذا التوجيه.

(2) أي مؤامرة تشكلت لانتهاك أي من المحظورات الواردة في هذا التوجيه.

يمكن العثور على قائمة بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تم تحديد أنها خاضعة لحظر هذا التوجيه، بما في ذلك المؤسسات المالية الأجنبية المدرجة في الملحق 1، في قائمة الحساب المراسل لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية وقائمة الجزاءات على حسابات الدفع (CAPTA) في موقع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (www.treas.gov/ofac).

الإجراءات الاقتصادية الأوروبية العدوانية تجاه روسيا

افاق التعاون والاشتباك

مقدمة:

إزاء الهجوم العسكري الذي شنته روسيا على أوكرانيا، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض إجراءات اقتصادية عدوانية جديدة على روسيا كتعبير للدعم الأمريكي لأوكرانيا، ودفعت بالاتحاد الأوروبي باتجاه اتخاذ تدابير عدوانية في حق روسيا على قاعدة معاقبة المعتدي، بفرض إجراءات عدوانية على 27 شخصية ومنظمة روسية، من ضمنها مصارف، للحد من وصول روسيا إلى أسواق المال الأوروبية، وايقاف أمكانية حصولها على الأموال من بنوك الاتحاد الأوروبي، وحظر التجارة مع دول الاتحاد. في ظل هذه الأجواء، أُثيرت العديد من التساؤلات حول واقع العلاقات الروسية - الأوروبية ومستقبلها، وما تشهده من حراك ملحوظ تتدافعه العديد من عوامل الشد والجذب، فمن ناحية تحتم المصالح الحيوية بين الجانبين التعاون وتطوير العلاقات بينهما، واستعادة الدفء بعد التدهور الذي شهدته على خلفية الأزمة الأوكرانية، ومن ناحية أخرى، ما زالت التناقضات على مدى واسع حول القضايا الاستراتيجية قائمةً بين الجانبين ليظل التوتر والخلاف هو السمة الغالبة على العلاقات بين موسكو وبروكسل. يسعى هذا الملف إلى استشراف مستقبل العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي في ضوء تحليل العوامل التي تدفع إلى إعادة صياغة هذه العلاقات، وفي مقدمتها المصالح المتبادلة والتطورات التي صاحبت أزمة كورونا ومبادرة روسيا بمساعدة عدد من الدول الأوروبية، في مقدمتها إيطاليا، والتحولات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي والنظام الدولي، وكذلك بيان التحديات والتعقيدات التي تكتنف حاضر العلاقات الروسية- الأوروبية ومدى تأثيرها على مستقبل هذه العلاقات خاصة تلك المتعلقة بالعامل الأمريكي حيث أنه لا يمكن تحليل العلاقات بين موسكو وبروكسل إلا في إطار ثلاثي يتضمن علاقة الطرفين بواشنطن ونظرة الأخيرة لموسكو.

هناك تكامل هيكلي في قطاع الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فروسيا أكبر مصدر للطاقة لأوروبا، ووفقاً لـ Eurostatجاءت روسيا في المرتبة الأولى بين مصدري النفط لأوروبا حيث استأثرت بحوالي 30٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط و39٪ من إجمالي واردات الغاز له عام 2018، ومن ثم فإن أمن الطاقة الأوروبي يرتبط عضوياً بروسيا لا سيما ألمانيا التي تعد أكبر مستهلكي الغاز الروسي.

من ناحية أخرى، يعتبر الاتحاد الأوروبي السوق الرئيسي للطاقة الروسية، ومن ثم للاقتصاد الروسي ولأمن الطاقة الروسي كدولة مصدرة للطاقة تركز على ضمان تدفق إنتاجها للأسواق، حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بنحو 55% من مداخيلها، وتسهم بأكثر من 60% من حصيلة روسيا من العملة الصعبة، وتقوم روسيا بنقل الغاز الروسي مباشرة إلى أوروبا عبر شبكة من الخطوط التي تقوم بتلبية احتياجات الأخيرة المتزايدة من الطاقة، من بينها "خط يامال" ، أبرز أقاليم الغاز الروسية الشمالية بأوروبا عبر بيلاروسيا، وخط "نورد ستريم 1" الذي ينقل الغاز

الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، هذا إلى جانب مشروع "نورد ستريم 2" أو "السيل الشمالي 2" وتعتبر أوروبا "السيل الشمالي 2" شريان حياة جديد لها، وتعول عليه ألمانيا كثيراً في تنفيذ خططها الرامية لتقليل الاعتماد على الطاقة النووية والفحم.

- **فرنسا:**

حتى أواخر 2014، كانت روسيا تمثّل السوق الرابعة لفرنسا خارج الإتحاد الأوروبي وسويسرا، وخلف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، لكن مع اتهام موسكو بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا ونشر جنود لها في البلد الأخير، فرضت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي اجراءات اقتصادية عدوانية ضد موسكو، كان لا بد وأن تؤثر سلبا على الاقتصاد الروسي، ويتراجع ترتيبه بالنسبة للمنتجات الفرنسية إلى المركز العاشر نهاية 2015، وعموما، قدرت المبادلات التجارية بين فرنسا وروسيا، في 2015، بنحو 11 مليار يورو، وفق الأرقام الرسمية، مسجلة بذلك تراجعا بـ 35 % مقارنة بـ 2014، مدفوعة بانخفاض صادرات باريس نحو موسكو بـ 33.2 % (4.51 مليار يورو نهاية 2015)، تراجع يأتي أيضا كنتيجة بديهية لتقلص الواردات الفرنسية من المنتجات الروسية بـ 36.5 %.

في 2012، وقعت فرنسا وروسيا اتفاقا يقضي بتوريد حاملتي مروحيات من طراز «ميسترال» إلى موسكو، وكان من المفترض أن تسلم باريس أولاهما في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، غير أن قصر الإليزيه أعلن تأجيل التسليم بسبب ما وصفه بدور الكرملين في النزاع الأوكراني، قرار اتخذه آنذاك فرانسوا أولاند، ويجزم خبراء بأنه أضر كثيرا بسمعة فرنسا في ما يتعلق بعدم تنفيذ التزاماتها لأسباب سياسية بحتة، علاوة على الخسارة المالية التي تكبدتها باريس جراء ذلك، وتقدر الخسارة بنحو 950 مليون يورو، تتضمن إعادة الأموال التي أنفقتها روسيا على تدريب طواقمها وإنشاء البنية التحتية لمرسى السفينتين، وتعويضها أيضا عن صنعها لمروحيات من طراز « كا ـ 52»

دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر ميونيخ للأمن يوم 19 فبراير 2021، إلى الحوار مع روسيا وبناء هيكل جديد للأمن الدولي، واعتبر أن هذا الحوار ضرورياً للسلام في أوروبا، وهذه ليست المرة الأولى التي يدعو فيها ماكرون لإعادة النظر في العلاقات الأوروبية الروسية، فقد سبق وأن دعا لذلك خلال مؤتمر ميونيخ العام الماضي، وكذلك في كلمة ألقاها في افتتاح مؤتمر الدبلوماسيين الفرنسيين في 27 أغسطس عام 2019 حين رأى أن العالم يعيش نهاية عصر الهيمنة الغربية وأن هناك دول أخرى بينها روسيا، تعمل لتغيير النظام العالمي، وأكد ضرورة إعادة النظر في العلاقة مع روسيا لأن "دفعها بعيداً عن أوروبا خطأ جسيم"

لكن دعوة ماكرون أعقبها فرض إجراءات اقتصادية عدوانية أوروبية جديدة على روسيا على خلفية قضية المعارض الروسي ألكسي نافالني، كما أنها جاءت مناقضة لتوجه أمريكي بشأن روسيا عبر عنه مراراً الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، بالإضافة إلى أنها جاءت في سياق أوروبي غير مواتٍ حيث دان نواب بالبرلمان الأوروبي زيارة مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، لموسكو مطلع فبراير 2021، معتبرين أنها أظهرت "ضعف الدبلوماسية الأوروبية"، وفي وقت لاحق أكد وزير الخارجي الروسية، سيرجي لافروف، أن روسيا مستعدة لقطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، إذا فرض الأخير إجراءات عدوانية خطرة تطال القطاعات الحساسة في الاقتصاد الروسي.

وجاء تصريح الرئيس الروسي بوتين خلال جلسة حوار عقدت في منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي حول العلاقات الاقتصادية بين روسيا وفرنسا، والتي شارك فيها الرئيس الروسي مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، ودعا بوتين خلال

حديثه الشركات الفرنسية للاستثمار في روسيا، معربا عن خيبة أمله بحجم الاستثمارات الفرنسية في الاقتصاد الروسي، وأشار إلى أن الاستثمارات الفرنسية المباشرة بالاقتصاد الروسي تبلغ 15 مليار دولار، مقابل 3 مليارات دولار للاستثمارات الروسية في فرنسا، وعن التبادل التجاري بين روسيا وفرنسا، قال بوتين إن علاقاتنا تتطور مع فرنسا بشكل متنام وحجم التبادل التجاري ارتفع بأكثر من 16%، مؤكدا أن الاقتصاد الروسي منفتح على جميع الشركاء، بدوره أشاد الرئيس الفرنسي بالعلاقات الروسية الفرنسية، مشيرا إلى أن الشركات الفرنسية تعمل في مجالات حيوية بروسيا وأن لدى البلدين علاقات جيدة في مجال الفضاء، وأضاف الرئيس الفرنسي أن شركات بلاده لم تغادر روسيا خلال السنوات العشر الأخيرة رغم الأوضاع الراهنة، في إشارة إلى العقوبات الغربية المفروضة ضد روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية.

كشف موقعIntelligence Online الفرنسي، الثلاثاء 8 فبراير/شباط 2022، عن مخاوف باريس من تأثير الإجراءات الاقتصادية العدوانية التي تستعد أمريكا لفرضها على روسيا، بأن تطال واحدة من أكبر الشركات في فرنسا التي تشتغل في مجال الطاقة، وقالت إن إدارة بايدن تضغط على ماكرون من أجل أن ينخرط في هذه الإجراءات العدوانية بسبب أزمة أوكرانيا، إذ تسعى الولايات المتحدة لفرض مجموعة من الاجراءات العدوانية المالية لشل الاقتصاد الروسي"، وبهدف الضغط على موسكو للتراجع عن الغزو المحتمل لأوكرانيا، لكن يبدو أن بعض الدول الأوروبية ومن بينها فرنسا، مترددة في الاستجابة للضغوط الأمريكية والتصعيد اقتصادياً ضد موسكو، فإن هذه الإجراءات العدوانية قد تطال شركة النفط والغاز الفرنسية الكبيرة توتال إنرجي، إذ إن هذه المجموعة الفرنسية تشرف الآن على مشروع الغاز الضخم "أركتيك للغاز الطبيعي المسال-2"، في شراكة مع شركة نوفاتك، التي يملكها الأوليغارشيان الروسيان ليونيد ميخلسون وجينادي تيمشينكو، يأتي تيمشينكو ضمن دائرة بوتين الأقرب، وكان منذ عهد طويل على قوائم المراقبة الأمريكية.

وانتقد المشرع الفرنسي في البرلمان الأوروبي، وممثل كتلة "الهوية والديمقراطية" اليمينية في البرلمان الأوروبي، نيكولا باي، بشدة ما وصفه بـ "سخافة موقف الاتحاد الأوروبي إزاء روسيا"، وشدد على أن أوروبا تفرض إجراءات عدوانية على روسيا على مدى نحو سبع سنوات، لكن الاتحاد نفسه بالدرجة الأولى يعاني من عواقب هذه الإجراءات العقابية، موضحاً أن هذا الأمر يتعلق بقطاعات مختلفة، منها المنتجات الزراعية.

- **بريطانيا:**

كشف رئيس الوزراء بوريس جونسون النقاب عن أكبر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية العدوانية في المملكة المتحدة على الإطلاق ضد روسيا، والتي تستهدف البنوك والمليارديرات والناقلات الجوية الوطنية في البلاد ردًا على غزو أوكرانيا.

يقول رئيس الوزراء بوريس جونسون إن المملكة المتحدة وحلفاءها سيضعون "حزمة ضخمة من العقوبات الاقتصادية تهدف إلى عرقلة الاقتصاد الروسي".

- تجميد الأصول ضد جميع البنوك الروسية الكبرى، بما في ذلك التجميد الفوري ضد VTB، ثاني أكبر بنك في روسيا

- اصدار تشريع لمنع جميع الشركات الروسية الكبرى من جمع التمويل في أسواق المملكة المتحدة، وكذلك لمنع الدولة الروسية من زيادة الديون السيادية في أسواق المملكة المتحدة. يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ الثلاثاء
- عقوبات على أكثر من 100 فرد وكيان والشركات التابعة لها، بما في ذلك Rostec ، أكبر شركة دفاعية في روسيا. الأفراد الأثرياء هم:
- كيريل شامالوف ، أصغر ملياردير روسي وصهر بوتين السابق
- بيتر فرادكوف ، رئيس Promsvyazbank (تمت الموافقة عليه بالفعل) وابن الرئيس السابق لـ FSB
- دينيس بورتنيكوف ، نائب رئيس VTB
- يوري سليوسار ، مدير شركة United Aircraft Corp.
- إلينا جورجيفا ، رئيس مجلس إدارة بنك نوفيكوم
- حظر وشيك على طائرات إيروفلوت التي تهبط في المملكة المتحدة.
- حظر فوري على جميع صادرات السلع التي يمكن أن يكون لها استخدامات عسكرية ، مثل المكونات الكهربائية وقطع غيار الشاحنات
- التشريع في غضون أيام لحظر مجموعة من الصادرات عالية التقنية مثل أشباه الموصلات وأجزاء الطائرات وكذلك السلع للصناعات الاستخراجية، مثل معدات مصفاة النفط
- الحد من الودائع من قبل المواطنين الروس في الحسابات المصرفية في المملكة المتحدة إلى 50 ألف جنيه (67 ألف دولار)
- تنطبق جميع العقوبات أيضا على بيلاروسيا
- تسريع تمرير مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لاستهداف الأموال الروسية غير المشروعة في المملكة المتحدة.

أعلن الممثل التجاري الروسي في المملكة المتحدة، بوريس أبراموف، اليوم الخميس، أن التبادل التجاري الروسي-البريطاني شهد نمواً بنسبة 25 في المئة، ليتجاوز 17 مليار دولار، خلال عام 2019، وقال أبراموف لوكالة "سبوتنيك": "وفقا لتقديرات تستند إلى بيانات الجمارك البريطانية، يمكننا توقع أن تتجاوز المبيعات الإجمالية حجم الـ17 مليار دولار، أي نمواً بنسبة 25 في المئة، مقارنةً مع نتائج 2018"، مضيفاً بأن الإحصاءات الروسية بشأن التجارة ستنشر في وقت لاحق خلال شهر شباط/ فبراير الجاري، وأشار إلى أن المحرك الرئيسي لنمو التجارة تمثل بالصادرات الروسية، علاوة على ذلك، لم يقتصر التصدير على سلع المواد الخام، بل "وتمثل في مجموعات أخرى من السلع، مثل منتجات الصناعة الكيميائية والأسمدة والمعادن غير الحديدية، بما في ذلك البلاتين، والأحجار الكريمة والخشب والصلب"، وأكد أبراموف أن التجارة الروسية البريطانية تنمو للعام الثالث على التوالي، معرباً عن أمله بأن يستمر النمو في هذا الاتجاه هذا العام، يذكر أن حجم التبادل التجاري بين روسيا وبريطانيا نما بنسبة 7.9 في المئة بحلول عام 2018 ليصل إلى 13.7 مليار دولار.
كما اعلن أبراموف في وقت لاحق أن حجم التبادل التجاري بين روسيا وبريطانيا العام الماضي سجل رقما قياسيا حسب إحصاءات بريطانية، حيث تجاوز الـ27 مليار دولار، وقال: "تمكنا خلال العام الماضي وعندما شهد العالم ركودا اقتصاديا،

من التوصـــل إلى مؤشر قياسي في التبادل التجاري الثنائي في تاريخ علاقاتنا التجارية بلغ 27.3 مليار دولار، وازداد بمرة ونصف مقارنة بعام 2019"، وأضاف: "27 مليارا جاءت نتيجة هجرة المستثمرين إلى الذهب، وهذا أدى إلى زيادة بـــ3 أضعاف لتوريدات الذهب الروسي إلى بريطانيا"، وبلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وبريطانيا في عام 2019 17.3 مليار دولار.

اعتبرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية، في عددها الصادر اليوم الأربعاء، أن فرض عقوبات أميركية أو غربية ضد روسيا يمكن أن يلحق أضراراً كبيرة بالاقتصادات الأوروبية، ولا سيما في قطاعات الطاقة والتجارة والتصنيع والبنوك والأسواق، واستهلت الصحيفة تقريراً لها في هذا الشأن، نشرته في موقعها الرسمي، بالقول: "منع تدفق الغاز إلى أوروبا لا يزال الورقة الاقتصادية الرابحة لموسكو، إذا فرض الغرب عقوبات أكثر صرامة ضدها، غير أن ضعف الاتحاد الأوروبي أمام الإجراءات المضادة من قبل الكرملين قد يمتد إلى ما هو أبعد من الطاقة".

وأضافت أن صانعي السياسة في أوروبا يخشون من أن الكتلة تبدو أقل استعداداً من موسكو، إذ تهدف استراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحت اسم "حصن روسيا" إلى مساعدة البلاد على تجاوز أي إجراءات اقتصادية عدوانية أعمق وأكثر صرامة، الصحيفة رأت أن "أضرار الاقتصادات الأوروبية قد تشمل موردي التكنولوجيا والمقرضين لمصدري السلع، والمصنعين المعتمدين على المواد الخام، ما قد يزيد من تعقيدات الروابط التجارية والضغوط التضخمية، ويحد من نشاط مجموعة واسعة من الشركات الأوروبية"، وكانت وكالة "بلومبيرغ" نشرت مقالاً تحت عنوان "أوروبا تخشى أن تتضرر اقتصادياً إذا تم فرض عقوبات شديدة على روسيا"، وجاء في المقال أن بعض الدول الأوروبية الكبرى قلقة بشأن التداعيات الاقتصادية، إذ أعرب بعض الأعضاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي عن مخاوفهم بشأن احتمال إلحاق الضرر باقتصاداتهم، ولفت المقال إلى أن الدول الأوروبية تشعر بالقلق أيضاً من أن روسيا قد ترد على الأرجح، وربما تقطع إمدادات الغاز المهمة عن قارة تعاني بالفعل من ارتفاع قياسي في أسعار الطاقة، وقال: "سيتعين الموافقة على الجزء الأكبر من أي استجابة على مستوى الاتحاد الأوروبي بالإجماع من قبل جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 27، وهي مجموعة لها وجهات نظر مختلفة بشأن روسيا بشكل عام"، وبحسب الموقع، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، إذ مثل حوالى 37% من إجمالي تجارة البلاد مع العالم في أوائل العام 2020، وفقاً للمفوضية الأوروبية، وكانت روسيا أيضاً مصدر حوالى 25% من واردات الكتلة النفطية.

كما كتبت صحيفة "فايننشال تايمز" ، استناداً إلى اقتصاديين أوروبيين، أن ارتفاع مؤشر الأسعار الأوروبي جاء أعلى ممّا كان متوقعاً، وبوتيرة متصاعدة خلال الأشهر الفائتة، متوقعةً ارتفاعه أكثر من 6% مع نهاية الشهر الحالي، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء على خلفية الأزمة الأوكرانية ، تضيف الصحيفة أن هذا سوف يفرض على البنك المركزي الأوروبي أن يسارع إلى اتخاذ إجراءات نقدية انكماشية، مثل رفع معدل الفائدة وتقليل ضخ اليورو في السوق، بوتيرة أسرع مما عزم عليه سابقاً، إذا كان ينوي كبح جماح التضخم المتصاعد، وهي إجراءات كان قد تم التخطيط لتبنّيها تدريجياً على خلفية الارتفاع المهول في الديون والعجوزات بسبب كوفيد في عام 2020.

- **ألمانيا:**

شهد التبادل التجاري بين روسيا وألمانيا قفزة كبيرة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، حيث نمت الصادرات الروسية إلى ألمانيا بـــ21%، وقابلها ارتفاع في الصادرات الألمانية إلى روسيا بـــ 25%، وأظهرت البيانات أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في الفترة المذكورة قرابة 41 مليار دولار، وجاء نمو التجارة بعد تراجعها بنسبة 40% عقب فرض الاتحاد

الأوروبي إجراءات اقتصادية عدوانية ضد روسيا، ورد موسكو عليها بحظر استيراد المنتجات الغذائية والزراعية من الاتحاد، ويدل نمو التجارة على رفض قطاع الأعمال الألماني تأييد الإجراءات الاقتصادية العدوانية الأوروبية على روسيا، وتمكنه من إيجاد ثغرات في هذه العقوبات ما سمح بعودة التجارة إلى مستواها ما قبل فرض العقوبات، ومن العوامل الأخرى، التي عززت التبادل التجاري، خروج الاقتصاد الروسي من فكي كماشة الركود الاقتصاد بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط، الذي يعد إحدى السلع الأساسية في الصادرات الروسية.

وقال الرئيس بوتين عقب اجتماعه بالمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في مدينة سوتشي إن روسيا تسعى لبناء شراكة مع ألمانيا على أساس المنفعة المتبادلة والاحترام والمساواة ومراعاة مصالح الجانب الآخر، ورغم بعض الصعوبات السياسية والوضع الاقتصادي المتقلب تبقى ألمانيا الشريك الاقتصادي الرائد بالنسبة لروسيا، وتعد ألمانيا أكبر مشتر للغاز الطبيعي الروسي، حيث تلبي روسيا نحو 35% من احتياجات السوق الألمانية، وتظهر بيانات شركة "غازبروم" أن روسيا صدرت نحو 49.83 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في 2016، لتحتل بذلك المرتبة الأولى في قائمة عملائها، وبلغت صادرات "غازبروم" من الغاز الطبيعي العام الماضي نحو 178.3 مليار متر مكعب.

هناك دعاوى يقودها سياسيون وبرلمانيون أوروبيون لاستئناف التعاون الروسي الأوروبي تلبية للمصالح الأوروبية، ومن ذلك مطالبة المتحدث باسم كتلة "البديل من أجل ألمانيا" في البرلمان، ستيفن كوتريتس، في 17 فبراير 2021، لواشنطن بتسديد تكاليف تأخير إنجاز مشروع "نورث ستريم-2" مما تسبب في دفع المستهلك الألماني قيمة أعلى لقاء الغاز، وزيادة الضغط من جانب ألمانيا على واشنطن لرفع الإجراءات الاقتصادية العدوانية والتهديد بفرض إجراءات عدوانية مضادة، وفرضها إذا لزم الأمر، تزامن ذلك مع إعلان كلاوس إرنست، رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة بالبرلمان الألماني معارضته دخول برلين في محادثات مع واشنطن حول وقف مشروع "نورث ستريم – 2".

وانتقدت عضوة البرلمان الأوروبي الأيرلندية، كلير دالي، في 12 فبراير 2021 تعامل الاتحاد مع روسيا، معتبرة أنه يستخدم قضية نافالني لتأجيج المواجهة الجيوسياسية مع موسكو، "خدمة للمجمع الصناعي العسكري الذي يبحث دائما عن عدو كي يبرر نفقاته الضخمة"، وأكدت دالي دعمها لزيارة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل إلى موسكو بالقول: "أنتم على حق، علينا أن نتعاون مع روسيا ونشارك في الحوار معها لا أن نقرع طبول الحرب."

أعلن معهد البحوث الاقتصادية في روسيا، أنّ العلاقات الاقتصادية بين روسيا وألمانيا تعاني بسبب الإجراءات الاقتصادية العدوانية القائمة والقيود المفروضة، بعد استرجاع شبه جزيرة القرم، ما أدى إلى خفض الإنتاج في ألمانيا بنحو 5 مليارات يورو سنوياً.

وقالت رئيسة مركز التجارة الخارجية الألمانية، ليساندرا فلاتش، بأنّ " الإجراءات الاقتصادية العدوانية المفروضة بسبب احتلال شبه جزيرة القرم تخفض الإنتاج الألماني بنحو 5 مليارات يورو سنوياً، وهذا يمثل 0.16% من الناتج المحلي الإجمالي الألماني، والضرر الذي يلحق بروسيا أكبر، حيث يصل إلى 1.2% من الناتج الاقتصادي الروسي، وإذا تمّ فرض مزيد من العقوبات، فيمكن أن تسلط ضغطاً إضافياً على الاقتصاد الألماني، ولكنه أكبر على الاقتصاد الروسي".

أظهر تقرير حديث في ألمانيا أن الاقتصاد في مناطق شرق ألمانيا عانى أكثر مما تعرض له الاقتصاد في غرب ألمانيا جراء الإجراءات الاقتصادية العدوانية الأوروبية على روسيا، وفقا للتقرير الذي أعدته اللجنة الشرقية للاقتصاد الألماني، وهي المعنية بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول شرق أوروبا، فإن حجم التجارة لولاية سكسونيا مع روسيا تراجع بنسبة

72% في 2018، لتصـــبح الولاية بذلك الأكثر تضرــرا من الإجراءات الاقتصـــادية العدوانية، في حين تراجع إجمالي حجم تبادل البضـائع بين الولايات الخمس شرق أوروبا، بدون برلين، وروسـيا بنسـبة 29%، مقارنة بـــــ 17% في ولايات غرب ألمانيا.

يذكر ان الجزء الأكبر من العقوبات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي ضـد روسـيا، على خلفية الصرـاع في أوكرانيا، أصـبح سـاري المفعول اعتبارا من 31 /يوليو/ تموز قبل خمس سـنوات، واتخذت روسـيا هي الأخرى قرارات عقابية ضـد أوروبا، ردا على الإجراءات الاقتصـــادية العدوانية الأوروبية، ويقدر إجمالي الخســائر الناجمة عن هذه العقوبات، وفقا للجنة، بعشرات مليارات اليورو.

كان ميشـائيل كريتشـمَر، رئيس وزراء ولاية سـكسـونيا، في شرق ألمانيا، قد أحدث صـخبا على الصـعيد السـياسي، عندما طالب قبل بضـعة أسـابيع بإنهاء الإجراءات الاقتصـادية العدوانية على روسـيا، ولكن الاتحاد الأوروبي قرر بعد قليل من هذه المطالبة، تمديد هذه العقوبات حتى مطلع العام المقبل. ووفقا لوجهة نظر اللجنة الشرـــقية فإن العقوبات لن تؤدي إلى حل المشاكل السياسية "حيث لم تفعل هذه العقوبات شيئا سوى توطيد دعائم النخبة حول الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين... ولم تحقق نجاحا في عملية السـلام في شرق أوكرانيا"، حسـب هارمس، والذي أضـاف "لذلك علينا أن نفكر في مدى مناســبة هذه العقوبات لتحقيق الأهداف الســياســية المعلقة على هذه العقوبات على المدى البعيد".

في السـياق نفسـه طالب رئيس اللجنة الاقتصـادية في البرلمان الألماني، كلاوس اِرنسـت، العضـو في حزب اليسـار، الحكومة الألمانية بإنهاء العقوبات المفروضـــة على روســـيا، وقال "إذا لم يكن للدواء تأثير فليس هناك جدوى من إطالة فترة تعاطيه، أو زيادة الجرعة منه"، أما رئيســة البنك المركزي الأوروبي كريســتين لاغارد قالت الأســبوع الماضي إن "الغيوم الجيوسياسية التي تحوم فوق أوروبا إذا ما زادت، سيكون لها بالتأكيد تأثير في أسعار الطاقة، وفي معدلات النمو، نتيجة لانخفاض الدخل، وربما نتيجة لانخفاض الاستهلاك والاستثمار المؤجل".

يزداد كل هذا تعقيداً بالنظر إلى صعوبة العثور على حل أوروبي فقد غيرت الحكومة الألمانية الجديدة المسار في مسألة تســببت منذ وقت طويل في خلاف بين برلين وواشــنطن، وهو مشرـوع الغاز الطبيعي نورث ســتريم 2، كما أنه في 27 يناير/كانون الثاني، أشار فريق المستشار الألماني أولاف شولز إلى أن الاجراءات الاقتصادية العدوانية الألمانية التي طلبت الولايات المتحدة فرضها ضد روسيا يمكن أن تنطوي على إيقاف لعمليات تطوير خط أنابيب الغاز، الذي يديره تحالف تقوده شركة غازبروم الروسية، وشركة وينترشال الألمانية، وشركة إنجي في فرنسا.

- **بلجيكا:**

بحســب موقع بلجيكا 24 قال "فيليب ليدنت" الخبير الإقتصـادي في بنك ING والمحاضر في جامعة لوفان UCL، ان العقوبات الاقتصـادية والمالية التي فرضـتها الولايات المتحدة وأوروبا ضـد روسـيا قد يترتب عليها تأثير سـلبي على بعض المنتجين البلجيكيين ، في حالة زيادة هذه العقوبات، ووفقًا له، فإن عقوبات الدول الغربية ضـد روسـيا في هذه الحرب الأوكرانية ، لا تزال خفيفة في الوقت الحالي ، ولكنها قد تؤدي إلى تقوية وتعطيل بعض قطاعات اقتصـادنا التي تصـدر (أو تستورد من) إلى روسيا.

أهم 10 صـادرات إلى روسـيا وتمثل إجمالي الصـادرات البلجيكية إلى روسـيا 2.8 مليار يورو (أرقام 2019) ، بما في ذلك 316 مليون صـادرات من والونيا، كما ان أهم 10 منتجات تم تصـديرها إلى دولة بوتين هي منتجات صـيدلانية (800

مليون يورو)، غلايات مياة، معدات وأجزاء ميكانيكية (300 مليون يورو)، بلاستيك، سيارات ، دراجات ، درفلة (200 مليون يورو)، المنتجات الكيماوية العضوية (150 مليون يورو)، أدوات وأجهزة التحكم البصرية والتصويرية ، الأجهزة الطبية والجراحية (140 مليون يورو)، الأجهزة الكهربائية (115 مليون يورو)، الحديد والصلب وحديد الزهر (88 مليون يورو)، لا صناعة كيماوية عضوية أو غير عضوية (70 مليون يورو)، وقود بيتومين ، معادن (60 مليون يورو).

كما يلاحظ فيليب ليدنت أن "القطاعات الرئيسية في الصناعة البلجيكية لها عملاء في روسيا، مؤكداً ان الخطر ليس أن روسيا تفرض حظراً على منتجاتنا بل أن الولايات المتحدة تحظر على أي شركة لها نشاط في الولايات المتحدة أن تكون لها علاقات مع روسيا، من خلال وضعها على قائمتها السوداء، الأمر الذي سيمنع بنوكنا من التدخل في المدفوعات الروسية لمنتجينا البلجيكيين، لأن جميع بنوكنا نشطة أيضًا في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن الجانب المالي هو الذي يمكن أن يصل إلى المنتجين لدينا ".

أهم 10 واردات من روسيا، تستورد بلجيكا 6 مليارات يورو من البضائع من روسيا (2019) ، وهو ما يمثل 2.1% من وارداتنا العشرة الأوائل على النحو التالي الطاقة (2.3 مليار يورو)، الأحجار الكريمة (2 مليار يورو)، الحديد الزهر ، الحديد الصلب ، الفولاذ (870 مليون يورو)، المواد الكيميائية غير العضوية (172 مليون يورو)، ملح ، كبريت ، جص ، كلس ، أسمنت (97 مليون يورو)، حبوب ، فواكه ، بذور (80 مليون يورو)، خشب وخشب معالج (80 مليون يورو)، سماد (70 مليون يورو)، المواد الكيميائية العضوية (60 مليون يورو)، الألومنيوم (50 مليون يورو)، ويقول السيد فيليب ليدنت في زمن الحروب ، كل الضربات مسموح بها فيما يتعلق بالواردات ، فإن الخطر النهائي هو أن روسيا تلعب على الغاز، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، والأسوأ من ذلك ، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة في الشتاء المقبل ، حيث لن نتمكن بعد الآن من الاستفادة من الطقس الجيد لإعادة التخزين.

السويد:

بلغت قيمة واردات السويد من روسيا في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الماضي 9,4 مليار كرون، 62% منها منتجات نفطية، في حين بلغت قيمة الصادرات إلى روسيا خلال الفترة ذاتها 16،6 مليار كرون تتكون من آلات وأجهزة ومعدات اتصالات ومنتجات كيماوية وأدوية وبلاستيك ومواد غذائية وغيرها.

من الشركات التي تتاجر مع روسيا أو لديها عمليات إنتاج في روسيا هي على سبيل المثال H&M وScania وIkea بالإضافة إلى شركات النفط ومحطات الطاقة النووية، ووفقاً لغرفة التجارة السويدية يعد أكبر منتج تستورده السويد من روسيا هو النفط الخام، بالإضافة إلى اليورانيوم المخصب الذي يجري استخدامه كوقود نووي، وكانت قد وقعت شركة Vattenfall المملوكة للدولة السويدية اتفاقية مع شركة TVL التابعة لشركة الطاقة النووية الروسية Rosatom لتزويد موقعي Ringhals لإنتاج الطاقة النووية في السويد المرقّمين 3 و4 بالوقود النووي، ولكن بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والتهديد بالعقوبات، قررت Vattenfall وقف عمليات الشراء في الوقت الحالي، ووفقاً لغرفة التجارة السويدية تعد الصادرات السويدية إلى روسيا كبيرة وتتكون من أشياء كالآلات والمركبات والأجهزة ومعدات الاتصالات والأدوية والمنتجات الكيماوية، إثر هذه الحال يعتقد العديد من الخبراء أن العقوبات الجديدة عملياً قد تضر بالشركات الأوروبية بما فيها السويدية بشكل كبير.

من الممكن للإجراءات الاقتصادية العدوانية الجديدة ضد روسيا أن تتسبب بمشاكل للعديد من الشركات السويدية، وذلك وفقاً لخبير العقوبات من مكتب المحاماة Vinge أندرس ليستر، أوضح ليستر أن الإجراءات العدوانية غالباً ما

تكون معقدة للغاية وتضـع الشرـكات في مواقف صـعبة، متحدثاً "لقد شـهدنا زيادة في الحاجة إلى المشـورات بشـأن العقوبات الأخيرة، وليس من شركات كبيرة فحسـب، بل قطاعات بأكملها"، وأضـاف أن العديد من الشرـكات الكبيرة أو الصغيرة في السويد ستتأثر بالعقوبات على صعيد التجارة مع روسيا سواء في القطاع المالي أو حتى في الصناعة، فالسويد تشتري وتصدر سلعاً مهمة مع روسيا.

ويعد القطاع الزراعي اليوناني الأكثر تضرـر نظراً لأن المنتجات الزراعية اليونانية تشـكل أكثر من 40% من صـادرات اليونان إلى روسـيا، ويسـتأثر السـمك اليوناني بنحو 35% من السـوق الروسـية، وتعتبر الأخيرة من أهم أسـواق تصرـيف الفواكه المعلبة في اليونان كالخوخ والدراق، وتسـتوعب حوالي 60% من إنتاج الخوخ اليوناني ونصـف إنتاج الكيوي و90% من إنتاج الفراولة في اليونان وكلها محاصيل قصيرة العمر لا يمكن تخزينها لفترات طويلة، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الزراعة ومنتجات الألبان الفنلندي مما دفع وزير الخارجية الفنلندي، بيكا هافيستو، خلال زيارته لموسكو في 13 فبراير إلى التأكيد على أهمية الحوار والعلاقات مع روسيا في مختلف المجالات.

- **الاتحاد الأوروبي عامة:**

أيد قادة الدول الأوروبية في اجتماع طارئ ببروكسيل حزمة إجراءات اقتصادية عدوانية واسعة، تستهدف بعض البنوك والأفراد، فضـلاً عن معايير اسـتهداف ما يسـمى "الأوليغارشـية الروسـية" من الأثرياء، وتشـديد قواعد التأشـيرات للدبلوماسيين، مما يجعل تجميد الأصول وحظر السفر أكثر فعالية.

-سـيتم إضـافة بنكين روسـيين إضـافيين - Alfa Bank و Bank Otkritie - إلى قائمة المؤسـسـات المالية المحظور عليها اقتراض أو شراء الأوراق المالية.

-وقف التدفقات المالية من روسـيا إلى الاتحاد الأوروبي من خلال فرض قيود على الودائع المصرـفية ومنع الروس من الاستثمار في الأوراق المالية للاتحاد الأوروبي

-في أحد أقوى عناصر الحزمة العدوانية، عمل الاتحاد الأوروبي بشـكل وثيق مع الولايات المتحدة لإدخال ضـوابط التصدير على السلع ذات الاستخدام المزدوج والبضائع عالية التقنية، مع التركيز بشكل خاص على الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات وأمن المعلومات وأجهزة الاستشعار والليزر والتطبيقات البحرية.

-يشـمل الاقتراح أيضًا حظر تصدير الطائرات وقطع غيار الطائرات والمعدات ذات الصلة، فضلاً عن حظر بيع المعدات والتكنولوجيا اللازمة لتحديث مصافي النفط الروسية إلى المعايير البيئية الحديثة.

- بمساعدة كيتي دونالدسون وناتاليا دروزدياك وجون فولين.

يُشـار إلى أن روسـيا لا تزال أكبر مورد للطاقة في الاتحاد الأوروبي، إذ إن ما يقارب 40% من واردات الكتلة من الغاز الطبيعي، وما يقارب ثلث وارداتها من النفط الخام تأتي من روسـيا، ومع انخفاض احتياطيات الغاز عن المسـتويات التاريخية، وارتفاع الأسـعار في الأشـهر الأخيرة، حظيت روسـيا بنفوذ متزايد، فيما قال رونالد سـميث كبير محللي النفط والغاز في شركة "بي سي إس غلوبال ماركتس": إن "الحقيقة هي أن أوروبا ليس لديها بديل للغاز الروسي".

يقول تيمور دويدار، المستشار في قطاع الأعمال والاستثمار والعلاقات الدولية، من العاصمة الروسية، لموقع "سكاي نيوز عربية" ،أن هذه العقوبات "سـتهدد الأمن القومي الأوروبي، الذي يتخلص في أمن الطاقة وشرايين الحياة لهذا القطاع الحيوي، الممتدة من روسـيا، وعموما فالأوروبيون يتفهمون مطالب موسـكو بإعادة هيكلة المنظومة الأمنية الأوروبية،

لكن هناك ضـــغوط أميركية عليهم"، وفي حال فرض إجراءات عدوانية قاســـية من قبل أوروبا، كما يرى المســـتشـــار الاقتصادي والاستراتيجي الروسي، فإن "موسكو ستتحرك عسكريا بمعنى إعادة تشكيل خريطة انتشار القوة الاستراتيجية الروسية الهجومية والردعية، بحيث تكون مصوبة نحو مواقع حيوية حساسة في أوروبا".

ويرى رئيس مركز القاهرة للدراســات الاقتصــادية عبد المنعم الســيد، أنه حال لجوء الدول الأوروبية لفرض عقوبات عنيفة على روسيا فإن اقتصادها سيكون معرضا للانهيار، مضيفا ان هذه الدول تعتمد على تلبية احتياجاتها من الغاز بنســبة 38 في المئة من الواردات من روســيا، ونحو 30 في المئة من احتياجاتها من النفط الخام، وتعد روســيا ثاني أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي ســويا في العالم، وفي حال تعطل الإمدادات وصـعوبة توافر البدائل بشـكل سريع فإن دول القارة الأوروبية معرضة لأن تتضاعف فيها معدلات التضخم بالإضافة إلى تعطل النشاط الصناعي، وارتفاع أسعار الغاز والنفط، وستتكبد الدول الصناعية الكبرى خسائر فادحة، إذ سترتفع تكلفة منتجاتها بما يهدد وجودها في سوق المنافسة العالمي أمام الصين واليابان، الاستثمارات الأوروبية في روسيا ستكون معرضة للخطر أيضا حيث تصل قيمتها إلى 236 مليار يورو، كما أن حاملي السندات السيادية لأوكرانيا من أوروبا قد يتعرضوا لمخاطر عدم السداد في ظل ارتفاع معدل المخاطرة، علما أن حجم هذه السندات يصل إلى 23 مليار دولار، وإلى جانب كل تلك المؤثرات، ستتأثر دول العالم أيضا بالأزمة الأوكرانية، إذ أن كلا من روسيا وأوكرانيا تعدان من أكبر منتجي القمح عالميا.

كانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت رسمياً، في الـــ25 من شباط الفائت، أن التوقع السابق لنمو الاقتصاد الأوروبي عام 2022 بنســبة 4%، المخفض أصــلاً، "أصــبح أكثر عرضــةً للشــك"، مع محاولة الإيحاء بأن الأثر الســلبي على معدل نمو الاقتصاد الأوروبي من جّراء العقوبات على روسيا لن يتجاوز نصف واحد في المئة (0.5%)، لكن المؤشرات لا توحي بأن أثر العقوبات على روسيا سيكون محدوداً على دول الاتحاد الأوروبي هكذا، فهناك مثلاً ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في منطقة اليورو إلى مستويات قياسية في الشهر الفائت إلى 5.8%، بحسب تقرير صادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي Eurostat في 2022/3/2، والذي أشار أيضاً إلى أن هذا الارتفاع في معدل الأسعار جاء أعلى من الشهر الذي سبقه، الذي بلغ فيه معدل ارتفاع الأسعار 5.1%، وهي معدلات يتم حسابها على أساس سنوي (أي بناءً على معدل زيادة الأسعار مقارنة بالشهر ذاته قبل عام، ارتفاع الأسعار في أوروبا سببه الرئيسي الإجراءات الاقتصادية العدوانية على روسيا، يقول تقرير الـــــEurostat أيضاً إن أهم دوافع ارتفاع الأسعار الشهر الفائت في منطقة اليورو يرتبط مباشرةً بارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 31.7%، وارتفاع أسعار الغذاء غير المصنّع (القمح مثلاً) بنسبة 6.1%، دوماً على أساس سنوي، مع فروق كبيرة في معدلات ارتفاع الأسعار المقدرة لدول منطقة اليورو المختلفة، حيث بلغت أعلى مستوياتها شرقاً، في دول مثل لاتفيا (12.4%)، وإستونيا (13.9%)، وبلغت أدنى مستوياتها غرباً، في فرنسا (4%)، وبلغت معدلات أعلى من المتوسط الأوروبي في دول مثل بلجيكا (9.6%) وهولندا (7.2%) وإسبانيا (7.5%)، أما ألمانيا والنمسا، فبلغ معدل ارتفاع الأسعار فيهما 5.5%، تحت المتوسط بقليل.

وواقع الحال الأوروبي أن الأمر لا يتوقف عند ارتفاع الأســعار وتراجع الثقة بأداء الشــركات الأوروبية، بل يتعداه إلى اليورو ذاته، الذي غطست قيمته منذ العملية الروسية، حتى بلغ 1.092 دولار أميركي مقابل اليورو، إلى مستوى لم يصل إليه منذ ربيع عام 2017، وهو مســار انحداري انزلق فيه اليورو، مقابل الدولار، منذ تصــاعد التهديدات بعقوبات شاملة ضد روسيا على خلفية الوضع في أوكرانيا، قبل بدء العملية الروسية فيها. ولهذا قفز اليورو من على منصة الغطس منذ 4 شباط/فبراير تحديداً، وما زال يغطس.

الاستنتاجات:

يوضـــح الملف أن العلاقات الروســـية الأوروبية تتنازعها عوامل عدة بعضـــها إيجابي يمثل فرص وآفاق لدفع التفاهم والتعاون بين الجانبين، والبعض الأخر يؤثر سلباً ويباعد بين موسكو وبروكسل في ضوء التناقضات الاستراتيجية والمواجهة الأمريكية الروســـية التي مازالت قائمة وممتدة في المدى المنظور، لتظل أوروبا حائرة بين الالتزام بمقتضـــيات تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن من ناحية، والرغبة في عدم الإضرار بمصالحها الواسعة مع موسكو من ناحية أخرى، وفي ضوء هذه المعطيات ســـتظل العلاقات الروســـية الأوروبية في منطقة ما رمادية حيث يســـتمر التعاون في مجالات حيوية للطرفين مثل الطاقة، وقد يصـل الطرفان لتفاهمات تكتيكية، ولكن تظل التناقضـات الاسـتراتيجية حاضرة بينهما، فأي تحســـن جذري في العلاقات الروســـية الأوروبية يجب أن يمر عبر البوابة الأمريكية، الأمر الذي يجعله بعيد المنال في المسـتقبل المنظور، كما أن هذا التحسـن النسـبي قد يكون على مسـتوى العلاقات الثنائية بين روسـيا وعدد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا وألمانيا وليس بالضرورة على المستوى الأوروبي العام.

بعد الاطلاع على هذه التبادلات الاقتصـــادية نجد أن أوروبا لا غنى لها عن روســـيا، و أن التزامها مع الولايات المتحدة الأمريكية سـيكلفها خسـائر كبيرة اقتصـادية كانت او مالية، لذا يجب على الدول الأوروبية إعادة النظر في التعاطي مع الازمة الروسية الأوكرانية، فان روسيا اكبر مورد للطاقة بالنسبة لأوروبا و هذا المورد لا يمكن استبداله ولن تستطيع ان تجد دولة أخرى قادرة على تامين حاجاتها من النفط، ثم ان الولايات المتحدة حتى الآن لم تســـتطع أن تنقذ الدول الأوروبية من الخسـائر التي تكبدتها إثر فرضـها الإجراءات الاقتصـادية العدوانية على روسـيا، و لم تجد حلول بديلة لها لإنقاذ اقتصـــاد أوروبا الذي بات ملحوظا تراجعه بعد العقوبات، و يجب على الاتحاد الأوروبي ان يدرك أنّ الإجراءات الاقتصادية العدوانية الامريكية تجاه روسيا هي فقط على حساب المصالح الأوروبية، فيما المصالح الامريكية بعيدة كل البعد عن التأثير السـلبي لهذه العقوبات، فأمريكا تنفذ و أوروبا تدفع الثمن. من هذا المنطلق، تبدو أوروبا في طريق مسـدود، والذي من المؤكد انه سـيفرض عليها البحث عن بدائل بعيدا ليس فقط عن الدخول في مواجهة مع روسـيا، لا يحمد عقباها، بل أيضا البحث عن حلول أخرى بعيدا عن الهيمنة الامريكية المطلقة، والتفتيش عن مهرب خارج حدود الخطط الامريكية واجراءاتها العدوانية ضد روسيا.

عدد الإجراءات الاقتصادية العدائية على روسيا

منذ 22 فبراير 2022

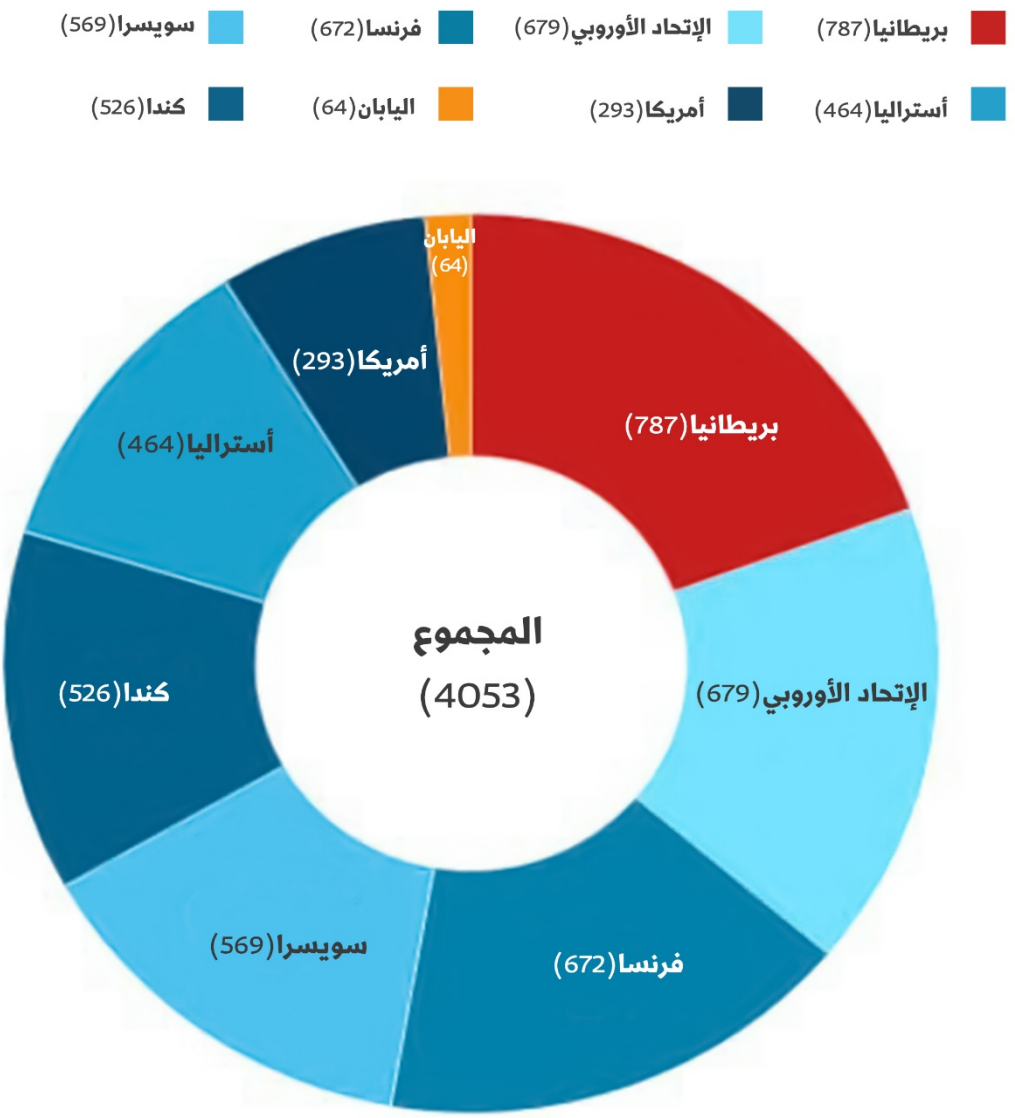

قانون ماغنتسكي نهب نيوليبرالي منظّم

رند وهبة – مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير

مقدمة

قانون ماغنتسكي سيء الصيت، والذي تستعمله الولايات المتحدة لمعاقبة خصومها السياسيين، كأفراد داخل الدول بشكل مباشر، أو للضغط على الدول من خلال زرع الشقاق بين السلطة ونخبها الاقتصادية والسياسية المرفهة، أو لتحريك الرأي العام في دولة ما تحت عنوان محاربة الفساد، بخطاب يستهدف الطبقة الوسطى التي قد تكون مترددة في الثورة حفاظاً على مكتسباتها.

بشكل عام، هو قانون صدر عام 2012 في الولايات المتحدة ضد مسؤولين روس، تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أنهم قتلوا سيرغي ماغنتسكي، واستفادوا من قتله بالدليل القاطع. ودفاعاً عن روح ومبادىء ماغنتسكي صدر هذا القانون، الذي تبناه الاتحاد الأوروبي عام 2014 ولاحقاً أصبح قانوناً عالمياً، بمعنى أن الولايات المتحدة وبلاطها، يستخدمون القانون ضد أي خصم آخر داخل أو خارج روسيا، وهو ما عرف بتدويل قانون ماغنتسكي.

الكذبة قطعة قطعة

[ماغنتسكي محامي روسي][a] [اكتشف قضية احتيال من قبل الحكومة الروسية][b] [عندما اتصل به ويليام براودر لأول مرة، بعد اقتحام الشرطة الروسية لمكتبه][c] [ماغنتسكي أصر على الادعاء ضد ضباط الشرطة الفاسدين وراء قضية الاحتيال][d] [رفض ماغنتسكي الخروج من روسيا وأصر على مواجهة الفساد ودفع حياته ثمناً لذلك][e]

تقوم قضية ماغنتسكي على عدد كبير من الادعاءات الكاذبة، إلا أن الادعاءات الخمس أعلاه هم لب القضية، وبتفنيدها يظهر أن القضية هي قضية احتيال كبرى على الرأي العام، أسهم فيها رجال أعمال وسياسيون ومنظمات حقوقية وإنسانية وحكومات وصحافيون، حيث فرضوا الرواية المزوّرة، وكما سيتبين قمعوا الحقيقة وأي نقد للفجوات الكبرى في الرواية الأمريكية.

تسعى هذه الورقة إلى قراءة قانون ماغنتسكي، من خلال سياقات مختلفة، أولها قراءة قضية سيرغي ماغنتسكي نفسها التي بني عليها القانون، وتشريح الادعاءات الكاذبة والتناقضات العديدة في الرواية الغربية (الأمريكية والأوروبية)، والتي تعتمد على رواية المستثمر البريطاني أمريكي الأصل ويليام براودر، لهذا الغرض نبدأ باستعراض الخط الزمني للقضية بحسب براودر، وبعد ذلك سيتم إظهار إشكاليات وادعاءات كاذبة متعددة في هذه الرواية، تحت عنوان فجوات الرواية الأمريكية، وهي مصنفة بحسب الموضوع مرة وفي مرة أخرى بحسب المصدر، وذلك لتبيان مدى فضح هذه القضية وادعائاتها الكاذبة لدى محاكم غربية متعددة، لدول تتبنى القانون اليوم وتستخدمه ضد الخصوم في روسيا وخارجها.

وتفنيد قضية ماغنتسكي بحد ذاتها لا يكفي، فالقضية بحد ذاتها هي المثال الأهم بتقديري، على إشكالية خطاب الفساد ،الذي يحول الأنظار في بلد ما عن النهب الاستعماري النيوليرالي، الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسيات، وتهلل له الجمعيات الإنسانية والحقوقية، والداعية إلى لحريات، ومعها الإعلام والناشطون كحرية اقتصادية، وتحضر وتقدم وحقوق فردية، ويتم إلقاء كل اللوم على الأوضاع المأساوية للبلاد على ما يسمونه الفساد، وهو هنا محصور بالجهات الحكومية للدولة، لا يحاسب فيه الغربيون وسياساتهم وشركاتهم وقطاعهم الخاص وغير الحكومي، عن أي جرائم اقتصادية وغيرها، فالفساد يسلط الضوء فقط على الحكومة وفساد الدولة، ما يغض النظر عنه طالما يخدم المصالح الاستعمارية[1]، ففي روسيا عندما وصلت نسبة تأييد يلتسن الى 2-6% عشية انتخابات 1996 كان الغرب مستفيداً من فساده، ولم يهمه أن لا يمثل الشعب ووجوده في السلطة غير ديمقراطي، تدخل الأمريكيون بشكل مباشر[2] ونظموا حملته الانتخابية بالتعاون مع الأوليغاركيا الفاسدة المتواطئة معهم لإعادة انتخابه، وأسهموا بقمع واسكات المنافسين، وعندما بدأت الدولة الروسية بمحاسبة الفساد، ووصلت إلى محاسبة الشركات الأجنبية، بدأت قضية ماغنتسكي بالتحرك، لأن المصالح الغربية أصبحت تحت التهديد، وفضح النهب المنظم الذي كانت تتعرض له روسيا أصبح عرضة للكشف. ولهذا من الضروري فضح فساد براودر كمستثر أجنبي، وفضح فساد دائرته من الشركاء والجهات، وعلاقاته المشبوهة، لفهم القصة الحقيقية للحرب على النهب المنظم النيوليبرالي في روسيا، وكيف تشكل قضية ماغنتسكي المناضل ضد الفساد، غطاءً سافراً ووقحاً على جرائم المستثمرين الأجانب بحق الاقتصاد والدولة والشعب في روسيا.

في الختام تعليق وتحليل حول قضية ماغنتسكي، وسياقها كما في مسألة الحرب على الفساد بحد ذاته.

موجز عن الرواية الأمريكية[3]

قضية ماغنتسكي المحامي الذي قتل للتغطية على فساد وزارة الداخلية

- قضية ماغنتسكي بحسب الادعاءات الأمريكية، هي قضية لمحامي عمل مع شركة أمريكية يملكها بيل (ويليام) براودر في روسيا في العقدين قبل وبعد الألفية، في الوقت الذي تم فيه تحرير الأسواق والاقتصاد الروسيين.

- وبحسب الرواية الأمريكية، فإن الشرطة الروسية الفاسدة، اقتحمت مكاتبهم وسرقت أوراق تسجيل الشركة والأختام 2007، وحولت ملكية الشركة لطرف روسي، وعندها قامت بسرقة الضرائب (230 مليون) التي قامت الشركة بدفعها إلى الحكومة الروسية، لصالح عدد محدود من الشرطة المتورطين في قضية الاحتيال والفساد الكبرى هذه، يدخل ماغنتسكي إلى الصورة كمحامي وكله براور بعد عملية الاقتحام هذه، كأفضل محامي في روسيا لينقذه وشركته، بدوره ماغنتسكي قام بتعقب الأوراق الرسمية والأموال ليكتشف عملية الاحتيال ويذهب لتقديم شكوى

1كان تشوباياس مهندس الخصخصة في روسيا بطلاً بالنسبة للغرب ففي عام 2000 أسمته مجلة ذا ايكونوميست ملاك روسيا الساقط من السماء، وهذا بالرغم من برنامج الخصخصة النهبوي الذي وقف وراءه في التسعينيات، بل أنه اعترف بأخطائه في مقابله له مع مجلة دير شبيغل بعد سبع سنوات، الفكرة هنا أن الغرب اذا ما أنتهت مصالحه مع الفاسدين في بلد بلد ما يلقى عليهم كل اللوم دون أي ذكر للدور الغربي في النهب ولا خلق الطبقة الفاسدة.

2http://content.time.com/time/magazine/article/0,9171,136204,00.htm- الملفت في هذا المقال سلاسة سرد تناقضات مثل، انقاذ الديمقراطية بتنظيم حملة لأكثر مرشح مكروه في روسيا، اصلاح روسيا بمساعدة يلتسن الذي اصبح مكروها بفساده.

3 https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-115jhrg28314/html/CHRG-115jhrg28314.htm

ضد شرطيين (كاربوف وكوزنيتزكوف)، يتهمهما في قضية الفساد هذه بشكل خاص في حزيران وأكتوبر 2008 ليتم اعتقاله بعدها في نوفمبر، لاسكاته وتعذيبه وإهمال وضعه الصحي لمدة 11 شهراً في السجون الروسية، وليقتل في النهاية على يد 8 عناصر من شرطة مكافحة الشغب، الذين انهالوا عليه ضرباً في زنزانته وهو مكبل.

- عليه، قرر براودر الذي أصبح خارج روسيا في حينه (تم منعه من الدخول من قبل السلطات الروسية)، أن يكرس حياته للاقتصاص من قتلة ماغنتسكي، وتحقيق العدالة في روسيا ومكافحة الفساد تكريما لذكراه. وعليه عمل مع أعضاء في الكونغرس الأمريكي، وعلى رأسهم جون ماكين، لإقرار قانون ماغنتسكي، لفرض عقوبات ضد الأفراد والشركات الروس المتورطين في القضية والمستفيدين منها، حيث أقر عام 2012، والعقوبات تقوم على منع السفر، وتجميد الحسابات المصرفية لهؤلاء الأفراد في الخارج.

- لاحقاً تطور القانون، ليصبح حملة دولية للضغط على روسيا، من خلال معاقبة هؤلاء الأفراد، إذ تم إقراره في الاتحاد الأوروبي عام 2014 وعلى رأس حملة التحريض، لتبني أوروبا للقانون كان هناك المقرر الخاص للبرلمان الأروربي لقضايا حقوق الإنسان أندريا غروس، الإشتراكي سويسري الجنسية ومعه النائبة الألمانية عن حزب الخضر ماري لويز بك. ومن ثم في عام 2017 تحول القانون لأداة عقوبات لمختلف الدول، ومع الوقت تحول الخطاب لمواجهة "الأنظمة السلطوية" والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان" وهو تحول ملفت لتطبيقات استخدام القانون، كما حصل في النداء الذي أطلقته 24 منظمة عام 42020.

خط براودر الزمني 5 6 7

1. 2004 فتح تحقيق مع شركة إيرمتاج لا علاقة له بقضية ماغنتسكي.
2. 2005 تم إغلاق التحقيق بشكل مؤكد بحسب مصادر براودر (حديث مع شخص لا يذكره براودر).
3. 2005 ألغت السلطات الروسية تأشيرة دخول براودر إلى الأراضي الروسية بدون سابق إنذار أو سياق.
4. 2006 أفرغ براودر حسابات شركاته ونقل أموالها خارج الأراضي الروسية.
5. 2007 خلال مؤتمر دافوس براودر يطلب من مدفيديف إعادة تاشيرة دخوله إلى الإراضي الروسية، ومدفيديف يتعاون.
6. بعد عدة أسابيع الضابط كوزنيتزوف من وحدة الجرائم الضريبية، اتصل بالصندوق واخبرهم بأن الهيئة لديها بعض الأسئلة حول بعض الوثائق، ويجب الإجابة عليها قبل الموافقة على دخوله للأراضي الروسية

---

4 https://gfintegrity.org/press-release/24-international-organizations-call-for-global-magnitsky-/sanctions-on-authoritarian-regimes-seeking-to-exploit-coronavirus-pandemic

5 Browder, Bill, Red notice, 2015, Simon & Shuster, New York

6 https://www.youtube.com/watch?v=ok6ljV-WfRw

7 https://www.russian-untouchables.com/eng/

7. براودر يقول أنه رفض محاولات الابتزاز هذه.

8. قام كوزنيتزوف مع 25 عنصراً من الوحدة، باقتحام مقر الصندوق وضرب أحد الموظفين (في شركة شقيقة دانكن وجيميسون "الشقيقة") ومصارة الأوراق الأصلية للشركة والأختام (في اليوتيوب الذي أنتجه براودر عام 2009 يذكر مصادرة السيرفرات والكمبيوترات والوثائق وشهادات الملكية ولا ذكر للاختام).

9. تم نقل ملكيات 3 من شركات إيرمتاج إلى 3 مجرمين، باستخدام الوثائق التي صادرها كوزنيتزوف.

10. تم إعلان إفلاس الشركات الثلاثة، نظراً إلى أن المجرمين وجدوا حساباتها فارغة، فسعوا لاسترداد أموال الضرائب وحصلوا عليها بسرعة فائقة، وبلغت 230 مليون دولار.

11. 2008 قامت ايرمتاج بتقديم عشرات الشكاوى إلى مختلف السلطات الروسية بلا جواب، باستثناء إجابة واحدة من هيئة التحقيق لدى الدولة الروسية، التي خلصت الى أن عملية الاحتيال يتحمل مسؤوليتها صندوق ايرمتاج.

12. اتصل براودر بأفضل محامي يعرفه في هذا المجال (ماغنتسكي) وعينه للتحقيق في عملية الاحتيال.

13. حرص براودر على إخراج فريقه من روسيا ولكن ماغنتسكي أصر على البقاء ومحاربة الفساد.

14. تم اعتقال ماغنتسكي للضغط عليه ليتنازل عن شهادته في اكتوبر.

15. يتعرض ماغنتسكي لشتى أنواع التعذيب خلال فترة اعتقاله. ويوثق الانتهاكات بحقه على شكل شكاوى وجهت لإدارة السجن.

16. 2009 ايرمتاج وبراودر ينتجان فيلم مدته عشر دقائق عن الفساد في روسيا، وقصة صندوق ايرمتاج ويذكر فيه ماغنتسكي بشكل عرضي فقط في النهاية، وهذا قبل أسابيع من وفاته، وبعد تعرضه بحسب براودر لاحقاً، للتعذيب وتدهور حاله الصحية.

17. اقتحمت قوة مكونة من 8 من قوات مكافحة زنزانة ماغنتسكي، وضربته وهو مقيد حتى الموت.

فجوات الرواية الأمريكية **(عنواين رئيسية)**

هناك الكثير من الفجوات والتناقضات في الرواية الأمريكية لقضية ماغنتسكي، وهناك العديد من الوثائق والمحاكم التي نقضت ادعاءات براودر، ومن الصعب سردها جميعها، ومن الأفضل سرد التناقضات التي أوردها كل مرجع بشكل مشترك لتتضح الصورة أكثر، ولكن كمقدمة أدناه عنواين رئيسية، للتناقضات والفجوات الأهم في القضية، وبعدها سأفصل بعض المراجع:

قضية سرقة 230 من أموال الضرائب لشركات تابعة لصندوق ايرمتاج الاستثماري.

1. ماغنتسكي ليس محاميا.
2. ماغنتسكي متورط بعمليات التهرب الضريبي، ومتورط في إخفاء الأدلة والتأثير على أقوال الشهود الآخرين، الذين كان من الممكن أن يساعدوا الشرطة.
3. التحقيق مع صندوق ايرمتاج الاستثماري وماغنتسكي مبرران.
4. ماغنتسكي لم يصر على البقاء في روسيا، بل حاول الهرب منها فور طلبه للشهادة.
5. ماغنتسكي لم يقتل، ولم يضربه 8 من قوات مكافحة الشغب، أو أي من حرس السجن حتى الموت.
6. لا يوجد قتلة معروفون ومثبتون لماغنتسكي، ليتم استهدافهم بالعقوبات بشكل موجه وفردي.
7. قضايا تهريب أموال الضرائب إلى الخارج التي أطلقها فريق براودر، تم إسقاطها في سويسرا وأميركا والسويد، لعدم كفاية الأدلة وفي بعض الأحوال بطلان الأدلة التي قدمها براودر.
8. ماغنتسكي لم يكن مهما بالنسبة إلى براودر إلا بعد وفاته.

صندوق ايرمتاج الاستثماري، تهرب ضريبي وقضايا احتيال وفساد أخرى

1. طبيعة عمل صندوق ايرمتاج، قائمة على نموذج التهرب الضريبي والشركات القشرية.
2. قام صندوق ايرمتاج باستغلال هيكلية الشركات القشرية، لشراء أسهم غازبروم في السوق الرمادية بشكل غير شرعي.
3. قام صندوق ايرمتاج باستغلال قوانين تشجيع الاستثمارية في جمهورية كالميكيا، بالاحتيال على القانون وتزييف استثماره في الجمهورية للحصول على التخفيضات الضريبية.
4. قام صندوق ابرمتاج باستغلال قانون التخفيضات الضريبية، لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، ووظف عدداً منهم بشكل وهمي.
5. على عكس ما يدعيه براودر فهو المدير التنفيذي (بشخصه) لعدد من الشركات في كالميكيا، والتحقيق الذي أجرته السلطات الروسية، لم يكن معنا بالشركتين الوحيدتين لصندوق ايرمتاج واللتان تعودان لأحد الزبائن.

قراءة في مضمون الوثائق والمراجع

تالياً مجموعة من بعض الوثائق والمراجع والمواد، التي تؤيد أو تنتقد رواية براودر، هذه القراءة محدودة، نظراً لوجود عدد من الأمور التي كان من الصعب التحقق منها لعدم فهمي للغة الروسية، وعدم قدرتي على استخراج بعض الوثائق بشكل مباشر، لذلك حددت الملاحظات بالمسائل التي يمكنني التحقق منها بشكل مباشر:

بحسب وثائقي قانون "تمثيلية" ماغنتسكي – خلف الكواليس8:

8 https://www.reelhouse.org/pirayafilm/the-magnitsky-act-behind-the-scenes-de/the-magnitsky-act-behind-the-scenes-doc

1. والدة سيرغي ماغنتسكي، والمقرر الخاص للبرلمان الأوروبي لحقوق الإنسان، وزميلة لسيرغي، كانت حاضرة في حفل توقيع كتاب بيل براودر، أجمع الثلاثة على أن ماغنتسكي كما تقول السلطات الروسية هو محاسب.
2. بحسب أندريه غروس9 نفسه ووالدة سيرغي ماغنتسكي، فإن سيرغي لم يقتل وإنما مات، بسبب الإهمال الطبي، أما براودر فهو يدعي بكتابه أن سيرغي خلال التعذيب والضرب الذي أدى إلى موته، استطاع الاتصال ببراودر في لندن، إلا أنه وبحسب تغريدة للمخرج، أن براودر كان قد قال له (عندما كان يثق به كمعارض لبوتين) أنه لا يعلم كيف توفي ماغنتسكي.
3. يدعي رأسا حربة الترويج للقانون في الفيلم، أن سيرغي ماغنتسكي بطل فضل أن يكافح الفساد على حياته الهانئة، ولكنهما يبديان الذهول والمفاجأة عندما يقدم لهما المخرج أوراقاً في اللغة الروسية، تستخدم كمرجع ودليل على ادعاء ماغنتسكي ضد الشرطة الفاسدة في روسيا للسلطات المعنية، بينما الأوراق في الحقيقة هي استجواب لماغنتسكي حول عمليات التهرب الضريبي والاحتيال التي قامت بها ايرميتاج، شركة براودر في روسيا، وكان ماغنتسكي المحاسب الذي ساعد في عمليات الاحتيال هذه، هنا لدينا ثلاثة أمور لافتة هنا:

- الأول أن غروس في البداية، كان يتباهي بأن الأمريكيين بنوا قرارهم على استقاء المعلومات والتقارير من براودر وحده، ولم تتسن لهم الفرصة لتكوين تقرير صلد، كالذي قدمه هو للبرلمان الأوروبي، ولكن عند سؤال المخرج عن الأوراق الإشكالية التي تهدم كل قضية البطل ماغنتسكي كمكافح للفساد، تراجع غروس وقال أنا لا أتكلم الروسية، وهذه الوثائق تحصلت عليها من براودر واعتمدت على ترجمته.
- الإشكالية الثانية هي رد فعل ماري لويز، التي قالت أنها لا تعلم التفاصيل وأنها لا تريد الغوص فيها، ولم تعر أي اهتمام لكون أساس القضية موضع شك.
- الأمر الثالث والأكثر أهمية ، أن القرار الذي صدر عام 2014 من البرلمان كان قد تم إضافة 23 تعديل عليه في جلسة كانون الثاني، أغلبها كانت تؤكد على أن ماغنتسكي هو محاسب وليس محامي10، وأنه لا يوجد أي دليل على مكافحته للفساد سوى أقوال بيل براودر. فهل تمت هذه التعديلات بعد المقابلات التي أجراها الفيلم، وبالتالي فالمخرج كان محقاً وفعل خيراً بالتنويه لهذا الخطأ؟ أم أنه كان سابقاً للفيلم وكان أندريه وماري لويز يعلمان، ولكنهما لم يريدا أن يحرجا أمام الكاميرات؟

4. يدعي براودرأن مواجهته مع كاربوف بدأت في عام 2007، عندما اقتحم مقر الشركة لسرقة الأوراق والأختام، وبالتالي نقل ملكية الشركة وسرقة ال230 دولار التي دفعتها الشركة كضرائب، بدوره قام كاربوف برفع قضية تشهير ضد براودر في لندن، بسبب الحملة الدولية التي تستهدفه بحسب قانون ماغنتسكي، والحملة الإعلامية المرافقة لها، قرار المحكمة الصادر11 يقر القاضي أن كاربوف قد برأ صفحته إلى حد معتبر، من خلال الوثائق المقدمة للمحكمة، وأن على براودر العلم بان المحكمة قد لا تقف مكتوفة الأيدي في المستقبل إذا استمر

9 المقرر الخاص للبرلمان الأروبي الذي قدم تقريراً اعتمده البرلمان لتمرير النسخة الاوروبية من قانون ماغنتسكي
10 https://pace.coe.int/en/files/20084/amendments
11 https://www.5rb.com/wp-content/uploads/2013/10/Karpov-v-Browder-and-Others.pdf

بالتشهير ضد كاربوف ، في الفيلم يقابل المخرج براودر وهو خارج من الجلسة ويصرح براودربتصريح في 4 "مغالطات"

- أن الحرس "عناصر مكافحة الشغب" الذين قتلوا ماغنتسكي أصبحوا 7، وليسو 8 كما كان يدعي براودر، وذلك لتفصيل تقني سخيف باعتبار براودر وهو أن كاربوف لم يكن في الزنزانة.
- أن القاضي لم يقر بأن كاربوف قد برأ صفحته على الإطلاق من خلال هذه المحاكمة.
- أن القاضي قد شجعه على الاستمرار في حملاته هذه.
- مغالطة رابعة محورية تظهر لاحقاً، أن كاربوف في عين العاصفة ليس لأنه سرق أموال الضرائب وفاسد كما يدعي براودر، وأن علاقتهما تعود لقبل قضية ماغنتسكي بسنوات 3، أي في عام 2004 حين افتتح كاربوف 12تحقيقاً يطال شركات وأعمال براودر في روسيا.

5. مغالطة عامة تظهر في الفيلم، وهي تضارب الأقوال بين أنصار قانون ماغنتسكي حول الحرس، البعض يقول أنهم حرس السجن، فيما يصر البعض على أنهم عناصر "مكافحة الشغب" وكما يوضح المخرج، فإنه من غير الواضح لماذا هناك حاجة لثمانية أشخاص لقتل رجل مكبل ومريض، عدا كونه من الصعب عليهم الحركة في زنزانة بحجم زنزانة ماغنتسكي.
6. يظهر الفيلم ادعاء براودر بأنه اعتمد على صحافيين استقصائيين في تحصيله لوثائق الاستنتاجات في قضية ماغنتسكي، إلا إن هؤلاء الصحافيين نفسهم يعزون مصادرهم إلى براودر.
7. من جملة الرافضين لإجراء مقابلات في الوثائقي، السيناتور جون ماكين، منظمة الشفافية الدولية، والمعارض الروسي أليكسي نافالني، ولكن الأخير هنا من أهم المروجين لقضية ماغتسكي، اللافت أكثر هو أنه (نفالني) بحسب الحكومة الروسية، متهم بالعمالة للمخابرات البريطانية عن طريق براودر نفسه. وفي العام الماضي كانت الحكومة الروسية قد نشرت فيديو13، يظهر فلاديمير أشوركوف اليد اليمنى لنفانلي وشريكه في مؤسسته لمكافحة الفساد، حيث يناقش معه دعم المنظمة ب 20 مليون دولار سنويا، لتغيير الرأي العام في روسيا من خلال البروباغاندا والمظاهرات الحاشدة، والتحالف مع النخبة، وطمأنتهم من أن التغيير لن يمس مصالحهم، وأنه مبلغ كبير ولكنه لأصحاب مصالح تقدر بالبلايين يعد مقبولاً، الشخص المقابل توم فورد، هو موظف في السفارة البريطانية في لندن (الاجتماع حصل في لندن بعدما انتقل أشوركوف إلى هناك) وتتهم السطات الروسية توم فورد بالعمل للمخابرات البريطانية، علاوة على ذلك يدعو فورد أشوركوف للاستعانة بتمويل الشفافية الدولية، التي تمولها بريطانيا لتجنب التمويل المباشر.

بحسب حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر عام 142019:

8. اعتقال الحكومة الروسية مبرر وغير تعسفي وذلك نظراً للحقائق التالية:

12

13 https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=6TaG7jOlRmI&t=66s

14 https://hudoc.echr.coe.int/eng#{%22itemid%22:[%195527-22001%]}

- أولا لوجود أدلة على التهرب الضريبي من قبل شركة ايرمتاج وأن التحقيق بخصوصها مبرر.
- تورط ماغنتسكي في مساعدة زبائنه على التهرب الضريبي ومنهم شركة ايرمتاج العائدة لبراودر.
- وجود أدلة على أن ماغنتسكي عمل وحاو التأثير على بقية الشهود، وتلقينهم كيفية إخفاء الأدلة على عملية التهرب الضريبي.
- أن ماغنتسكي كان بالفعل يخطط للهرب من روسيا إلى أوكرانيا أو بريطانيا.

بحسب نتيجة إغلاق الإجراءات الصادر عن المحكمة السويسرية الصادر عام 2021، بخصوص ادعاء ايرمتاج على أفراد في سويسرا بالتواطؤ، للقيام بغسيل أموال للضرائب المسوقة من الدولة الروسية15:

9. وجدت المحكمة أن الادعاءات باطلة.
10. وجدت المحكمة أن المدعي لا يملك أحقية صفة الادعاء.

بحسب التعديلات البرلمانية التي تم إقرارها من البرلمان الأوروبي في كانون ثاني 2014 على تقرير أندريه غروس الصادر في نوفمبر 162013:

11. براودر زبون وليس مديراً لماغنتسكي.
12. ماغنتسكي محاسب وليس محامي.
13. لا وجود لدليل على أن ماغنتسكي حارب الفساد أو ادعى ضد الشرطة الفاسدة سوى أقوال براودر.
14. لا يوجد إثباتات بالقتل العمد وحتى غير العمد.
15. لا يوجد متهمون واضحون أو معروفون (ليتم استهدافهم بقانون ماغنتسكي شخصيا كما يروج خطابياً).
16. لا يوجد دليل على تورط وزارة الداخلية.

- إذا تم أخذ التعديلات بعين الاعتبار، وخصوصاً الأربعة الأخيرة، تتساقط كل قصة ماغنتسكي البطل، وتسقط ادعاءات الفروسية في الاقتصاص من قتلته.

بحسب تسجيلات قناة J'accuse news حول جلسات الاستماع في قضية بريفزون17:

15 https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-84542.html
16 https://pace.coe.int/en/files/20084/amendments
https://www.youtube.com/watch?v=HGZDuW8euW8&list=PLZris7m_AgEzSNDCPL63zq1DMDb_j3mj0

القضية ادعت فيها السلطات الأمريكية، بسرقة بريفزون لجزء من ال230 مليون دولار من أموال الضرائب في قضية ماغنتسكي، والتي تعترف الحكومة الأمريكية وبراودر أن المصدر الرئيسي لهذه القضية هو براودر:

17. براودر تهرب عدة مرات من استلام استدعائه للشهادة في القضية، التي تسببت معلوماته ووثائقه في رفعها ضد شركة بريفزون.

18. براودر يكذب بخصوص التحقيق الذي فتحته السلطات الروسية ضد شركته عام 2004، وعلاقته بالتحقيق مع ماغنتسكي، ويدعي أن ذلك التحقيق كان قد أغلق عام 2005، بدون إظهار أي دليل، يقول براودر أنه متأكد بشكل تام من إغلاق التحقيق ولكنه لا يذكر من قال له ذلك.

19. براودر يقر بأنه يخفي حقيقة أن ماغنتسكي لم يدرس ولا يقتني شهادة محاماة، وأنه لم يذكر ذلك ولا مرة أثناء ادعائه بأن ماغنتسكي هو محاميه. بالرغم من أنه يقر بأن ماغنتسكي شهد بأنه محاسب وليس محامي لدى شركة فايرستون دنكن، وكذلك بالرغم من ادعائه بأن ماغنتسكي محاميه إلا أنه يقول أنه لم ير توقيع ماغنتسكي على الإطلاق.

20. عند سؤاله حول كل الأوراق التي توثق تحقيق السلطات الروسية بتهم التهرب الضريبي بخصوص أعمال براودر في روسيا، ينكر براودر معرفته بالوثائق، وعدم قدرته على فهمها، وأهميتها لأنه لم يدرس المحاماة ولا يفهم بالقانون الروسي.

21. براودر يقر بأنه لا يستطيع نقض أو مخالفة حكم القاضي البريطاني لصالح كاربوف، بأي حقائق تذكر سوى اعتقاده الشخصي (الشرطي الروسي الذي يتهمه براودر بالمسؤولية في قتل ماغنتسكي)، حيث يقول القاضي أنه لا يوجد أي دليل على اتهام كاربوف بتعذيب أو قتل ماغنتسكي.

22. يعترف براودر أنه حاول إخفاء علاقته بشعشوع بإعطائه اسم مزيف، وعلاقة براودر (ايرمتاج) بجيسمون دانكن وشعشوع وماغنتسكي تعود للتسعينات، حيث عمل ماغنتسكي طوال الوقت في جيمسون دانكن، وتلقى الأوامر والتوجيهات من شعشوع وبراودر مباشرة حول عمليات التهرب الضريبي.

23. براودر يؤكد أن ادعائته حول محاكمة سيرغي ماغنتسكي بعد موته غير دقيقة18

بحسب تقرير أندري غروس للبرلمان الأوروبي19:

24. التقرير معني بإظهار براودر كرجل نزيه، ونفي تهم الفساد والتهرب الضريبي، والدفاع عن السوق الحر، وعنه أكثر من قضية ماغنتسكي نفسه، أكثر من ذلك يمدح غروس بعمليات الابتزاز الأخضر الخاصة ببراودر على أنها أعمال إصلاحية لمكافحة الفساد.

---

18 Krainer, Alex, The Killing of William Browder, 2017, Equilibrium, Monaco

19 https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=20084&lang=en

25. هنا غروس يتبنى رواية براودر بدون أية وثائق، عندما طلب من براودر تقديم أي دليل على أن قضية كاليكيا قد أغلقت عام 2005 أمام المحكمة الأمريكية أقر أن مصدره مجرد كلام من شخص لا يذكر من هو، ولكنه متأكد من أن القضية أغلقت، ويعترف غروس في تقريره أن التحقيق مع ماغنتسكي هو نتيجة لاستمرار تحقيق عام 2004 بشكل ضمني.

26. غروس يقول أنه تلقى وثائق مترجمة من قبل ايرمتاج، ولكنه لم يقدمها للتحقق، وهو كما ظهر في وثائقي أندريه نيكراسوف لم يدقق أي من وثائق براودر.

27. لا يوجد اتهام بالقتل، إنما اتهام للإهمال الطبي.

28. بينما يسعى قانون ماغنتسكي إلى معاقبة أفراد متورطين في مقتل ماغنتسكي بشكل مباشر،و بشكل مثبت غير قابل للشك، فالتقرير يقر بعدم وجود أي يقين تجاه أي من المتهمين، ويحث السلطات الروسية على التحقق واستخلاص الحقيقة.

29. في الفيلم تبدو ماري لويز غير مطلعة على الأحداث والتفاصيل، وتعتمد على مساعدتها فيها، بينما بحسب غروس كانت منخرطة في الجلسات من 3 سنوات.

30. السيطرة على والدة سيرغي ماغنتسكي وأقوالها أمر ينفيه غروس في تقرير.

31. تتبع مسار الأموال الذي يدعيه غروس من خلال محققين مستقلين مختلفين، ولكن كما يظهر وثائقي أندريه نيكراسوف، فهؤلاء الصحافيون مرجعيتهم تحقيقات ووثائق براودر.

32. يحاول غروس في أحدى فقرات التقرير الإيحاء بأن والدة ماغنتسكي غير متأثرة ببيل براودر، رغم أنه أصبح فرداً من العائلة، وأنها مقتنعة بعد جلسة مع مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة، أن إبنها قد ضرب حتى الموت، ولم يمت بفعل الإهمال، إلا أنها في فيلم نيكراسوف تؤكد اعتقادها أن ابنها توفي نتيجة تدهور وضعه الصحي والإهمال الطبي، جدير بالذكر أن رد فعل بيل براودر على مقابلة الوالدة في الوثائقي بشكل خاص، كانت مضخمة ومبالغ فيها إلى حد كبير.

33. يقول غروس أنه اتبع منهجية محايدة، وأنه سيطرح وجهة السلطات الروسية في بداية كل بند من بنود القضية، إلا أن التقرير في الحقيقة لا يؤمن مساحة كافية لسرد الرواية الرسمية على الإطلاق، والأهم أن غروس الذي لا يتكلم الروسية، ولم يزر روسيا في إطار هذا البحر إلا مرتين لفترة مجموعها لا يتعدى الأربعة أيام.

34. التقرير لا يرفق أو يشير إلى المراجع المفصلية في رواية براودر ،والتي تؤكد محاربة ماغنتسكي للفساد وبراءة شركة ايرمتاج من الفساد والاحتيال.

35. التقرير يضيف الكثير من الانطباعات الشخصية والعاطفية والنبيلة لوصف أهل ماغنتسكي وبراودر، بينما لا يوجد أي شخصيات تذكر لجانب الطرف الروسي الرسمي، وهذا يتسبب بانحياز عاطفي مسبق قد يؤثر على حكم القراء.

- هناك بعض التعليقات إضافية حول التقرير ضمن عنوان غازبروم.

اللصوص الحقيقيون في روسيا

شخصيات

يقوم قانون ماغنتسكي على حملة إعلامية عاطفية لأبطال خارقين، يحاربون الفساد في دولة كليبتوقراطية[20] ديستوبية[21] "روسيا" والأبطال هنا هم بشكل رئيسي، ماغنتسكي وبيل براودر، لذلك من الضروري تفنيد الصورة المثالية للشخصيات كما فندنا الأحداث، لتفنيد الكذب الذي تقوم عليه الحملة -رواية براودر- والتي تتبناها الحكومتان الأمريكية والبريطانية والاتحاد الأوروبي، وإن كان بتعديل طفيف. كما سيتم هنا تبيان عمليات النهب المنظم، التي قام بها براودر وشركاؤه لروسيا الاتحادية.

بالنسبة إلى براودر، فإن فضحه يبدأ من مذكراته، ولكن يجب أن يمتد إلى شركائه وعلاقاتهم بالجريمة المنظمة والفساد، أما بالنسبة إلى ماغنتسكي، فالمعلومات شحيحة حول شخصه، ولكن الصورة المثالية التي رسمها له براودر بعد موته تفند تلقائيا مع تفنيد الأحداث.

a) ويليام "بيل" براودر

- خلفية

- بيل براودر، يتحدر من عائلة يسارية، جده كان رئيس الحزب الشيوعي الأمريكي في عهد ثيودور روزفلت، وكانت عائلته ملاحقة في العهد المكارثي، حجة تذكرها براودر بشكل مفاجىء عام 2015 خلال شهادته في قضية بريفزون، عندما كان المحامي يحاول إثبات أنه تخلى عن جنسيته الأمريكية، واستبدلها بالبريطانية عام 1998 ليتجنب دفع الضرائب على استثماراته عبر البحار (كان جل عمله وقتها يتركز في روسي)، ومن يتخلى عن جنسيته الأمريكية عليه إثبات أن الأمر لا يتعلق بالتهرب الضريبي، لذلك استرجع براودر ذكرى أنه من عائلة شيوعية ملاحقة خلال الجلسة،[22]، إلا أنه وبحسب كلمات بيل براودر نفسه، فإن جده اتهم بالخيانة بالنهاية من قبل الاتحاد السوفييتي لدعوته لإمكانية تعايش الرأسمالية والشيوعية[23].

- في بداية عمله كموظف في شركة بوسطن الاستشارية، حيث كان قد أشرف على مقترحات لخصخصة شركة الباصات البولندية، ولكن يروي في كتابه "المذكرة الحمراء، 2015"[24] أنه اكتشف في حينها أن الشركات البولندية تتم خصخصتها

---

20 حكم اللصوص

21 عالم متخيل يحكمه الشر والجريمة

22 https://www.youtube.com/watch?v=IGqs1H2B2zs

23 https://www.youtube.com/watch?v=84MsRuC-1l8&t=212s

24 Browder, Bill, Red notice, 2015, Simon & Shuster, New York

مقابل قيمة أقل من ربحها السنوي، وهذه كانت أول استثماراته وعلم وقتها أن هذا نداؤه في الحياة. لاحقاً في شركة سولمون بروذرز، أوضح نظرته الاقتصادية تجاه روسيا وفهمه لتحرير الأسواق فيها، فيقول:

" I wanted to tell everyone at Salomon that they were giving money away for free in Russia"

"وددت ان أقول للجميع في سولومون أنهم يوزعون المال مجاناً في روسيا"

- الابتزاز الاخضر

- بحسب الكتاب، فسيرة براودر المهنية لا تخلو في أي مرحلة من مراحلها من الفساد والنهب وخرق القوانين، فهو عمل لدى روبرت ماكسويل (والد غايلين ماكسويل المتورطة كشريكة في جرائم جيفري ايبستين، والدها روبرت كان من حيتان الصحافة اليمينية والفضائحية في بريطانيا، ومتورطا في العمل مع المخابرات الصهيونية، وهناك الكثير من القصص حول موته الغامض)، وذلك على الرغم من تحذير الكثيرين له، وبعدها عمل مع الأخوة سولومون، وهو يقر في كتابه أنه كان يعلم بفسادهم، وأنه كان لن يجد غيرهم مستعداً لتوظيفه بعد فضائح ماكسويل، وهناك كان مستشارا لمستثمرين كجورج سوروس. بعدها أسس براودر صندوق ايرمتاج، بالشراكة مع بيني ستاينمتز وادموند، وهما أيضاً شخصيتان غارقتان بالفساد كما سأوضح أدناه.

- المهم هنا أن براودر لم يهتم، أبداً، بحسب كتابه بفضح الفاسدين من حوله قبل أن تنتهي مصلحته معهم، وفي حالات كثيرة لم يفضحهم على الإطلاق، فسجله سجل رجل عمل في شركات ومؤسسات معروفة ومفضوحة بالفساد في أميركا وبريطانيا وهذا مهم، لأن براودر يدعي أنه بنى سيرة مهنية على شيء يطلق عليه "Investor activism"، حيث يفضح فساد أصحاب الحصص الكبرى من الأسهم في الشركات التي يمتلك فيها أسهم قليلة، وبذلك يحقق العدالة وأرباح استثمارية، والحقيقة أن ما يقوم به يعرف بالابتزاز الأخضر، حيث يهدد الشركاء بعضهم بفضائح فساد، حتى يحققوا مصالح من داخل الشركة لا يمكن تحقيقها بالتصويت داخل مجلس الإدارة.

- مهمة براودر النبيلة

- أيضاً يقر براودر أن يلتسن وبطانته فاسدون مافيويون، ومع ذلك هو انخرط لإسقاط المرشح الشيوعي الأكثر شعبية من يلتسن لضمان مصالحه، وهو يقول أنه لا يبالي بالكوارث التي ستحل بالروسيين إذا كسب يلتسن الانتخابات، المهم أن يحتفظ بمصالحه الاستثمارية:

" If Zyuganov became president, many people feared that he would expropriate everything that had been privatized. I could stomach a lot of bad things in Russia such as hyperinflation, strikes, food shortages, even street crime. But it would be an entirely different story if the government just seized everything and declared capitalism over."

"اذا أصبح زيوغانوف رئيساً، خاف الكثيرون بأنه سيصادر كل ما تم خصخصه. يمكنني تحمل أمور سيئة في روسيا مثل التضخم الهائل، الإضرابات، نقص الغذاء وحتى تفشي الجريمة. ولكنها ستكون قصة مختلفة تماماً إذا ما صادرت الدولة كل شيء وأعلنت انتهاء الرأسمالية"

- من خلال كتاب براودر أيضا يتضح للقارىء، أنه يعلم كم هي مدمرة الحالة الاقتصادية التي قيدت إليها البلاد بفضل يلتسن فيقول:

"To make ends meet, professors had to become taxi drivers, nurses became prostitutes, and art museums sold paintings right off their walls. Nearly every Russian was cowed and humiliated, and they hated Yeltsin for it"

"ليحصلوا كفاف يومهم، أصبح البروفيسورات سائقي تاكسي، والممرضات أصبحن بائعات هوى، وبيعت اللوحات عن جدران المتاحف، تقريباً تم إخضاع وإذلال كل روسي، وقد كرهوا يلتسن لذلك"

- **التهرب الضريبي والخصخصة النهبوية**

- لفهم عقلية براودر، وهي شائعة بين الغربيين، الرأسماليين بشكل خاص، يمكن استخدام المفارقة التالية من كتاب براودر، أن شراء أسهم شركات بأقل من قيمتها الحقيقية بمئة ضعف وأكثر، نتيجة الفساد والجهل من قبل المسؤولين، يعتبر تجارة ناجحة واستثمار عظيم وعمل خيّر، أما أن يقوم سائق تاكسي فقير معدم بسبب سياسات الخصخصة التي يعتاش عليها براودر، بقبض أجرة توصيل أربع اضعاف الأجرة المعتمدة، فهذا دليل على تجذر الفساد في الثقافة الروسية.

- كتاب براودر، مليئة بالخيانات، لزملائه لرؤسائه ولكل من اقترب منه، كذلك تكشف المذكرات شخصاً أنانيا يحتقر الآخرين، والشعوب الشرقية (شرق أوروبا) بشكل فظيع.

- صندوق ايرمتاج نفسه الذي أسسه براودر في روسيا، هو صندوق استثماري متورط بظاهرة الشركات القشرية المسجلة في الملاذات الضريبية، وهي مركزية في تشكيلة الشركات التي تعاملت مع موساك فونسيكا، الشركة التي تمحورت حولها فضائح أوراق باناما، براودر بدوره خلال جلسة استماع للكونغرس حول قضية بيرفزون، يكرر ذكر الشركات والشخصيات الروسية المتورطة في الملاذات الضريبية المذكورة في أوراق باناما، ولا يذكر تورطه الشخصي وذكره في هذه الأوراق25. شركاء براودر في هذا الصندوق هم إدموند صفرا وبيني ستايميتز وهما متورطان في قضايا فساد عديدة، فساد براودر وخرقه للقانون وتهربه الضريبي، يشمل شركاته في كالميكيا وقبرص وايل اوف مان، وعملية سرقة أرباح وضرائب شركة افيسما للتيتانيوم26.

---

25 Simpson, glenn et Fritsch, peter, Crime in progress, 2019, Random House, New York

26 Krainer, Alex, The Killing of William Browder, 2017, Equilibrium, Monaco

- **عدو بوتين الأول**

- علاقة براودر بالرئيس فلاديمير بوتين كانت جيدة بالبداية، فبكتابه اعترف في البداية، أنه حليفه الأول في "حربه على الفساد، وذلك لأن بوتين كان يقضي على منافسيه من الأوليغاركيا الروسية، فببداية عهده قام بوتين بحملة شرسة ضد الفاسدين الروس27 ، وعلى رأسهم كوردوفسكي، مما ساعد براودر في عمليات الابتزاز الأخضر التي كان يقوم بها، وهكذا كان براودر قد بارك ملاحقة كودورفسكي28، حتى العام 2006 ، بقي هذا الصيت شائعا حول براودر، حيث دعته صحيفة ذا إيكونوميست بالبوتانيستا الوفي "Loyal Putinista"29، لاحقا بدأت السلطات الروسية في التحقيق في فساد المستثمرين الأجانب، ومنهم فساد ويليام براودر وشركاه، وقتها فقط بدأ براودر في معارضة بوتين، واتهامه بالفساد والتواطؤ مع الأوليغاركيا، وفي عام 2013 هنأ براودر كودوفسكي في عيد ميلاده وهو يقضيه في السجن30 ولمح لموقفه السابق منه، كما وعزف على لحن كان جديداً حينها، وهو الترويج له ليس كمحارب للفساد فحسب، بل شخصية قيادية وطنية يكتب لها تبوؤ منصب الرئاسة في المستقبل، إلى الحد الذي شبه به براودر كوردوفسكي بنيسلون مانديلا، علاقة براودر بكوردوفسكي وفساده مفصلة في العنوان الخاص بكوردوفسكي.

- اقتباس من كتاب "قتل بيل براودر" :

"Bill Browder pretty much said that Khodorkovsky was a murderous thug and belonged in prison. That evening in Monaco Browder didn't change my mind about Russia or about Vladimir Putin, but he did plant a seed of doubt in my mind that perhaps there was an unfair negative bias toward Vladimir Putin in the West and an undue sympathy for the oligarchs, many of whom were essentially criminals."

"بيل براودر قال –تقريباً- أن كودورفسكي كان لصاً قاتلاً ومكانه السجن. في تلك الليلة في موناكو براودر لم يغير رأيي حول روسيا أو فلاديمير بوتين، ولكنه كان قد زرع بذرة الشك في رأسي بالفعل، بوجود تحيز غير منصف تجاه فلاديمير بوتين في الغرب، وتعاطف مفرط تجاه الأوليغاركيا الذين كانوا بغالبيتهم مجرمين"

- يصور براودر نفسه منذ وفاة ماغنتسكي كعدو بوتين الأول، وعلى الأغلب أن بويتن لم يكن يعرفه شخصياً، بحسب سؤال أحد الصحافيين لبوتين عنه في مؤتمر صحافي لقمة الثمانية عام 2006[31]، براودر يبالغ في تصوير نفسه كالعدو الأول لبوتين، بشكل كاريكاتوري، وذلك في إطار جهوده الساعية إلى تحويل قضية ماغنتسكي، كقضية متهم بالفساد توفي في السجن خلال التحقيق معه، إلى قضية مناضل لأجل العدالة والفساد، وللأمر أبعاد مختلفة ومصالح متفاوتة

---

27 https://www.youtube.com/watch?v=u6NKb79VN8Uالمواجهة مترجمة في وثائقي من جزئين بعنوان صعود بوتين وسقوط الاوليغاركيا الروسية اليهودية على اليوتيوب باللغة الانجليزية

28 https://www.nytimes.com/2011/06/04/opinion/04nocera.html

29 https://www.economist.com/business/2006/03/23/an-enemy-of-the-people

30 https://www.youtube.com/watch?v=XzTPiAQ64vU

31 Krainer, Alex, The Killing of William Browder, 2017, Equilibrium, Monaco

لجهات متعددة كما هو موضح أعلاه، لذلك فإن براودر ومن وراءه، يسعون بشكل حثيث على إضافة ادعاءات وتفاصيل لتضخيم القصة بشكل مستمر، فهو لم يقل فقط أنه عدو بوتين الأول، وأنه أخطر رجل يهدد بوتين، وآخرها أن بوتين شخصياً يريد براودر ميتاً32 وتزامن هذا الاتهام مع اقتراح بوتين عام 2018 في قمة هلنسيكي، بالموافقة على تحقيق السلطات الأمريكية مع المتهمين الروس في قضية، مقابل السماح للمحققين الروس مسائلة بيل براودر عن تهربه الضريبي على الأراضي الأمريكية (علماً أن براودر كان قد تخلى عن جنسيته الأمريكية منذ عشرين عاما في ذلك الوقت)، وذلك إلى جانب تحقيق السلطات الروسية في التحقيق، بخصوص التدخل الأمريكي في الانتخابات الروسية عام 332000.

- جدير بالذكر، أن براودر في كتابه يتهم بوتين بالفساد، وأنه قد استعمل قضية كودوروفسكي كعصا لبقية الأوليغاركيا، حتى ينال نصيبه وحصته من أعمالهم، ويؤكد براودر مصادره بالقول، أن بوتين كان يطالب بخمسين بالمئة أو غيرها من النسب، قد تكون أكثر أو أقل، فهو لا يعلم لأنه لم يحضر أي من هذه الاجتماعات وليس لديه علاقة بمن يحضرونها.

- علاقات مريبة

- تحيط ببراودر العديد من الشخصيات المريبة والفاسدة، من خلال كتابه سابق الذكر، يذكر بعضاً منها، ولا ينكر إحاطته بعدد غير قليل من ضباط الموساد السابقين، بالمقابل فالسلطات الروسية تتهمه بالارتباط بجهاز المخابرات البريطاني3534 ، وحين مواجهته بخصوص هذه التهمة في مقابلة له مع مجلة فانيتي36 فير، لم ينفِ ارتباطه معها، أما اتهامات السلطات الروسية فتمتد لأكثر من ذلك، إذ تقول أنه متورط في مؤامرة مخابراتية تعنى بخلق فضيحة كبرى، توجه فيها التهم للنظام الروسي، وذلك بغاية الاستيلاء على الحكم، وتتضمن المؤامرة التورط بقتل ماغنتسكي3837 وتشغيل المعارض الروسي أليكسي نفالني بشكل مباشر من قبل براودر، بالنسبة إلى كتاب "قتل ويليام براودر" سابق الذكر، فهو يطرح أكثر من حدث إشكالي حول قدراته المبهرة في تحريك الأمور، وتحضير وتنظيم

---

32 https://www.dailymail.co.uk/news/article-5467775/Bill-Browder-tells-culture-seelct-committe-Putin-wants-dead.html

33 https://katehon.com/en/article/curious-man-behind-nordic-banking-scandals

34 https://www.rferl.org/a/russia-magnitsky-implicates-browder-murder-probe-cites-widely-mocked-expose/28811246.html

35 https://euvsdisinfo.eu/report/according-to-mi6-and-cia-internal-documents-alexei-navalny-had

36 https://www.vanityfair.com/news/2018/11/bill-browder-war-against-putin

37 لم يتم اظهار أي ادلة حاسمة حول تورط براودر أو المخابرات البريطانية بمقتل ماغنتسكي، ولكن من غير المنطقي لروسيا أن تقتل شاهدها الوحيد على قضية نهب وتهرب ضريبي بهذا الحجم، فبراودر حرص في كتابه على تأكيد أنه سعى واستطاع تهريب كل من تعامل مع القضية من روسيا، عدا عن أن قتل موظف سابق لدى عدو غربي عبثي ان يكن غبياً، ويبدو كالاتهامات التي وجهت لسوريا بشن هجمات كيماوية على مدنيين في الوقت الذي تستقبل به بعثات أممية انسانية للتقصي، وبشهادة ناشطة روسية في قضايا حقوق الانسان محسوبة في صف المعارضة في مقابلة لدير شبيغل، فان السلطات الروسية استعملت اسلوب "الخطف" لموظف صاحب معلومات حساسة في قضية كودروفسكي لابتزازه، لذا فان قتل ماغنتسكي من قبل السلطات الرووسية منافٍ للمنطق.

38 https://euvsdisinfo.eu/report/according-to-mi6-and-cia-internal-documents-alexei-navalny-had

الاجتماعات، والعمل في بلد غريب لا يتقن لغته ولا يعرف أحداً داخله، إن إنجازات براودر تبدو مستحيلة لمستثمر مبتدىء، بدون علاقات بدون سلطة ومعارف، إحدى هذه الأحداث استضافة حفل عشاء في دافوس عام 2007 للمرشح الشيوعي للرئاسة الروسية39 في مؤتمر دافوس، والحديث الودي والذي يفترض أن يكون من أمور الدولة التي لا تسر لأي كان، حول ثقة وزير المالية الروسي لبراودر بأن يلتسن سيفوز بالانتخابات حتماً، ووضع مسألة رفض روسيا لإعطاء براودر تأشيرة دخول على أجندة توني بلير في قمة الثمانية عام 2006، كل هذه وغيرها ليست قدرات رجل بلا ارتباطات، الجدير بالذكر أن كاتب الكتاب مستثمر أجنبي كان ممن يثقون ببرراودر، وفي قرائته الأولى رأى في كتابه مصداقية معقولة، ولكن عند قرائته لمرة ثانية ولكونه رجل أعمال يعمل في نفس المجال، بدأ بإيجاد فجوات كثيرة، يستحيل تصديق أنها حصلت بالشكل الذي يصفه براودر بدون أيدي خفية مساعدة. وهو ما ينفيه براودر في نهاية كتابه بشكل غير مقنع، خصوصاً أن أعماله الخارقة سبقت الحملة لأجل الاقتصاص من قتلة ماغنتسكي:

"My opponents have engaged in a lot of crazy speculation regarding howI've managed to achieve some measure of justice for Sergei Magnitsky. The Russian government has alternately accused me of being a CIA agent, an MI6 spy, a billionaire who has bribed every member of Congress and the European Parliament, and part of a Zionist conspiracy to take over the world. Of course, the *truth is much simpler. The reason why this campaign has worked is because anyone with a heart who has heard about Sergei's ordeal has wanted to help."*

"قام خصومي بالانخراط في الكثير من التكهنات المجنونة، حول قدرتي على تحقيق قدر من العدالة لسيرغي ماغنتسكي. الحكومة الروسية اتهمتني بشكل متواتر بالعمالة لدى وكالة الاستخبارات المركزية، الجاسوسية لدى الام اي 6، ملياردير قام برشوة كل عضو في الكونغرس والبرلمان الأروبي، وأنني جزء من مؤامرة صهيونية تريد السيطرة على العالم. طبعاً، الحقيقة أبسط بكثير. السبب وراء نجاح الحملة هو أن أي شخص له قلب وسمع بمحنة سيرغي أراد المساعدة"

- براودر فوق المحاسبة وأقوى من الانتربول

- تمكن براودر من التهرب من 6 مذكرات إعتقال أصدرت بحقه من قبل الأنتربول، أكثر من ذلك استطاع أن يحدث سابقة عندما أطلق سراحه بعد الاعتقال عام 2018 في إسبانيا، تحت ذريعة أن المذكرة لم تعد سارية المفعول مرة، ومرة بقولها أنه لم يكن هناك في أي وقت مذكرة اعتقال (حمراء) ضده40، وفي الوقت الذي أطلق فيه سراح براودر، كان جونسون جاهزاً لتهنئته اللافت، أن عددا من وسائل الإعلام، حينها سارعت للتأكيد بأن روسيا حاولت مراراً

39 استطلاعات الرأي في ذلك الوقت كان ترجح فوز المرشح الشيوعي زيوغانوف، خصوصاً ان تأييد يلتسن انخفض الى 4% في حينها، واحدة من الجهود التي ساعدت يلتسن في الفوز، هو حفل العشاء في دافوس الذي استضيف فيه زيوغانوف، حيث قال أنه لن يؤمم الشركات التي تمت خصخصتها في الاسابق اذا ما تقلد الحكم، وهو الأمر الذي شكك في مصداقيته أمام الشعب الروسي، ومع ذلك فإن يلتسن لم يفز الا بفارق هامشي.

40 Putin critic Bill Browder freed after brief arrest in Spain - BBC News

إصدار مذكرة إعتقال دولية بحقه، بينما هو يؤكد ذلك في كتابه المعنون "مذكرة حمراء"، وفي شهادة له حول الموضوع يؤكد تكرار ذلك 6 مرات41.

b) إدموند صفرا

- خلفية

- إدموند يعقوب صفرا، الأخير يهودي مصرفي، برازيلي لبناني لعائلة تعود إلى حلب، في بداية حياته أسس بنك بانكو صفرا في البرازيل، الذي أصبح نقطة جذب للأموال اليهودية في الدول اللاتينية والمنطقة العربية.

- مصرف الكارتيلات

- كان بنكه (بنك الجمهورية الوطني نيويورك) هو البنك المفضل لدى الأوليغاركيا والمافيا الروسية والمستثمرين الأجانب في روسيا، متهم بأكبر قضايا غسيل الأموال في التاريخ الأمريكي42، أما علاقاته مع كارتيلات المخدرات، فقد رصدت أمريكيا من قبل مكتب مكافحة المخدرات منذ العام 1957، وشملت الكارتيلات اللاتينية والتركية والروسية43 ، وبنكه على رأس البنوك المتورطة في إدخال أموال المافيات الروسية إلى النظام المصرفي الغربي في مقال روبرت فريدمان الشهير، المنشور عام 1996 تحت عنوان طائرة النقود.

- علاقات استخبارية

- تربطه علاقات وثيقة مع الموساد الإسرائيلي وبحسب كتاب براودر، فمساعده ساندي كويفمان مقاتل سابق في سلاح الجو، وصفرا أمن لبراودر خلال ساعات حماية من 15 عنصر على رأسهم ضابط موساد سابق خلال مواجهته مع أحد أكبر أوليغاركيي النفط، فلاديمير بوتانين في التسعينيات، مع العلم أن صفرا كان مقيماً في جنوب فرنسا في ذلك الحين.

- سرقة القروض الروسية

- وكان البنك أيضاً متهما في قضية سرقة قروض صندوق النقد الدولي لروسيا الاتحادية، في العام 1998 البالغة 4.5 بليون دولار، والتي بحسب صحيفة الغارديان حصلت بمعرفة صندوق النقد الدولي44، وذلك في الوقت الذي كان يمر الروس بأسوأ أزمة اقتصادية في تاريخهم الحديث.

---

41 الجدير بالذكر أن هناك اتهامات كثيرة ضد براودر من قبل السلطات الروسية غير مدرجة هنا لتعذر الحصول على وثائق أو أدلة تؤكدها، الا أن أهمها يجب ذكره لخطورته، ألا وهو أن السلطات الروسية تتهم براودر بمحاولة التأثير على شهادة ماغنتسكي وهو داخل السجن وربما تهديده، أن براودر مسؤول بشكل ما عن اغتيال ماغنتسكي وأن براودر له علاقة بكثير من عمليات الاغتيال لشهود ومتورطين في أعماله غير القانونية.

42 The Money Plane by Robert Friedman Discusses Jonathan Winer, Khodorkovsky In 2000 | Populist.TV (thepopulist.us)

43 https://www.theguardian.com/theobserver/2000/oct/29/features.magazine47

44 https://www.theguardian.com/world/1999/oct/17/russia.business

- مقتله المريب بعد صفقة *HSBC*

- توفي إدموند بطريقة مريبة حيث احترق مع بيته 45 (تم سجن ممرضه في مؤشر على جريمة مدبرة للحريق)، وذلك بعد يوم واحد من الموافقة من قبل سلطات نيويورك، على بيع شركاته وتسييل كل ممتلكاته بما فيها حصصه في ايرمتاج، إلى بنك HSBC ، بلغت قيمة السيولة التي استحصل عليها من البنك البريطاني 10 مليار دولار. البنك الفيدرالي كان قد أقر انتقال المقدرات إلى البنك بعد 3 أيام فقط من مقتل صفرا46.

c) بيني ستاينميتز

- خلفية

- بيني ستايميتز (شريك جورج سوروس السابق)، وهو صهيوني من مواليد نتانيا، ولديه جنسية فرنسية، وهو بدوره من حيتان تجارة الألماس في إفريقيا.

- تاريخ في الفساد والجريمة المنظمة

- أدين بالسجن خمس سنوات، بتهم الرشوة للتنقيب في مناجم الأماس في غينيا، وهو قد صرح أن إدانته وكل مشاكله مرجعها إلى عداوته مع جورج سوروس47.

- الثلاثي براودر، ستاينمتز، صفرا

- بحسب كتاب براودر، فإن ستاينمتز تعرف عليه من خلال عمله لدى سايمون براذرز، حيث كان ستايمنتز أحد أهم المستثمرين، والأخير هو الذي عرفه على إدموند صفرا، الذي أصبح مستثمره الأساسي عن تأسيس صندوق ايرمتاج الاستثماري.

- بعد عام من مقتل صفرا، قام ستاينمتز ببيع حصصه في ايرمتاج، الأمر الذي أفسح المجال لبراودر أن يستفرد بالشركة لنفسه48.

d) الأخوة زيف

- **خلفية**

- الأخوة زيف، ثلاثة أخوة ورثوا ثروتهم أساساً من إمبراطورية والدهم الإعلامية، تقدر ثروة العائلة ب 15 بليون وصنفت عام 2020 بأثرى عائلة أمريكية49.

---

45 The strange case of Edmond Safra | Life and style | The Guardian

46 Browder, Beny, and Safra – The Llama Files (jimmysllama.com)

47 Beny Steinmetz: 'George Soros is at war with me' (theafricareport.com)

48 Why is ICIJ protecting Bill Browder? : The Komisar Scoop

49 https://www.forbes.com/profile/ziff/?sh=794ec4194bce

- **قضية غازبوم و"فضيحة اجتماع برج ترامب"**

- الأخوان متورطان في قضية الشراء غير القانوني لأسهم شركة غازبروم، بحسب كتاب دليل على المؤامرة50 وفي خلال اجتماع برج ترامب الشهير الذي أثيرت حوله الكثير من الأقاويل عام 2016 ، فيفترض أن المحامية الروسية فيسيلنيتشكايا اتهمت الأخوة بخرق عدد من القوانين بخصوص قضية غازبروم، وأنها شجعت فريق ترامب الانتخابي على البحث عن دعم الأخوة لحملة كلينتون الانتخابية.

- **الارتباطات السياسية**

- بحسب موقع Open secrets، فالأخوة يساهمان في التبرعات والدعم لدى الحزبين بشكل متقارب، ولكن مجموع التبرعات لا يتناسب مع ثروة العائلة ومصالحها، وهو أمر مريب بحد ذاته، بحسب موقع الصحافية لوسي كوميسار51 فإن المحامية الروسية، شجعت فريق ترامب على البحث عن تبرعات الأخوة لدى مؤسسة كلينتون، المؤسسة تصدر تقارير مالية سنوية، ولكنها لا توضح بحسب التقارير المنشورة على موقع المؤسسة قائمة المتبرعين.

e) بافيل كاربوف

- ادعاءات براودر ضد كاربوف

- بحسب رواية براودر، كاربوف هو الضابط المسؤول عن سرقة شركاته (نقل ملكيتها)، وإعلان إفلاسها (براودر نفسه، يعلن أنه أفرغ حسابات شركته مسبقاً كإجراء احتياطي) وكان من بين الضباط الثمانية الذين ضربوا ماغنتسكي حتى الموت.

- أدلة مثار شبهة وبراءة في ذات الوقت

- دخل كاربوف وممتلكاته هما نقطة ضعف تم استخدمهما ضده، ولكنهما أيضاً عن التدقيق نقاط ضعف تحسب له، أولاً الادعاء بأنه فتح التحقيق عام 2007 بهدف الاحتيال على شركات براودر كاذب، فالتحقيق فتح عام 2004، في شهادته أمام محكمة أمريكية في قضية شركة بريفزون، أكد براودر أن القضية كانت قد أغلقت عام 2005، بدون تقديم أي وثائق وأن مصدره هو قول أحدهم، وأنه لا يذكر اسم هذا الشخص، من ناحية الممتلكات فشقته التي يدعي براودر أنه قد دفع ثمنها بأموال الضرائب التي سرقها عام ،2007 إلا أنه بحسب وثائقي نيكروسوف52، يمتلك وثائق تؤكد أنه اشتراها في عام 2004، أيضا براودر يكذب ويقول أن راتب الضابط هو 6000 دولار سنوياً، ولكن الوثائق الرسمية التي أظهرها في الوثائقي تظهر أنه راتبه 6000 شهرياً.

---

50 Abramson, Seth, Proof of conspiracy, 2019, Burns and noble, New York

51 https://www.thekomisarscoop.com/2020/02/on-fault-lines-the-corruption-of-buttigieg-donors-the-ziff-brothers/

https://www.google.com/search?q=magnitsky+the+act+behind+the+scenes&oq=magnitsky+the+act+behind+the+scenes&aqs=chrome..69i57j0i22i30l5j69i60l2.10318j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

- قضية التشهير المرفوعة من قبل كاربوف ضد براودر في المحاكم البريطانية

- أما بالنسبة لقضية التشهير التي رفعها الضابط ضد براودر في بريطانيا عام 2013 لاتهامه بقتل ماغنتسكي، فقد أقر القاضي بأن الضابط قد حقق قدرا معتبرا من تبرئة صفحته، وأن المحكمة قد لا تقف موثوقة الأيدي إذا ما استمر في حملات التشهير ضد كاربوف53، ولكن عندما قابله أندريه نيكروسوف أمام باب المحكمة كذب براودر بشكل صريح، وقال أن المحكمة أدانت كاربوف وأن القاضي شجعه بالاستمرار في حملاته ضده54.

f) ميخائيل كوردوفسكي

- كودورفسكي وبراودر، علاقة معقدة

- بحسب أكشن نتوورك، فقد قام كودوفسكي بدعم حملة براودر لقانون ماغنتسكي ماديا بملايين الدولارات من داخل سجنه، علاقة كودورفسكي ببراودر معقدة، فعندما كان براودر من أشد مؤيدي ميخائيل شجع عملية سجنه، واتهمه بأنه فاسد وسارق وقد يكون قاتلاً55، لاحقاً عندما بدأت السلطات الروسية بمحاسبة المستثمرين الأجانب، أصبح ميخائيل رفيق درب بيل.

- كوردوفسكي في الإعلام الغربي من مافيوي إلى بطل قومي ومناضل ضد فساد السلطات الروسية

- مثل بيل يروج الغرب وإعلامه (في المقدمة ال BBC) لميخائيل كبطل قومي روسي، وعدو للفساد، ومنافس لبوتين لقيادة روسيا، ويصورون محاكمته على أنها انتقام سياسي من الرجل، ويدفعها أيضا خوف بوتين من المنافسة السياسية له56.

- ثروته

- قبل اعتقاله قدرت ثروته ب 15 بليون دولار، أهم استثماراته هي في شركة يوكوس للنفط، وبنك ميناتيب وافيسما التعدين التيتانيوم شملت إمبراطوريته أيضاً الإعلام والصحافة.

- بنك ميناتيب

- أما بخصوص البنك، ففي مقال روبرت فريدمان سابق الذكر57، أن بنك ميناتيب كان أكبر بنوك روسيا، وينقل عن وثيقة سرية لوكالة الاستخبارات المركزية عائدة للعام 1995، أن أقوى عائلات الجريمة في موسكو تتحكم به، هذا في الوقت الذي كان ميخائيل كودوروفسكي على رأسه، وحينها كان أحد عمالقة الاقتصاد الروسي، وأن أحد موظفي

---

53 https://www.5rb.com/wp-content/uploads/2013/10/Karpov-v-Browder-and-Others.pdf

54 https://www.google.com/search?q=magnitsky+the+act+behind+the+scenes&oq=magnitsky+the+act+behind+the+scenes&aqs=chrome..69i57j0i22i30l5j69i60l2.10318j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

55 Krainer, Alex, The Killing of William Browder, 2017, Equilibrium, Monaco

56 https://www.youtube.com/watch?v=O2bBr6LlfKg

57 The Money Plane by Robert Friedman Discusses Jonathan Winer, Khodorkovsky In 2000 | Populist.TV (thepopulist.us)

ميخائيل، كان قد فتح له بنكاً خاصاً في ما يعرف اليوم بأحد الملاذات الضريبية، أون مساعده اتصل بمسؤولين حكوميين (بريطانيين) لمساعدته في التكتم حول هوية مالك البنك، وأن المدعية العامة التي سجلت البنك، كانت إحدى أعضاء مجلسه الإداري، ولإعطاء البنك نوع من الاحترام الدولي، فقد تم تسجيل اللورد بنجامين ميركوف كعضو مؤسس في مجلسه الإداري، وهو أيضاً عضو في مجلس اللوردات البريطاني.

- يوكوس وأفيسما

- بالنسبة إلى يوكوس وافيسما، الأولى كانت إحدى أهم وأكبر شركات النفط في روسيا، والثانية هي من أهم مصنعي التيتانيوم في العالم، وكلا الشركتين تم الاستيلاء عليهما، في ما أصبح يعرف اليوم بالديون مقابل الأسهم، فقد ابتزت الأوليغاركيا يلتسن، الذي وجد نفسه أمام دولة مفلسة بفضل سياسات تشوبايس ومعهد هارفارد للتنمية الدولية، وهكذا تم بيع حصص في أهم الشركات الروسية الإستراتيجية لرجال الأعمال المافيوين بثمن بخس، وكلا الشركتين أيضاً متورطتان بعميات التلاعب بالأسعار، حيث كانت تباع الصادرات بأسعار بخسة إلى شركات قشرية في ملاذات ضريبية، تعود لكودورفسكي، ومن ثم يعاد بيع الصادرات بأسعار السوق إلى الخارج، وهكذا كان يتم سرقة الأرباح من المساهمين الصغار، ونهب الضرائب من الدولة في نفس الوقت58. ولكن بالنسبة إلى شركة افيسما هناك فصل آخر في العلاقة المعقدة بين بيل وميخائيل مفصلة تحت عنوان أفيسما.

- علاقته بروثتشايلد

- بحسب صحيفة ذا تايمز، فإن كودوروفسكي قام بإجراء احترازي قبيل محاكمته، بنقل حصصه في يوكوس إلى جاكوب روثشايلد59، الأمر الذي ترجمه البعض بأن جاكوب هو المالك الحقيقي لمقدرات ميخائيل، الذي هو مجرد واجهة لأعمال الأول في روسيا.

- علاقته بجورج سوروس

- أيضاً تربط كودورفسكي علاقات بجورج سوروس، من ناحية فميخائيل مسؤول عن نادي روسيا المفتوحة، التي تتبنى قيم المجتمع المفتوح التي يدير بها سوروس حربه الناعمة، وبحسب موقع كودورفسكي الشخصي، فإن نادي روسيا المفتوحة استضافت سوروس للحديث حول روسيا لمرة واحدة على الأقل60.

g) جورج سوروس

- ثروات روسيا في جيب سوروس

- سوروس غني عن التعريف، ولكن المهم معرفته هنا كيف انخرط في علميات الخصخصة الاحتكارية في روسيا مخترقا كافة القوانين، ولرسم سياق سريع ممكن الرجوع إلى مقال في ذا نيشن يعود لعام 1998 61، وضمن شرحها لكيفية

58 Krainer, Alex, The Killing of William Browder, 2017, Equilibrium, Monaco

59 https://www.thetimes.co.uk/article/rothschild-is-the-new-power-behind-yukos-9wtmr3d90nz

60 https://khodorkovsky.com/an-evening-with-george-soros-at-open-russia-club/

61 The Harvard Boys Do Russia | The Nation

نهب روسيا بتخطيط من معهد هارفرد للتنمية الدولية، مدفوعا من وكالة التنمية الأمريكية، وأتت على ذكر كتاب لآن ويليامسون تقول فيه الباحثة، أن أميركا هي بنت الأوليغاركيا الروسية وأن المعهد هو المسؤول عن ظاهرة الديون مقابل الأسهم، وهي تمت كمزادات مغلقة بأسعار بخسة للشركات الإستراتيجية السوفييتية السابقة، نظمها تشوبايس وفي هذه المزادات كان شركة هارفرد للإدارة (وهي تدير استثمارات هبة الجامعة) وجورج سوروس المستثمرين الأجنبيين الوحيدين، ومن حصص سوروس الضخمة، كانت حصته في سيدانكو أويل، ونوفوليبستيك كما استثمر سوروس بقوة في سوق السندات، صندوق النقد الدولي المحلية عالية الأرباح.

- سيدانكو والتقاطع مع بيل براودر

- سيدانكو هي إحدى التقاطعات الرئيسية بين براودر وسوروس، في كتاب براودر يذكر مغامرة جيمس بوند اقتصادي عن نفسه، حيث تلقى همسات من صديق له في سوق البورصة عن طرح 4% من أسهم شركة سيدانكو، وهي كانت شركة ضخمة بمعدات حديثة بآبار هائلة، المهم أن أسعارها كانت منخفضة لسبب غامض، اعتبر براودر أن الاستثمار في سيدانكو فرصة لا تعرض، فاشترى حصص تقارب ال1 وبضعة أعشار فيها، وكذلك فعل مستثمره الرئيسي ادموند صفرا، لاحقا تطرح الشركة أسهمها بحجم مضاعف مما يذيب قيمة أسهم براودر وصفرا، ونشأ صراع بينه وبين بوتانين أحد أكبر أوليغاركيي روسيا، يزعم فيه براودر أن مساعد الأخير قال له بصراحة، أن الهدف من تذويب قيمة الأسهم كان أذيته وشريكه، وعليه قام براودر بحملة إعلامية فروسية من الابتزاز الأخضر ضد بوتانين، ليجبره على سحب طرح الأسهم في السوق، وهو ما تم، هذه هي نفس الحادثة التي يؤمن بها صفرا لباودر 15، حارس شخصي، مسلحين مع ضابط موساد سابق لحمايته، ما لا يقوله لنا براودر أن جورج سوروس كان في قلب هذا الصراع، بحسب كتاب قتل ويليام براودر، فإن كودوروفسكي هو واجهة مصالح روثتشايلد في روسيا، وكذلك كان بوريس جوردان واجهة لمصالح سوروس، أما براودر –وهنا تحليلي الشخصي أعتقد أنه كان واجهة ادموند صفرا، ومن بعده بنك HSBSوالمخابرات البريطانية- بين الأطراف الثلاثة وغيرهم مصالح مشتركة كثيرة، ولكنهم أيضا يتقاتلون فيما بينهم على حصصهم من الكعكة، وهنا فبراودر كان يجيد لعب دور الناشط الاستثماري، ليحقق مكاسب ومصالح كبيرة بأوراق لعب صغيرة نسبياً.

- مع ذلك قد تكون العلاقات بين براودر وجورج سوروس أكثر تعقيدا من ذلك، فهنا كملاحظة لافتة لأليكس كراينر في كتابه عن كتاب ويليام براودر، حينا يسرد تفاصيل إرسال سوروس ساجيريان مستشاره من رينيسانس كابيتال بشكل مستعجل لبراودر، وعقد اجتماع طارىء استدعى إحضار رجل من المخابرات البريطانية، اضطر براودر لإلغاء أعماله في "الشرق الأوسط" على عجل لإتمام الاجتماع، التفاصيل المهمة هنا أن ساجيريان شدد على ضرورة الاجتماع حيث قال لبراودر "لأننا نعمل معك بكثرة" أكثر من ذلك، فالاجتماع كان عبثياً لو كان نقاشاً بين ندّين، لأنه بحسب أقوال براودر فقد كان خسر السيطرة على شركاته في روسيا وهو مطرود من البلد، وعلى أي أساس يقترح ساجيريان على براودر تسييل مقدرات ايرمتاج وهو لا يمتلكها، تفاصيل الاجتماع مليئة بالتشويق، ولكن المهم هنا أنه فيما يتعلق بسوروس وبراودر فوراء الأكمة ما ورائها.

جهات

هناك الكثير من الجهات التي يتواتر ذكرها في قضية ماغنتسكي وبراودر وشركاه، إلا أن الجهات الثلاث أدناه محورية لفهم القصة الكاملة بشكل خاص، لذا ارتأيت أنه من الضروري إعطاء خلفية مناسبة عن كل منها.

h) بنك HSBC

- **التأسيس**

- تأسس بنك هونغ كونغ وشنغهاي مع بداية تأسيس المستعمرة البريطانية في مواجهة الصين عام 1865، على تاجر أفيون اسكتلندي، في ذلك الوقت كانت الصين قد هزمت في حربي الأفيون، أجبرت على قبول إدخال الأفيون من التجار البريطانيين إلى أراضيها، وهكذا كان قد بدأ قرن الإذلال القومي للصينيين، في تلك الفترة بلغت حصة تجارة الأفيون 70% من تجارة هونغ كونغ مع شبه القارة الهندية62. البنك استمر في النمو والتجذر في آسيا، كان البنك الغربي الوحيد الذي أبقى أبوابه مفتوحة في الصين بعد انتصار الشيوعية، وحتى بعد عودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية.

- البنك الدولي للجريمة المنظمة

- لا يزال من أهم بنوك هونغ كونغ، البنك لديه تاريخ طويل في غسيل أموال المخدرات والمافيات تطال جميع القارات63.

- البنك فوق المحاسبة في اميركا

- عام 2012، دفع البنك غرامة تقدر ب 2بليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية، لأنه أسهم في غسيل أموال كارتلات المخدرات المكسيكية، ففي عام 2016 رشحت أخبار عن أن جورج أوزبورن، تدخل وحذر الأمريكيين من ملاحقة بنك بهذه الضخامة قضائياً، لأن ذلك قد يتسبب في أزمة اقتصادية عالمية، مما أدى إلى التوصل لتسوية مع الحكومة الأمريكية64. وهكذا فإن إدارة أوباما أثبتت أن المصارف أكبر من تفشل وأكبر من أن تحاسب6665.

- بحسب موقع Open secrets ، فإن البنك يعتمد سياسة الباب الدوار لتحقيق مصالحه السياسية، فمن 13 Lobbiyist يعلمون لديه، 12 منهم تبوأوا مناصب حكومية في أميركا عام 2020 ، والنسبة تبدو مماثلة في السنوات السابقة، ويبلغ معدل الإنفاق لهؤلاء ما يقارب ال2 مليون دولار سنوياً.

---

62 https://www.cadtm.org/HSBC-the-bank-with-a-shameful-past

63 https://www.independent.co.uk/news/business/analysis-and-features/hsbc-the-drug-world-s-local-bank-8406737.html

64 https://www.theguardian.com/business/2016/jul/11/hsbc-us-money-laundering-george-osborne-report

65 https://www.msnbc.com/msnbc/obama-holder-let-another-big-bank-the-ho-msna16908

66 https://www.theguardian.com/business/2012/dec/11/hsbc-fine-prosecution-money-laundering

- العلاقة بين البنك وبيل براودر وادموند صفرا

- مقتل إدموند صفرا المريب بعد تصفية كل أعماله للبنك البريطاني، يجعل من الأخير شريك في جزء من جرائم بنك نيوريورك الوطني الجمهوري الخاص بصفرا، على الأقل فيما يتعلق بغسل أموال المافيات الروسية.

- العلاقة مع المافيات الروسية

- أما علاقة HSBC المباشرة بغسيل أموال المافيات الروسية، بدأت تظهر للعلن مع ما عرف ب Russian Launder 67mat، جدير بالذكر أن البنك قلما يفضح بدون إضافة جمل تجميلية، مثل أنه وعد ببذل جهود وتعاون أكبر في المستقبل، أو أن العولمة هي السبب، أو أن تبادل المعلومات في المستقبل سيسمح بشفافية أكبر، ويمنع من استغلال شبكات الجريمة للمصارف، بحسب نيكولاس ويلسون الذي يتابع البنك ويلاحقه قضائياً لإخلاله بالقوانين، ويتهمه بسرقة أموال مودعينه، بل أكثر من ذلك يقول صاحب موقع Mr ethical أنه لديه نظرية حول البنك، بأنه أينما وجدت قضية فساد وغسيل أموال وتهرب ضريبي في العالم، فعلى انحراف درجتين (Two degrees of separation) ستجد هذا البنك مرتبطاً بهذه القضايا.

- **الانتقادات الانتقائية**

- رغم الكم الهائل من القضايا ضد البنك، إلا أن الانتقادات الجدية لم تطله إلا مؤخراً، نظراً لعلاقته مع الاقتصاد الصيني الآخذ بالنمو المتسارع منذ أكثر من عقد، فالمخاوف بدأت تتزايد بأن البنك بدل من أن يكون أداة لاستنزاف الصين اقتصادياً، أصبح مساعداً لنموها الاقتصادي، لذلك بدأت الأصوات تعلو ضده في بعض الدوائر كما في الوثائقي :HSBC Tax Evasion, Money Laundering for the Mafia & Currency Manipulation 68، ولكن هناك احتمال أن تكون حملات كهذه، حرب اقتصادية جانبية بين الأوروبيين والبريطانيين في عالم ما بعد بريكسيت واتفاقية أوكوس.

- **العلاقة مع المخابرات البريطانية**

- جدير بالذكر، أن للبنك علاقة مع المخابرات البريطانية، ففي عام 2013 ترأسه سير جوناثان إيفانز، رئيس ال MI 5 السابق69، فور تقاعده من المخابرات البريطانية، نيك فيشويك ضابط سابق في ال MI 6 يعمل مستشاراً في البنك70، أما الأشهر بين موظفي المخابرات السابقين السير شيرارد كوبر كولز، الدبلوماسي السابق أيضاً في السعودي والمتورط في صفقة اليمامة، يقال أنه تلقى لقب الفروسية مقابل دوره في اغتيال الأميرة ديانا، أما فيما يتعلق بالبنك فهو تقلد عدة مناصب عليا من ترؤس العلاقات العامة في البنك71.

---

67 https://www.theguardian.com/world/2017/mar/20/british-banks-handled-vast-sums-of-laundered-russian-money

68 https://www.youtube.com/watch?v=HDq13Lr2ZWw

69 https://www.ft.com/content/e337b62a-c9dd-11e2-8f55-00144feab7de

70 https://news.sky.com/story/exclusive-ex-hmrc-head-joins-hsbc-crime-fight-10456229

71 https://qz.com/2037120/sherard-cowper-coles-the-ex-diplomat-representing-hsbc/

i) افيسما

- **الأهمية الاستراتيجية للشركة**

- تنبع أهمية التيتانيوم من مواصفاته الخارقة، فبالإضافة إلى خفة وزنه، فهو صلب جداً، الأمر الذي يجعله معدنا مفضلا لجميع صناعات المركبات، في البر والبحر والجو، والأخير معني بقدرة التيتانيوم على تحمل درجات حرارة فائقة، المانع الوحيد لتسيد التيتانيوم ارتفاع سعره، وهذا بدوره لا يعود لندرته، فالتيتانيوم هو ثامن أكثر الفلزات شيوعاً في العالم، الا أن استخراجه بشكله النقي والإنتاج الصناعي له، وخلطه مع معادن أخرى وصنع المعدات والقطع منه، أمر في غاية الصعوبة، هنا تأتي أهمية التيتانيوم الروسي الاستراتيجية والخطيرة، وشركة أفيسما العائدة للحقبة السوفييتة بالذات.

- تتبوأ الصين وجنوب إفريقيا، قمة هرم الدول المصدرة للتيتانيوم، إلا أن شركة أفيسما هي أكبر شركة منتجة للتيتانيوم بحسب موقع روزتيك72، وتبع أهمية الشركة تخصصها في صناعات إنتاج التيتانيوم الخاص بالطائرات بحسب مجلة التيتانيوم اليوم73، وهي مورد رئيسي لشركات مثل إيرباص وبوينغ، الأمر الذي يجعل من احتمال قطع إمداد التيتانيوم الروسي كلما تصاعدت التوترات بين الغرب وروسيا74، إلا أن الرئيس الروسي أكد أن لا نوايا لروسيا لاتخاذ إجراءات مماثلة.

- **تاريخ الاهتمام الأمريكي بالشركة**

- قامت بوينغ بعقد صفقات تضمن لها إمدادت طويلة المدى عام 752021 ، فالشركة ليست مصدراً رئيسيا للتيتانيوم الخام فحسب بالنسبة إلى بوينغ، بل هناك شراكة وتوريد من إفيسما لبوينغ لقطع طائرات مصنعة كما هو مذكور في مجلة تيتانيوم اليوم، ومن الجدير بالذكر أن بوينغ كانت قد غرمت ب6 مليون دولار لاستخدامها تيتانيوم روسي في صناعاتها العسكرية، الأمر الذي يمنعه القانون الأمريكي76، وبحسب مرصد التعقيد الاقتصادي فأميركا هي أكبر مستورد للتيتانيوم الروسي77، وعلاقة بوينغ والولايات المتحدة مع التيتانيوم الروسي طويلة ومعقدة في الرابط أدناه نبذة مختصرة عنها78، بالإضافة للمعلومات في الموقع السابق كانت مجلة سميثسونيان قد نشرت في العام 2014 مقالاً، تذكر فيه أن طائرة الطائر الأسود الأمريكية للتجسس، والمصنوعة بشكل كامل من التيتانيوم المسروق من

72 https://rostec.ru/en/about/companies/145/

https://cdn.ymaws.com/titanium.org/resource/resmgr/titanium_today/titaniumtoday_aero_2017.pdf

74 https://www.reuters.com/article/us-titanium-vsmpo-avisma-idUSKBN23P218

75 https://www.flightglobal.com/dubai-2021/boeing-seals-long-term-titanium-supply-pact-with-russias-vsmpo/146410.article

76 https://www.bizjournals.com/stlouis/stories/2004/09/27/daily44.html

77 https://oec.world/en/profile/country/rus

78 https://www.defenseindustrydaily.com/titanium-boeing-signs-deal-with-vsmpoavisma-02528/

الاتحاد السوفييتي، فقد قامت وكالة الاستخبارات المركزية بانشاء شركات قشرية منذ بداية الستينيات لاستيراد التيتانيوم الروسي لصناعة هذه الطائرة بشكل سري79.

- **أهمية الشركة بالنسبة إلى روسيا**

- بالنسبة إلى روسيا نفسها، فصناعة التيتانيوم ذات أهمية عسكرية استراتيجية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بصناعة الغواصات النووية الروسية، والتي تمتاز بسرعة عالية وقدرة على الغوص على أعماق استثنائية على الرغم من ضخامتها، بفضل التيتانيوم الذي يؤمن لها سرية أعلى في الحركة وصعوبة في الرصد أثناء الإبحار80. الأمر الذي يصعب على الولايات المتحدة مجاراته لتخلف صناعاتها المتعلقة بالتيتانيوم81.

- خلال عهد يلتسن تمت خصخصة الشركة، وامتلك جوروس جزءاً من حصصها، وكذلك فعل كودورفسكي المرتبط بسوروس ورثشايلد أيضاً، وبعدها انتقلت حصص كودورفسكي إلى براودر ضمن فضيحة أخرى مفصلة أدناه، ولكن في العام 2006 استعادت روسيا سيطرة الدولة على قرار الشركة بشراء 66% من الحصص فيها، عن طريق روسوبورون إكسبورت العائدة للدولة82.

- علاقة براودر بشركة أفيسما

- في مقال يعود لعام 2002 ، يسرد تفاصيل انتقال الشركة من يدي كودوروفسكي إلى يدي براودر، وتقول فيه أن نوايا براودر في ما يدعيه لنفسه بكون "ناشط اقتصادي" لم تكن دائما غيرية، وأن هناك سجلات محاكم تثبت تآمر براودر وأحد موظفي معهد أبحاث هارفرد للتنمية الدولية السابقين مع آخرين، للاحتيال على شركة أفيسما في نهاية التسعينات. وأن القضية التي رفعتها الشركة في المحاكم الأمريكية، طالت مجموعة أفراد من بينهم هذين الاثنين، وشركتين إحداهما صندوق ايرمتاج العائد لبراودر، وفيها تطالب شركة أفيسما بتعويض يقدر ب150 مليون دولار عن الأضرار التي تسببت بها عملية الاحتيال، التي بفعلها تم تحويل عشرات الملايين لشركات تعود للمتهمين في مخطط لغسيل الأموال.83، وإن المتهمين قاموا بشراء حصص بطريقة غير شرعية، بدوره كان كودوروفسكي يقوم بعملية تلاعب بأسعار صادرات الشركة وينهب صغار المساهمين وضرائب الدولة في نفس الوقت، براودروشركاه أرادوا حصتهم من هذه السرقة، وبعد أن أخرجوا كودورفسكي منها، كانوا على اتفاق مع بيتر بوند، مشغل لشركة قشرية في جزيرة أيل اوف مان، بأن تستمر عملية التلاعب بالأسعار مع المالكين الجدد، إلا أنه سرقة من السارقين، وهكذا قاموا بملاحقته قضائياً84. إن شركة أفيسما كلها لا تظهر في كتاب براودر.

---

79 https://www.smithsonianmag.com/smithsonian-institution/why-sr-71-blackbird-epitome-cold-war-/spycraft-180953402

80 https://www.thedrive.com/the-war-zone/40749/video-shows-off-russias-tiny-fleet-of-titanium-hulled-sierra-ii-attack-submarines

81 https://www.youtube.com/watch?v=vouGoXLy7v0

82 https://www.neweurope.eu/article/rosoboronexport-closes-deal-buy-66-vsmpo-avisma/

83 Corruption Watch: May 23, 2002 (rferl.org)

84 https://www.thenation.com/article/world/citizen-k-movie-khodorkovsky-gibney/

j) غازبروم

- خلفية

- غازبروم هي من أكبر منتجي الغاز في روسيا والعالم، أهميتها الاستراتيجية اليوم تنبع من اعتماد أوروبا بشكل كبير على صادراتها، طرح جزء من أسهمها في السوق الروسي عام 1993، وفي عام 1994 مع بدء برنامج الخصخصة بالقسائم بدأت خصخصة الشركة تأخذ مفعولها على أرض الواقع، في عام 1995 عقد أول اجتماع عام لمساهمي الشركة، 1996 تم مد أول خط لتصدير الغاز لأوروبا عام، ومن بعده تم مد خطوط نوردستريم وبلو ستريم، عام 2000 ترأس ديميتري ميدفيديف الشركة لمدة ثمانية سنوات إلى أن أصبح رئيساً لروسيا85.

- علاقة براودر بغازبروم

- التحقيقات التي خضع لها صندوق ايرمتاج في النهاية، صبت في قضية أكبر تتعلق بشراء غير شرعي لأسهم غازبروم86 عام 2013، ولأن براودر في كتابه يقول أن هذا الاستثمار كان مربحاً للغاية ويفصل عملية الابتزاز الأخضر التي قام فيها، وأطلق جوقة إعلامية ضخمة أدت إلى تغيير إدارة الشركة، ولكنه لا يذكر كيف حصل على أسهمه فيها، يبدو أن أقرب وجهة نظر موثقة ممكنة ستكون من خلال أندريه غروس، وتقريره حول قضية ماغنتسكي المذكور سابقاً87، في التقرير يسرد أندريه تسلسل الأحداث التي استقاها من براودر على الشكل التالي:

  - عام 1997 صدر مرسوم رئاسي ينص على أن الشركات التي تريد تملك أسهم في شركة غازبروم، يجب أن تكون مملوكة بأقل من 50% من مواطنين أجانب.

  - هذا بدوره خلق رد فعل لخلق "سوق رمادي" تم خلق شركات بشركات قشرية متسلسلة كل منها له ملكية 49% لمواطنين أجانب للتحايل على القانون، وهذا ما فعلته شركة ايرمتاج، وكان عدد من هذه الشركات مسجل في جمهورية كالميكيا، وهي إحدى الجمهوريات الفيدرالية الروسية، ونظراً لأنها نائية وقليلة الموارد، فقد عملت بنصيحة المختصين الأجانب بسن قوانين استثمار، فتحولت لملاذ ضريبي داخل الاتحاد السوفييتي.

  - بحسب موقع Red Notice revisited فإن براودر لديه 9 شركات في كالميكيا88 على عكس ما يدعيه براودر وغروس (أن لدى صندوق ايرمتاج شركتين تعودان لأحد الزبائن، الحقيقة أن عدداً من هذه الشركات يترأسها براودر بشكل شخصي)، لذلك فعلاوة على منفعة شراء أسهم غازبروم بشكل غير شرعي، فقد قام براودر بالاستفادة من التخفيضات الضريبية من خلال تسجيل هذه الشركات القشرية في كالميكيا (بينما القانون يقدم التخفيضات بناء على الاستثمار وليس التسجيل الوهمي)، ولم يتوقف

85 https://www.gazprom.com/about/history/company/

86 https://www.reuters.com/article/russia-hermitage-idUKL6N0BZGLL20130307

87 https://pace.coe.int/en/files/20084#trace-2

88 Tax claims in Kalmykia #2 – Browder's Red Notice Revisited (wordpress.com)

براودر عند هذا الحد، بل استفاد من التخفيضات التي تقدمها الجمهورية لقاء توظيف أصحاب الحاجات الخاصة، في سعيٍ منها لإعطاء الأولية لمصابي الحرب الأفغانية في فرص العمل، براودر كان يمكن أن يلتزم بالقانون ويشرع التخفيضات الضريبية التي يتلقاها والتي تقدر بعشرات ملايين الدولارات، لو كان وظف بشكل حقيقي عدداً من مصابي الحرب أو ذوي الاحتياجات الخاصة بمبالغ زهيدة لا تتعدى مئات الدولارات، ولكن ضميره لم يحتمل التقيد بالقانون، وبحسب لوسي كوميسار أن قضية التوظيف الوهمي في الحقيقة هي التي أضاءت على صندوقه وفتح التحقيقات حوله، تم بث وثائقي روسي يظهر بعض من الذين استغلهم براودر في عملية التوظيف الوهمي، كمحللين ماليين وبعضهم لا يستطيع حتى القراءة أو الكتابة.89 في هذا الشأن يعود غروس ليلوم الحكومة في كاليميكيا، ويتهمها بأنها قامت بخصخصة مسؤوليتها تجاه أصحاب الاحتياجات الخاصة، وهنا لمحة صادقة عن الاقتصاد الحر، خصخصة كل ما هو مربح هي عمل فاضل بنظرهم، خصخصة أي مسؤولية هي رذيلة، كما أن تخلي الدولة عن أصحاب الاحتياجات الخاصة كما يقول غروس، يضع عبئاً أخلاقياً مضافعاً على أمثال براودر للالتزام بالقانون، كذلك يساعد غروس براودر بتغطية فضيحة الفيديو، ويلف ويدور حول أن براودر أصر أن يكون لهم عمل ومهام حقيقية وغير ذلك، ولكن كل ذلك لن ينفي حقيقة أنهم لم يكونوا محللين ماليين كما ادعى براودر، ولا يهم إن كانت الدولة لم تحدد طبيعة عمل هؤلاء الموظفين، كما يكرر غروس على لسان براودر، المهم أنه كذب وخرق القانون لكسب المزيد من الارباح.

- من اللافت كيف يقلب أندريه غروس الحق هنا على الحكومة الروسية، بأنها هي التي خلقت الدافع بسياساتها الحمائية، وأنها كانت تعلم وهذا يدينها أيضاً، وأن براودر لم يخرق القانون لأن الجميع كان يفعل ذلك ويعتبر أنه هو كودوروفسكي، وهذه كذبة أخرى فمئات رجال الأعمال ممن قاموا بمثل هذه الأعمال تمت محاكمتهم منذ عام 2000. ويبرىء براودر أيضاً لأن القانون فتح المجال للمستثمرين الأجانب عام 2005، هنا ينقض غروس ليهاجم الحكومة الروسية أخلاقياً وقانونياً، بأن لا حق لها بمحاسبة براودر بأثر رجعي لخرقه للقوانين (في الحقيقة لا يمكن محاكمة شخص قام بأمر قانوني في زمن ما وأصبح غير قانوني لاحقاً، أما العكس فإن محاكمة شخص خالف القانون في زمن ما، وبعدها أتاح له القانون القيام يعمل ما مسألة مختلفة).

- الإشكالية هنا، لا يمكن أن تروج لشخص وروايته على أنه مناضل شرس ضد الفساد، وأن القضية هي قضية أخلاقية وطنية إنسانية وعالمية في الوقت ذاته، عندما يكون ماغنتسكي وبراودر محتالين، يخرقان القانون لتحقيق أكبر أرباح ممكنة.

- يبرر غروس تهرب ايرمتاج الضريبي، لأن أغلب زبائنها أجانب ولديهم ضرائب يدفعونها حيث يعيشون، فهل هذا يعني أن يدفعوا الضرائب في أوروبا حيث يعيشون ولا يدفعونها حيث يكونون ثرواتهم؟ ويضيف غروس تبريراً آخر أن هذه الشركات القشرية وما يتبعها من تهرب ضريبي هو إجراء نموذجي

89 https://www.youtube.com/watch?v=LYN4P_6jxos

في مهنة براودر، ولا يتوقف عند القانون وخرقه وكأمر مقدس ضحى ماغنتسكي بحياته فداء لقدسيته، ولا يقف أمام الاعتبارات الأخلاقية من حرمان الشعوب من مستحقاتها.

تعليق وتحليل

السابقة

- العقوبات تشكل سابقة، لناحيتين الأولى لأنها تستهدف أفراداً وتتهمهم بالفساد، بشكل يتجاوز منظومة العدالة والقانون في الدولة المعنية، أما من ناحية أخرى لأن قضية ماغنتسكي تم تبنيها دولياً، دون التمحيص في الفجوات العديدة في رواية النص الأمريكي المعتمد على براودر نفسه، وهي فجوات ان لم تكن تدين براودر وجيميسون وماغنتسكي (أطراف القضية الأساسيين في مواجهة السلطات الروسية) بالفساد، فهي على الأقل تبرىء السلطات الروسية من القتل العمد، لذلك فإن هذه السابقة تفتح الباب واسعاً، للاستهداف السياسي للأفراد في الدول التي تريد الولايات المتحدة الضغط عليها وشيطنتها، دون الحاجة للكثير من الأدلة.

التأثير

- العقوبات بحد ذاتها ليست قاسمة لظهر أي دولة ذات سيادة، فمجرد منع السفر وتجميد الأموال، لن يقتل أي دولة، إلا أنه يشكل أداة ضغط وازنة للدول التي تتحكم فيها طبقة ثرية نافذة، تضع أموالها في الخارج، تصبح العقوبات على هؤلاء الأفراد أداة ابتزاز فعالة في هذه الحالة.

مصالح متشابكة

- المصالح التي تخدمها قضية براودر متعددة، فعدا عن كونها أداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة بشكل أساسي، فهي أيضاً تخدم لتغطية فساد الشركات الغربية في البلدان المستهدفة، فأولاً وأخيرا براودر استخدم وفاة ماغنتسكي للتغطية على تهم الفساد والتهرب الضريبي التي قام بها خلال إقامته لتسع سنوات في روسيا، باستخدام الفيزا السياحية، ومن خلالها كان يدير أكبر صندوق استثماري في روسيا (بلغ حجمه 4.5 بليون دولار)، وبعائدات وصلت إلى عشرة أضعاف في أحيان كثيرة. القضية تشمل بحسب السلطات الروسية أيضا المخابرات البريطانية، وبنك HSBC والذي كان آخر مديرين متعاقبين له عاملين سابقين في المخابرات البريطانية، أيضا قضية ماغنتسكي والتهرب الضريبي لشركة ايرمتاج، كان في قلب أزمة المصارف القبرصية، التي كانت تؤوي بعض شركات براودر القشرية، في لب الصراع أيضا التنافس بين الديمقراطيين والجمهوريين، فعلى الرغم من الاتفاق بين الحزبين على تمرير القانون، إلا أن ابن

ترامب التقى بمحامية روسية من فريق الدفاع عن شركة بريفزون، التي اتهمها براودر بسرقة ال 230 دولار ، المتعلقين بقضية ماغنتسكي، لقاء هذه المحامية مع ابن ترامب تضخم ضمن ما عرف بفضيحة Russia gate 90.

القضية مبنية على الكذب

- لا شك أن روسيا عام 2009 كانت تعج بالفساد، إلا أن استطلاعات الرأي للمواطنين، كما لرجال الأعمال التي تجريها مؤسسات كالبنك الدولي، تؤكد تضاؤل الفساد بشكل مستمر منذ تولي بوتين الحكم، كما تؤكد أيضاً الأثر الايجابي لذلك على بيئة الاستثمار، كما على مؤشرات نوعية الحياة والصحة للأفراد بحسب الأرقام، وبغض النظر عن هذه العموميات، ففي قضية الفساد التي تم التحقيق فيها مع ماغنتسكي، بخصوص خرق صندوق ايرمتاج وشركة جيميسون ودانكن للقوانين، فإن محاكم عدة في كل من سويسرا91 والاتحاد الأوروبي92 وبريطانيا93، حكمت ببطلان اتهامات ويليام براودر وأن أدلته غير موثوقة، كما وأن لروسيا الأحقية القانونية في ملاحقة واعتقال ماغنتسكي قبل المحاكمة، نظراً لتورطه في عمليات التهرب الضريبي، وتأثيره على شهوده وسعيه للهرب، فوق كل هذا فإن ويليام براودر واجه 6 مذكرات توقيف من قبل الإنتربول، واستطاع بفضل علاقاته أن يتملص منها. أما في أميركا، فإن تفاصيل القضية التي رفعتها الحكومة الأمريكية ضد شركة بريفزون، كإحدى الأطراف المتورطة في قضية تهريب أموال الضرائب (230 مليون دولار) من روسيا، والتي هي جزء من رواية براودر حول موت ماغنتسكي، تفضح كذب براودر، جزء من شاهدة براودر في القضية موثقة في سلسلة مقاطع فيديو على اليوتيوب94.

تعتيم إعلامي محكم

- إن الكذب الواضح والمفضوح في قضية ماغنتسكي لم يكن ليمر بدون تعتيم إعلامي استثنائي، ففي هذه القضية هناك تجريم واضح واتهامات بالعمالة لروسيا، لكل من يشكك أو يتساءل حول التنقاضات في رواية براودر، كما يسرد كاتبا كتاب جريمة قيد التنفيذ95، وهما بالمناسبة أمريكيان معاديان لروسيا.

- كذلك الأمر بالنسبة إلى مخرج فيلم، قانون "تمثيلية" ماغنتسكي، أندريه نيكراسوف، وهو معارض لدود لبوتين، ولكنه اكتشف العديد من التناقضات في رواية براودر والبرلمان الأوروبي لقضية ماغنتسكي، رد الفعل تجاه نكراسوف وفيلمه، كان شديداً من ناحية منع الفيلم من العرض في المهرجانات، العرض الوحيد الذي استطاع نكراسوف من تنظيمه في

---

90 بغض النظر ان كانت أساليب ترامب قانونية في محاولة اثبات فساد ابن الرئيس الحالي جو بايدن في أوكرانيا، الا أن ابنه بالفعل غارق بالفساد والمحسوبية: https://thegrayzone.com/2019/10/13/dcs-atlantic-council-raked-in-funding-from-hunter-bidens-corruption-stained-employer-while-courting-his-vp-father/

91 https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-84542.html

92 https://www.iri.edu.ar/wp-content/uploads/2019/12/ri57SGJurisprudencia5aCASO-DE-MAGNITSKIY-Y-OTROS-VS.-RUSIA.pdf

93 https://www.5rb.com/wp-content/uploads/2013/10/Karpov-v-Browder-and-Others.pdf

94 https://www.youtube.com/watch?v=HGZDuW8euW8&list=PLd4Mlks-hYL-Shh9gxetw93FW0r-pQNaw

95 Simpson, glenn et Fritsch, peter, Crime in progress, 2019, Random House, New York

الولايات المتحدة، كان عرضاً مغلقاً محصوراً بالدعوات، لأنها كانت الطريقة الوحيدة التي يضمن بها عدم منع العرض، أما على الإنترنت فقد منع الفيلم من العرض على منصات عديدة منه فيميو96، أما بالنسبة إلى لعروض التلفزيونية، فقد أعلنت شبكت تلفزيونات إرته الألمانية الفرنسية عن عرض الفيلم على شاشتها، وبحسب ما ورد عن الاتحاد الأوروبي في وثيقته الصادرة عام 972018 ، يقر في الفقرة 20 أنه بذل جهوداً حثيثة ترأسها أندريا غروس، لمنع قناتين الفرنسية والألمانية من بث الفيلم، لأنه صور أعضاء البرلمان الذين سعوا وراء تبني القانون، على أنهم غير مطلعين وجهلة بتفاصيل القضية، اللافت أكثر تفصيل إضافي، وهو أن الفيلم يتهم ماري لويز بك بالعمالة للCIA ، وذلك غير وارد في الفيلم لا من قريب ولا من بعيد ضد ماري لويز بك أو غيرها. جدير بالذكر بأن براودر في البداية يتعاون مع المخرج، ويشجعه على إضافة التفاصيل المثيرة حول عنف الشرطة الروسية، حتى لو لم تكن دقيقة، وعندما يكتشف أن المخرج بدأ يشك في روايته يبدأ بتجنبه، وفي مواجهة أخيرة عندما يواجهه المخرج بتزييف الحقائق، يغضب براودر ويتهم فريق العمل بأنه أداة بيد بوتين ويعطي ظهره للكاميرا، ويبدأ بتهديد المخرج بشكل صريح، كذلك رد فعل براودر حول شهادة والدة ماغنتسكي مبالغ فيه، خصوصاً أنها لم تقل شيئاً لم يقله نخرون مثل أندريه غروس، فبراودر حاول تصوير ظهورها بالفيلم على أنها حيلة، وأن المخرج ورطها لتقول تصريحات مضللة، كما تم اتهام المخرج بأنه باع ضميره ليصبح من أبواق بوتين98.

- التعتيم هذا يشمل الامتناع عن الشهادة لدى المحاكم، فعلى الرغم من تسيد براودر للمنصات الإعلامية، وحماسه للحديث عن حملته لأجل العدالة والاقتصاص من قتلة ماغنتسكي، إلا أنه يحرص على تجنب المثول أمام المحاكم للشهادة، حتى في القضايا التي سعى لفتحها ضد من يدعي أنهم المستفيدون من قتل ماغنتسكي، في سلسلة الفيدديوهات يظهر براودر وهو يهرب في الشارع ضمن محاولاته العديدة للتهرب99 من الاستدعاء، كشاهد في قضية برفيزون التي رفعتها السلطات الأمريكية ضد الشركة، والتي تعترف السلطات والأمريكية وبراودر أن براودر هو المصدر الأساسي "للوقائع والوثائق" التي تدين بريفزون، وفي بقية المقاطع يبدو براودر وهو يرواغ ويكذب مراراً وتكراراً، وهو سلوك يتناقض مع سلوك محاربي الفساد100.

- وهذا لا يقتصر عليه وحده، فأيضاً المقرر الخاص للبرلمان الأوروبي في قضايا الانسان السويسري أندريه غروس، يتجنب المثول أمام المحكمة للشهادة حول تقريره الذي قدمه للاتحاد الأوروبي عام 2013، حول قضية ماغنتسكي101، تم منع غروس من مجلس أوروبا "the Council of Europe " لرفضه المثول للمسائلة أمام هيئة بخصوص اعتبار قاضي

---

96 https://www.youtube.com/watch?v=qdA-ihI5vnI

97 https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=25053&lang=en

98 https://www.thedailybeast.com/dissident-director-helped-trumps-russia-comrade-attack-us

99 كتاب قتل ويليام براودر وجريمة قيد التنفيذ يفصلان التفاصيل القانونية لمحاولات براودر التهرب من الشهادة في قضية بريفزون

100 https://www.youtube.com/watch?v=HGZDuW8euW8&list=PLd4Mlks-hYL-Shh9gxetw93FW0r-pQNaw

101 في فيلم أندريه نيكراسوف يبدو غروس فخوراً بتقريره الدقيق والرصين واللذي يميز الأوروبيين عن الامريكيين في قضية ماغنتسكي لأن الأمريكيين لم يعتمدوا إلا على رواية ووثائق براودر، ولكن عندما يفتضح أمره خلال المقابلة يقر بأن وثائقه مستقاة من براودر ومترجمة من قبله أيضاً.

نيوريورك الفيدرالي ويليام باولي، أن تقرير اندريا غير مؤهل للاستفادة "unusable" عام 2017، وكان غروس قد برر عدم مثوله في نيويورك للدفاع عن تقريره، بانه لا يستطيع تحمل تكلفة رحلة لمدة ثلاثة أيام الى نيويورك، بدون إعطائه تعويضاً عن تكاليف السفر والتحضير القانوني، ولكنه أصر أن لا تفهم هذه الأعذار على أنه غير مستعد للدفاع بكل قوة عن تقريره سابق الذكر102.

- قضية أخرى أثارها براودر لتكميم الأفواه، كانت ضد جريدة دير شبيغل التي كانت قد تبنت روايته سابقاً، ولكنها عادت وراجعت وفندت بعض تفاصيلها في مقالها الصادر عام 2019 103، وعليه اتهم براودر الجريدة بانها أخطأت في عرض الحقائق حول الروسي سيرغي ماغنتسكي بحسب أقواله، بدورها قامت الجريدة بإعادة تأكيد موقفها وتعزيزه في مقال لاحق. بعدها قام براودر بالادعاء ضد الصحيفة لدى مجلس الصحافة الألماني، إلا أنه في عام 2020 ، وقف المجلس مع حق دير شبيغل في نشر مقالات تشكك بروايته التي تنقصها الدلائل104.

- بحسب لوسي كوميسار، وهي ناشطة ذات تاريخ طويل في الصافة الاستقصائية المالية، والحائزة على جائزة جيرالد لويب (الأرفع في هذا المجال)، فإن كونسورتيوم الصحافيين الاستقصائيين العالمي، والذي يصور نفسه كمؤسسة مستقلة يعمل في خدمة المصالح التي يسعى لها براودر، وأنهم في حملتهم على الفاسدين المتورطين في قضايا أوراق باناما، يخدمون براودر بإخفائه من الواجهة، رغم أنه في مركز فضائح هذه الأوراق105 (براودر106 والغارديان107 يقومان بنفس التكتيك، التركيز على الفاسدين الروس في هذه الأوراق وفضحهم بالاسم والتفصيل، والمرور على البنوك الأوروبية، ولكن ولا شخصية غربية تتلقى التشهير والتحقيق في تفاصيل حياتها كما يحصل مع الروس مع استثناءات قليلة)، أكثر من ذلك فقد قام (مشروع الجريمة المنظمة والفساد)، وهو يروج لنفسه كأحد المنظمات المحاربة للفساد والمروجة لقانون ماغنتسكي، بالاعتراض على كتابات نانسي كوميسار ضد براودر الذي تعتبره محتالاً، وتسببوا بمنعها من منظمة المراسلين والمحررين الاستقصائيين108 لفترة استطاعت بعدها العودة بشكل غير مكتمل.

- هذه المنظمة (مشروع الجريمة المنظمة والفساد)، تبدو منخرطة مع براودر في التحقيق واستصادار الوثائق التي تؤكد روايته بحسب شهادته في قضية بريفزون، على عكس ما يقوله هؤلاء الصحافيين بأن براودر هو مصدرهم للمعلومات، أما على موقعهم الرسمية فانهم يعتمدون على نوفيا غازيتا (التي يقول براودر أنه يعتمد عليها كمصدر، وهي تقول أن براودر مصدرها)، بحسب وثائقي نيكراسوف، المشكلة الأكبر هي أن مصدرهم حول تعقب التحويلات

---

102 https://www.letemps.ch/suisse/travail-suisse-andreas-gross-descendu-flammes-un-juge-americain

103 https://www.spiegel.de/international/world/the-case-of-sergei-magnitsky-anti-corruption-champion-or-corrupt-anti-hero-a-1297796.html

104 https://www.rt.com/news/488395-german-media-watchdog-browder-spiegel/

105 https://www.thekomisarscoop.com/2020/04/why-is-icij-protecting-bill-browder/

106 Simpson, glenn et Fritsch, peter, Crime in progress, 2019, Random House, New York

107 https://www.theguardian.com/world/2017/mar/20/british-banks-handled-vast-sums-of-laundered-russian-money

108 https://www.thekomisarscoop.com/2019/06/back-on-ire-investigators-list-did-u-missouri-president-ban-censorship/

المالية في القضية هو السلطات الروسية، التي يتهمونها في نفس التقرير بأنها لا تريد إجراء هذا التحقيق. أكثر من ذلك إحدى أهم الوثائق، هي تابعة لتحقيق قام به مسؤول روسي اسمه أوليغ أورميتشوف، أكثر من ذلك فإن هذا الرجل الذي استخدم عمله لتدعيم قانون ماغنتسكي، تم وضعه على قائمة عقوبات قانون ماغنتسكي الامريكية109.

- علاقات براودر بالسياسيين والصحافيين، تجعل له جيشاً تحت تصرفه وهذا واضح عند البحث الصعب عن الأصوات المعارضة على الشبكة الإلكترونية، وعندما رفع عليه أحد أفراد اللوبي الروسي في واشنطن قضية تشهير، لاتهامه بأنه جاسوس لدى روسيا، ظهر في الإعلام من ينظر بحرمة فتح المجال لمحاكمة المنشقين من الحكومات الأجنبية (هذا الوصف لا ينطبق على براودر)، وأن على القضاء الأمريكي عدم فتح أي قضايا مشابهة ضد أشخاص مثل براودر110.

ملاحظات على فكرة الحرب على الفساد

- من نافل القول أن من يريد شن الحرب على الفساد في علاقاته الخارجية، عليه أن يحارب الفساد في بلده، وأن حرب أميركا على الفساد في دول العالم مجرد ذريعة جديدة للعدوانية والتدخل، وإحدى أدوات الحرب الناعمة، وقد تكون آخر حجج الحرب الامريكية.

- تمتاز ذريعة الحرب على الفساد ببعض السمات التي قد تجعلها أكثر تفضيلاً لدى الدولة الأمريكية:

- خطاب محاربة الفساد غير أيديلوجي، ويمكنه أن يعبر الثقافات والمعتقدات، ويصعب الوقوف ضده بأي شكل، لأنه لا يمكن مجادلته أخلاقياً.
- حبك ملفات الفساد سهل نسبياً، كون الأمريكيين يمتلكون النظام المالي العالمي ومعلوماته، عدا عن وقوف أميركا وراء الكثير من قضايا الفساد، بينما يجد أعداؤها صعوبة في تحصيل معلومات ضد فساد الأمريكيين وأصدقائهم.
- لأن الفساد مسألة تحتاج في كثير من الأوقات إلى فهم دقيق للقوانين، وأدلة صلبة من جهة، ولأن الفساد بطبيعته ضبابي لعامة الناس، فتحصيل الوثائق غير متاح وغير سهل لغير المتخصصين، تصبح هناك منطقة ضبابية كبرى، تستطيع فيها أميركا فبركة قصص وملفات، وشن حملات تحريض إعلامي واسعة ومركزة ضد أعدائها، ومن خلالها قد تقدر فعلاً أن تؤثر بالرأي العام، وفي أحيان أخرى تستطيع فبركة الملفات واستغلال القضاء الفاسد، لاقصاء خصومها كما حصل في البرازيل.
- تستغل أميركا حربها على الفساد، كتضليل عن النهب والفساد الفعلي للشركات متعددة الجنسيات، والعابرة للمحيطات والمتعلقة بالمصالح الأمريكية.

---

109 https://www.reelhouse.org/pirayafilm/the-magnitsky-act-behind-the-scenes-de/the-magnitsky-act-_behind-the-scenes-doc

110 Trump-Era Lawsuit Could Make U.S. Less Welcoming to Dissidents - Bloomberg

- تستغل أميركا خطاب الحرب على الفساد لهز الرأي العام، والطبقة الوسطى بشكل خاص، وذلك أن هذه الطبقة ترى أن مكتسباتها قد استحقتها نتيجة عملها وعرق جبينها، وتحاول قدر الإمكان التمسك بهذه المستحقات، والحفاظ على الوضع القائم، لمراكمة المزيد من المكتسبات، ويضمن خطاب الحرب على الفساد إثارة سخط هذه الطبقة من النظام القائم للثورة ضد، ولكن دون أن تراجع هذه الطبقة دور النظام الاقتصادي نفسه، وآليات الهيمنة الأمريكية في الظروف السيئة التي تريد الثورة ضدها، بلوم طبقة من الفاسدين الذين يسرقون عرق جبين من يعملون بجد، بشكل منزوع الدسم والسياسة والاقتصاد، ولا يحاسب السرقة العبارة للدول التي يديرها القطاع الخاص بشكل قانوني وغير قانوني.

- يظهر خطاب الفساد، سلطوية بيضاء إقصائية بخطاب الفساد، احتكار الحوكمة الرشيدة، وفوقية التلقين الغربي والتربية الاستعمارية.

- تظهر الأرقام الكاذبة التي يستخدمها الغربيون، فوقية غربية فائقة، وفيما يخص قضية ماغنتسكي التي هي أساس القانون الذي تم تدويله، يصبح الأمر أكثر فوقية وأكثر خطورة، لأن القانون مبني على عملية احتيال كبرى قام بها مستثمرون غربيون ضد الحكومة الروسية، ولما حاولت الحكومة الروسية التحقيق في هذه القضية، وضعت الخطوط الحمراء، لكيلا تصبح هناك سابقة في أن يحاسب مستثمر غربي، لخرقه قوانين الدولة التي يقوم باستغلالها. المسألة الأخطر هي أن هذه السابقة، هي تجربة ناجحة بالنسبة إلى لغرب للافتراء على خصم سياسي وفبركة قضية، ومن بعدها القيام بشن حملة إعلامية تحولت إلى قانون عقوبات، بدأ في أميركا ثم تم تعميمه على "العالم الحر".

قراءة تحليلية في كتاب " حرب الخزانة: إطلاق العنان لعصر جديد من الحرب المالية"
TREASURY'S WAR: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare

JUAN C. ZARATE

فهرس:

- **مقدمة**

1. **دور وزارة الخزانة في هندسة الحرب المالية وتطويرها**
2. **تاريخ استخدام أساليب الضغط الاقتصادي والعقوبات**
3. **الاستراتيجية الامريكية المفروضة على الدول والحكومات**
4. **الدروس المستفادة من استخدام القوة المالية**

مقدمة:

كثيرا ما نسمع عبارة "لا تنجح العقوبات"، لكن الواقع أكثر تعقيدًا. قد تكون العقوبات في الغالب اقتصادية ولكن أيضًا عقوبات سياسية وعسكرية تستهدف الدول أو الكيانات الأخرى من اجل الضغط عليها لتغيير السلوك السياسي و / أو العسكري، وهي دائمًا ما يكون لها عواقب، قد تكون مرغوبة في بعض الأحيان بالنسبة للأمريكي، ولكن في أوقات أخرى غير مرغوب فيها وغير متوقعة. لكن ما لا يمكن الجدال فيه هو أن العقوبات الاقتصادية أصبحت بسرعة الأداة السياسية الأكثر فعالية وفقا للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. في الواقع، أصبحت العقوبات الاقتصادية على نحو متزايد في قلب السياسة الخارجية الأمريكية كأداة سياسية تستخدمها للضغط والتهديد ونشر الفوضى واسقاط الانظمة، تحت ادعاء بوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو تعزيز حقوق الإنسان، أو تثبيط العدوان على مصالحها في المنطقة أو حماية البيئة، أو استبدال الحكومات، أو إحباط تهريب المخدرات. في أي من هذه المجالات، يمكن أن يكون الغرض التكتيكي لعقوبة معينة هو الردع و / أو الإكراه و / أو العقاب.

يشكل الاستخدام الواسع النطاق للعقوبات الاقتصادية واحدة من أكبر المفارقات في السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة. كثيرا ما يتم انتقاد العقوبات بل وحتى السخرية منها. "العقوبات لا تعمل" هي عنوان يتردد في كثير من الأحيان في الأوساط السياسية الامريكية. في الوقت نفسه، أصبحت العقوبات الاقتصادية بسرعة الأداة السياسية المختارة للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. تفرض الولايات المتحدة الآن عقوبات اقتصادية على عشرات الدول. أدرجت إحدى الدراسات الحديثة ما لا يقل عن 35 دولة كانت مستهدفة بالعقوبات الأمريكية الجديدة من 1993 إلى

1996[111]. لكن المهم ليس فقط تواتر استخدام العقوبات خاصة الاقتصادية، ولكن أهميتها. على نحو متزايد، تحدد العقوبات أو تهيمن على عدد من العلاقات والسياسات الهامة.

يستثنى من هذا التعريف العقوبات المقدمة فقط لغرض ضمان الوصول إلى الأسواق أو الامتثال للترتيبات التجارية. تختلف هذه العقوبات من عدة نواحٍ مهمة: فهي ردود فعل على السياسة والسلوك الاقتصاديين؛ تهدف إلى تغيير السياسة الاقتصادية أو السلوك؛ ويتم تقديمها وفقًا لمجموعة من القواعد الحالية التي تحكم التجارة أو توجهها على الأقل. وتتراوح العقوبات الفعلية عبر الأطياف الاقتصادية والعسكرية والسياسية. اتخذت العقوبات، في أوقات مختلفة، شكل حظر توريد الأسلحة، وتخفيضات المساعدة الأجنبية وقطعها، وقيود الصادرات والواردات، وحظر الأصول وتجميدها، وزيادة التعريفات الجمركية، وخفض حصص الاستيراد، وإلغاء وضع تجارة الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، والتصويت في المنظمات الدولية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، ورفض التأشيرات، وإلغاء الروابط الجوية، وحظر الائتمان والتمويل والاستثمار. وفقا لوزارة الخزانة الامريكية، تضاعفت الأسس القانونية للعقوبات، حيث تنفذ هذه المنظومة من قبل الرئيس أو ممثله المعين الذي يمارس الصلاحيات الموجودة في القوانين الفيدرالية الشاملة. يتم أيضًا تقنين العقوبات الأمريكية ضد الدول الفردية في القوانين العامة التي يقرها الكونجرس ويوقعها الرئيس، ويتم تقديمها من خلال أوامر تنفيذية مقدمة من الرئيس وحده[112]. تتزايد العقوبات نتيجة للتدابير التي تم تمريرها على مستوى الولايات والبلديات في جميع أنحاء الولايات المتحدة[113].

إن التردد الأمريكي في استخدام القوة العسكرية هو دافع آخر لاستخدام استراتيجية العقوبات، لا سيما في تلك الحالات التي لا تعتبر فيها المصالح الأمريكية مهمة بما يكفي لتبرير الخسائر والتكاليف المالية الباهظة. توفر العقوبات بديلاً مرئيًا وأقل تكلفة للتدخل العسكري، وفي نفس الوقت توفر بديلاً لعدم القيام بأي شيء لا يخدم المصلحة الامريكية. يجسد هذا الشعور الدعم المشروط المقدم للعقوبات الاقتصادية من قبل أساقفة أمريكا الكاثوليك: "يمكن للعقوبات أن تقدم بديلاً غير عسكري للخيارات الرهيبة للحرب أو اللامبالاة عند مواجهة العدوان أو الظلم"[114]. وبهذا المعنى، لا تشكل العقوبات مجرد شكل من أشكال الضغط لكنه فعل، يبدو أنه ينطوي على مخاطر وتكلفة أقل (سواء كانت بشرية أو مالية أو معنوية) من استخدام القوة العسكرية.

إن التكرار الكبير الذي تُستخدم به العقوبات هو أيضًا نتيجة للقوة المتزايدة للناخبين ذوي القضية الواحدة في السياسة الأمريكية. يمكن للمجموعات الصغيرة والمنظمة والمركزة أن يكون لها تأثير يتجاوز قوتها الفعلية، خاصة (وكما هو الحال في كثير من الأحيان) عندما لا توجد قوة تعويضية مركزة بشكل متساوٍ. تجادل العديد من الدوائر الانتخابية بأن

---

[111] A Catalog of New U.S. Unilateral Economic Sanctions for Foreign Policy Purposes 199396 (Washington, DC: National Association of Manufacturers, 1997).

[112] See report of the President's Export Council, prepared with the assistance of Don Zarin and Meha Shah, U.S. Unilateral Economic Sanctions: A Review of Existing Sanctions and Their Impacts on U.S. Economic Interests with Recommendations for Policy and Process Improvement, Appendix I, Survey of U.S. Unilateral Economic Sanctions (Washington, DC: The President's Export Council, January 11, 1997).

[113] Paul Blustein, "Thinking Globally, Punishing Locally," Washington Post, May 16, 1997, pp. G12.

[114] *National Conference of Catholic Bishops, "The Harvest of Justice Is Sown in Peace: A Reflection of the National Conference of Bishops on the Tenth Anniversary of The Challenge to Peace" (Washington, DC: United States Catholic Conference, 1994).*

العقوبات ساهمت في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في الماضي - على سبيل المثال، في المساعدة على وضع حد للشيوعية في الاتحاد السوفيتي أو الفصل العنصري في جنوب إفريقيا - ويمكن أن تفعل ذلك مرة أخرى في سياقات مختلفة. يساعد نمو سلطة الكونغرس أيضًا في تفسير انتشار العقوبات الاقتصادية. قسم الدستور سلطة الشؤون الخارجية بين الكونغرس والسلطة التنفيذية، وعلى مدى ربع القرن الماضي كان هناك تحول نحو الكونجرس. وهكذا يتم فرض العقوبات بشكل منتظم من قبل أعضاء الكونجرس - في كثير من الأحيان بناءً على طلب من مجموعة مصالح فردية أو خاصة - من خلال التشريع أو كتعديل على التشريع. يعد الانتشار الأكبر لوسائل الإعلام عاملاً آخر. يمكن أن يؤدي ما يسمى بتأثير CNN إلى زيادة وضوح الرؤية في جميع أنحاء الولايات المتحدة للمشاكل في بلد آخر وتحفيز رغبة الأمريكيين في الاستجابة. توفر العقوبات طريقة شائعة وخالية من التكلفة كليا للقيام بذلك.

على مدى العقد الماضي، شنت الولايات المتحدة نوعًا جديدًا من الحرب المالية، لم يسبق له مثيل في مدى انتشارها وفعاليتها. غالبًا ما تم التقليل من أهمية هذه "الحرب الخفية" أو إساءة فهمها، لكنها لم تعد سرية وأصبحت منذ ذلك الحين مركزية في عقيدة الأمن القومي لأمريكا. في سلسلة من حملات الضغط المالي، ضغطت الولايات المتحدة مالياً وعزلت أعداء أمريكا الرئيسيين في هذه الفترة - كالقاعدة وكوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا، وأضافت الولايات المتحدة الامريكية الى هذه القائمة لبنان وتحديدا حزب الله. بعيدًا عن الاعتماد فقط على العقوبات الكلاسيكية أو الحظر التجاري القديم، فقد تألفت هذه الحملات من مجموعة جديدة من الاستراتيجيات المالية التي تسخر الأنظمة المالية والتجارية الدولية لنبذ الجهات الفاعلة التي تعتبرها الولايات المتحدة جهات "مارقة" وعملت على تقييد تدفقات تمويلها، مما تسبب وفقا للتقديرات الامريكية في ألم حقيقي.

هندس **خوان سي زاراتي**[115] مسار الهجمات ضد من يطلق عليهم "أعداء أمريكا " المستمد من الاليات القادرة على الحرب المالية التي طورتها الولايات المتحدة منذ سنوات. يتم تعريف هذه الحرب من خلال استخدام الأدوات المالية والضغط وقوى السوق للاستفادة من القطاع المصرفي ومصالح القطاع الخاص والشركاء الأجانب من أجل عزل الجهات "المارقة" عن الأنظمة المالية والتجارية الدولية والقضاء على مصادر تمويلها. وفقا للكاتب، بدأت هذه الحقبة الجديدة من الحرب المالية بعد 11 سبتمبر، حيث طورت حكومة الولايات المتحدة هذه التقنيات لاستخدامها ضد من تصنفهم وفقا لسياساتها بالإرهابيين أو الأنظمة المارقة والجهات المالية غير المشروعة. هذه القدرات - التي تقع بين الدبلوماسية الشرسة والحرب المتنقلة - ستصبح بشكل متزايد أدوات الأمن القومي المفضلة، ومن قضايا الأمن الدولي الصعبة التي تواجه الولايات المتحدة، لأنها أدوات لا تخضع لتوافق دولي، فقد ترفض بعض القوى الدولية الحليفة لأمريكا في تفاصيل كثيرة اللجوء الى العقوبات كحل لتحقيق الأهداف وفقا لمصالحها التي قد لا تتوافق مع المصالح الامريكية في عناوين كثيرة.. يعتبر الكاتب انه بات من الممكن للولايات المتحدة أن تطلب من هذه التقنيات مواجهة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأكثر خطورة، من الجماعات الإرهابية والمجرمين الدوليين إلى كوريا الشمالية وإيران. هذه

[115] عن كتاب: "حرب الخزانة: إطلاق العنان لعصر جديد من الحرب المالية خوان سي زاراتي،2013.
TREASURY'S WAR: The Unleashing of a New Era of Financial Warfar
JUAN C. ZARATE/2013.

ليسـت نهاية القصـة - فقد تكيف أعداء أمريكا مع الضـغوط، وتعلم المنافسـون للولايات المتحدة كيفية التعامل معها. سـتسـتمر الحرب المالية في التطور بسرـعة - الآن خارج سـيطرة الولايات المتحدة - وقد بدأت تشـكل جزءًا مركزيًا من استراتيجيات الأمن الدولي. هذا هو السبب في أنه من المهم للغاية فهم كيفية تطور هذا النوع من القوة المالية والتأكد من مسألة ان كانت الولايات المتحدة قادرة فعليا على الاستمرار في قيادة هذه الحرب المالية كما خطط لذلك خبراءها.

يعتبر الكاتب أنّ المال يربط العالم - الآن أكثر من أي وقت مضى. فلطالما كان مصدر قوة للدول والشركات والأفراد. ولا يزال شريان الحياة بالنسبة للمنظمات الإرهابية والعصابات الإجرامية والأنظمة المارقة. والمال هو ما يغذي العمليات والنشاطات المختلفة التي تعد تهديدا لمصالح الولايات المتحدة، إنه يدفع الرواتب، ويشتري النفوذ والولاء، ويجعل طموحات القادة ممكنة التحقيق. يخلق المال أيضًا نقاط ضعف. إن الحاجة إلى المال للبقاء والعمل في القرن الحادي والعشرين - سواء في الاقتصادات المحلية أو العالمية - تخلق مسارات مالية لا تكذب وتبعيات يصعب إخفاؤها. في ظل اقتصاد معولم، تتدفق الأموال عبر الحدود بوتيرة خاطفة وبأحجام مذهلة. مع سهولة إجراء مكالمة هاتفية أو لمسة أحد التطبيقات، تتحرك بلايين الدولارات كل يوم بطرق لا تعد ولا تحصى - عبر التحويلات البرقية، والممارسة التقليدية للحوالة، والحقائب المليئة بالنقود. المال هو القاسم المشترك الذي يربط بين الجماعات والمصالح المتباينة - وغالبًا ما يولد شبكات جديدة مريحة تتماشى مع الولايات المتحدة. المال هو عامل التمكين للمتمردين على السياسات الامريكية.

يشير الكاتب بالقول الى أنه "إذا كان بإمكانك قطع تدفقات التمويل عن الجماعات أو الدول المارقة، فيمكنك تقييد قدرتها على العمل وإجبارها على اتخاذ خيارات - ليس فقط قرارات تهم الموازنة، ولكن أيضًا الخيارات الاستراتيجية. فمثلا، ميزانية القاعدة، بالإضافة إلى المدفوعات لعائلات النشطاء المتوفين، تغطي نفقات تدريب المجندين الجدد. كما تتضمن الميزانية الوطنية الإيرانية بندًا محددًا لدعمها للجماعات المقاتلة مثل حزب الله وحماس. تثري كوريا الشمالية قيادتها بالسلع الفاخرة وتستخدم الأموال للحفاظ على النظام الداخلي والولاءات العسكرية والسياسية. أيضا، تستخدم جماعات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم أرباحها لشراء النفوذ والوصول عند المعابر الحدودية وفي أروقة الحكومات ولتوسيع إمبراطورياتهم التجارية. الاستراتيجيات المالية هي أدوات قوية يمكن أن تقيد الأنشطة الحالية لأعدائنا ونطاقهم الاستراتيجي. نعم، قد يكلف تفجير انتحاري واحد منظمة إرهابية أقل من 1000 دولار، ولكن إذا لم تتمكن تلك المنظمة من دفع تكاليف كل التدريب المعقد الذي تريده، فلن تتمكن من الحفاظ على تحالفاتها الدولية بشكل كافٍ، ولا يمكنها تطوير جميع البرامج والعمليات التي تتخيلها، فعندئذ تكون نهايتها وسيكون التأثير محدودًا. بعبارات متطرفة، يمكننا تغيير سلوك العدو من خلال التأثير على النتيجة النهائية. أدركت مجموعة صغيرة منا داخل وزارة الخزانة الأمريكية ومناطق أخرى في الحكومة الأمريكية هذا الضعف الاستراتيجي لأعداء أمريكا بعد 11 سبتمبر. لقد نظرنا إلى ساحة المعركة العالمية من منظور الدولارات واليورو والريال، ورأينا المال على أنه أعظم أصولنا وأكبر نقطة ضعف لأعدائنا. لمتابعة هذه الفكرة، بدأنا في ابتكار وسائل لاستخدام الأموال كسلاح ضد الإرهابيين والأنظمة المارقة والجهات المالية غير المشروعة. نتيجة لذلك، نحن نعيش الآن في حقبة جديدة من الحرب المالية. إن القدرة على تقويض وتعطيل التدفقات المالية وشبكات أعدائنا أعطت الولايات المتحدة نوعًا مختلفًا من النفوذ الاستراتيجي."

من هذا المنطلق، يبرز دور وزارة الخزانة الامريكية في هندسة الحرب المالية (العقوبات) ووضع الاستراتيجيات المناسبة لكيفية لاستخدامها وتوظيفها لتحقيق الأهداف المطلوبة.

1. دور وزارة الخزانة في هندسة الحرب المالية وتطويرها:

تم تصميم الإستراتيجيات في وزارة الخزانة من قبل **مجموعة من المسؤولين**[116] الذين هندسوا هذا النوع الجديد من القوة المالية، مع مهمة واضحة لتجديد طريقة استخدام الأدوات المالية. وعملوا أيضًا على إحياء وزارة الخزانة التي كانت تكافح من أجل أن تظل ذات صلة بقضايا الأمن القومي. من أحشاء وزارة الخزانة الضعيفة، تصور المتمردون البيروقراطيون مشهدًا جديدًا للأمن القومي يمكن فيه حث القطاع الخاص على عزل الجهات المارقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية. يقول خوان سي زاراتي" لقد تصورنا يومًا تصبح فيه وزارة الخزانة مركزية لمناقشات الأمن القومي الأساسية، وهذا بالضبط ما حدث". يقول خوان " لقد تشرفت بأن أكون جزءًا من فريق الخزانة هذا وأن ألعب دورًا في تشكيل وتنفيذ هذه الاستراتيجيات. لاحقًا، من منصبي الخاص كنائب مستشار الأمن القومي، ساعدت زملائي في وزارة الخزانة على نشر هذه الصلاحيات، وشهدنا معًا نمو دور الخزانة حيث أصبحت خبرتها وتأثيرها ذا أهمية متزايدة للأمن القومي."

أصبحت مهمة وزارة الخزانة، العثور على البطن المالي الناعم لأعداء أمريكا كما يدعون. أصبحت هذه الاستراتيجيات المالية لا غنى عنها لاستهداف وعزل الأنظمة في كوريا الشمالية وسوريا وإيران وغيرها من الجهات التي هددت الأمن القومي للولايات المتحدة وانخرطت في السلوك المعادي للسياسات الامريكية. يقول خوان "لا يزال هذا النهج محوريًا لأمننا القومي حتى يومنا هذا. لقد أعدنا تعريف الطريقة التي تنخرط بها حكومة الولايات المتحدة في الحرب المالية، وأعدنا في هذه العملية بشكل أساسي تشكيل دور وزارة الخزانة الأمريكية نفسها." كما يضيف، "لقد نجحنا في صياغة واستخدام هذه الاستراتيجيات خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، ولكن منذ تغيير الإدارات، واصل الرئيس باراك أوباما وفريقه الاعتماد بشكل كبير على هذا النوع من الحرب المالية. لا يزال العالم يواجه تحديات من الدول والشبكات والجهات الفاعلة المعادية للسياسات الامريكية، ولكن يوجد الآن نظام دولي متطور لاستخدام المعلومات المالية والسلطة والإقناع لعزل المحتالين عن النظام المالي المشروع. على الرغم من أن هذا النوع من الحرب وحده لا يمكن أن يحل القضايا ذات الاهتمام الأعمق بالأمن القومي، فإن هذا النموذج القائم على القطاع الخاص يمنح الولايات المتحدة وحلفائها الأدوات والنفوذ الذي يحتاجون إليه للتأثير على الجهات الفاعلة المارقة ومصالحهم."

يشير خوان زاراتي الى أنه " غالبًا ما كان دور الخزانة ونطاق سلطاتها وفعالية استراتيجياتها غير مرئي وسط العلامات الأكثر وضوحًا للحرب العالمية على الإرهاب. عندما غادرت وزارة الخزانة في عام 2005 للانضمام إلى مجلس الأمن القومي، أجريت محادثة مع مسؤول كبير في البنتاغون أشار إلى أن **وزارة الخزانة يجب أن تشارك في المعركة العالمية**، بالاجتماع مع نظرائها الأجانب والحث على اتخاذ إجراءات مالية منسقة ضد أعداء أمريكا. لقد اندهشت من التعليقات، لأنني أعرف ما الذي تفعله وزارة الخزانة، لأنها كانت بالفعل في حالة حرب. لكن هذا كان نوعًا جديدًا من الحرب - ليس

[116] Jimmy Gurulé, Juan C. Zarate، TREASURY'S WAR: The Unleashing of a New Era of Financial Warfar JUAN C. ZARATE/2013.

"الصدمة والرعب"، ولكنه **أشبه بتمرد مالي زاحف**. لقد كانت "حرب خفية" تهدف إلى تقييد شريان الحياة المالي لأعدائنا. وكنا ننجح."

يشرح خوان زاراتي في كتابه، كيف ولماذا عملت هذه القوة وما يجب فعله للحفاظ عليها في المستقبل. كما أنه يحذر من الدول المنافسة مثل الصين، أو الشبكات العابرة للحدود الوطنية، التي قد تستخدم دروس السنوات العشر الماضية لشن معارك مالية ضد الولايات المتحدة. سيستمرّ العهد الجديد من الحرب المالية الذي بدأ بعد 11 سبتمبر في التطور في المستقبل المنظور. لقد سمح عصر العولمة ومركزية القوة المالية الأمريكية وتأثيرها بنهج جديد. وبهذا المعنى، لم يكن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مخطئًا عندما صرّح " لقد كانت هناك بالفعل حرب خفية ضربت قلب أعداء أمريكا - حرب تم توسيعها واستمرارها حتى يومنا هذا على جبهات متعددة حول العالم. هذه حرب الخزانة."

2. تاريخ استخدام أساليب الضغط الاقتصادي والعقوبات:

مع تغير طبيعة الصراع والعلاقات الدولية، استمر استخدام العقوبات والضغط المالي في التطور:

- بعد الحرب العالمية الأولى، أنشأت القوى الكبرى عصبة الأمم لتنظيم الشؤون الدولية. حدد ميثاق عصبة الأمم بشكل رسمي استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة لتجنب الصراع، مما يشير إلى موافقة المجتمع الدولي على هذه الأساليب لتغيير سلوك الدولة. لسوء الحظ، لم تكن العقوبات الاقتصادية كافية لمنع الحرب في أوروبا فحسب، بل ربما زادت بالفعل من احتمالية نشوب الحروب. طالب المنتصرون في الحرب العالمية الأولى بمقادير كبيرة من التعويضات من الخاسرين، وأفلسوا البعض وساهموا في إحباط واسع النطاق في ألمانيا ربما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية قومية متطرفة.
- خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، استخدمت الولايات المتحدة العقوبات ضد اليابان بسبب توسع النفوذ الياباني في جميع أنحاء شرق آسيا، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على تصدير وقود الطائرات والحديد والصلب إلى اليابان في عام 1940. وفي يوليو 1941، ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك، حيث جمدت الأصول اليابانية وفرضت قيودًا على الترخيص في التجارة مع اليابان. قبل أسبوع واحد فقط من الهجوم الياباني على بيرل هاربور، أشار السفير الياباني لدى الولايات المتحدة، لنظيره الأمريكي، "يعتقد الشعب الياباني أن الإجراءات الاقتصادية هي سلاح حرب أكثر فعالية من الإجراءات العسكرية. . .. إنهم يتعرضون لضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة للاستسلام للموقف الأمريكي. و [يعتقدون] أنه من الأفضل القتال بدلاً من الانصياع للضغط".
- بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة ليس فقط لاستخدامها ضد الأعداء، ولكن لإقناع الحلفاء أيضًا. سعيًا منها لكبح جماح الحلفاء الثلاثة للولايات المتحدة، هددت إدارة أيزنهاور بوقف المساعدات المالية الأمريكية وإمدادات النفط، محذرة بريطانيا من إمكانية التهافت على الجنيه. وأجبرتهم العقوبات المقترحة على الاستسلام، وسحبت بريطانيا وفرنسا، وإسرائيل في نهاية المطاف، قواتهما.
- في عام 1960، فرضت الولايات المتحدة حصارًا على كوبا. أصبح هذا الحصار شبه كامل في فبراير 1962 ردًا على تأميم الممتلكات الأمريكية من قبل السلطات الكوبية. استمرت العقوبات المفروضة على النشاط الاقتصادي

والتجاري الكوبي بالكامل لمدة ثلاثة عقود، وفي التسعينيات قام الرئيس بيل كلينتون بتوسيع الحظر التجاري من خلال استهداف القطاع الخاص، مصدر المساعدة للحكومات الكوبية المستقبلية المحتملة وكذلك من خلال فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتاجر مع كوبا (على الرغم من أنه سمح بتوفير السلع البشرية في عام 2000).

- بحلول نهاية القرن العشرين، تم تطبيق عقوبات واسعة ضد بعض البلدان، مثل جنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري وعراق صدام حسين، وليبيا معمر القذافي، كوسيلة للتعبير عن الازدراء الدولي ومحاولة تغيير سلوك بلد ما. لقد عملت الولايات المتحدة على تقييد قدرة تلك البلدان على الحصول على السلع والخدمات، والاستفادة من العزلة التجارية لتغيير سياساتها. على الرغم من أن هذه الاستراتيجيات شملت عددًا أكبر من البلدان، فقد اتبعت النمط الكلاسيكي المتمثل في فرض الدول عقوبات ضد بعضها البعض. قاموا بتحديث فكرة الحصار وتعطيل الطرق التجارية لعصر حديث - إدخال إصدارات جديدة من العقوبة لمراعاة التجارة الدولية والتمويل الذي كان له تأثير عزل اقتصاد البلد.
- بحلول منتصف التسعينيات، كان هناك شعور متزايد بأن العقوبات الواسعة قد أدت إلى نتائج عكسية. بدت الأنظمة المنعزلة وفقا لخوان زاراتي" مستعدة تمامًا للسماح لسكانها الضعفاء بالفعل بتحمل المعاناة، وغالبًا ما استخدمت العقوبات كدعاية لإدانة المجتمع الدولي ومهاجمته واتهامه بإفقار الشعوب. وهددت هذه العقوبات أيضًا بأن تصبح وسيلة للأنظمة الراسخة وأعوانها لإثراء أنفسهم بسهولة أكبر. إن السيطرة على التجارة المسموح بها والثغرات في العقوبات سمحت لهم بالاستفادة على حساب سكانهم. وقد ظهر ذلك بوضوح في برنامج العقوبات العراقي حتى عام 2003، حيث أعطت الإعفاءات الإنسانية، مثل تلك المنصوص عليها في برنامج النفط مقابل الغذاء، النظام الحاكم فرصة للربح. ونتيجة لذلك، بدأ المجتمع الدولي يفقد الثقة في فكرة أن العقوبات كما هي مطبقة تقليديا يمكن استخدامها بشكل فعال. يبدو أن أحد الحلول هو الابتعاد عن العقوبات الواسعة إلى تلك التي تستهدف الأفراد. استخدمت إدارة كلينتون العقوبات الاقتصادية للضغط على صربيا من عام 1993 حتى عام 1995، واستهدفت على وجه التحديد زعيم صربيا سلوبودان ميلوسيفيتش. من خلال الاستيلاء على أصول ميلوسوفيتش الموجودة في الولايات المتحدة، حيث تمكنت الولايات المتحدة من زيادة الضغط المالي على شبكة الدعم التابعة لحكومته."
- في عام 1995، بعد الضغط على صربيا، وسعت إدارة كلينتون بشكل كبير استخدام العقوبات الموجهة ضد الأفراد والشركات المرتبطة بالمخدرات في كولومبيا وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينية. بدأ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة (OFAC)، المسؤول عن تنفيذ جميع برامج العقوبات الأمريكية، في استهداف مئات الأفراد والشركات والممتلكات المرتبطة بها التي خضعت لتجميد الأصول وإبعادها عن النظام المالي الأمريكي. توقفت البنوك ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية عن ممارسة الأعمال التجارية تمامًا مع الأفراد الذين وصفهم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأنهم "مواطنين معينين" (SDNs)، بما في ذلك تجار المخدرات. أولئك الذين ظهروا فيما أصبح يعرف باسم "لا ليستا كلينتون" تعرضوا لعقوبة إعدام مالية افتراضية. أدركت البنوك بوضوح أنه من الأفضل الاستمرار في ممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة بدلاً من المخاطرة بممارسة الأعمال التجارية مع أطراف معينة. كما استخدمت إدارة كلينتون

مرتين أوامر تنفيذية لتسمية المنظمات الإرهابية، مثل الجماعات الفلسطينية، وحزب الله، والقاعدة، وقادتها، وتجميد الأصول ومنع المواطنين والشركات الأمريكية من التعامل معها.

لقد أتاحت العقوبات التي تم فرضها في التسعينيات فرصًا جديدة لتركيز الضغط المالي على أهداف محددة. ومع ذلك، وعلى الرغم من إخفاقاتها، استمرت العقوبات الواسعة في كونها الأداة المهيمنة. إلا أنه لا تزال هناك شكوك ومخاوف بشأن الفعالية الشاملة واستدامة العقوبات كأداة دولية لفن الحكم.

- بعد 11 سبتمبر 2001، أطلقت الولايات المتحدة حملة لمكافحة تمويل الإرهاب أعادت تشكيل طبيعة الحرب المالية. شنت وزارة الخزانة هجوماً شاملاً، مستخدمة كل أداة في صندوق أدواتها لتعطيل، وتفكيك، وردع تدفقات التمويل غير المشروع في جميع أنحاء العالم. العقوبات "الذكية" في أواخر التسعينيات والتي استهدفت القادة المارقين والكيانات التي سيطروا عليها، تم وضعها لاستهداف شبكة القاعدة وطالبان وأي شخص يقدم الدعم المالي لأي جزء من تلك الشبكة.

كانت هناك ثلاثة مواضيع أساسية تحدد هذه الحملة التي شكلت البيئة وتطور القوة المالية بعد 11 سبتمبر:

3. توسيع النظام الدولي لمكافحة غسل الأموال.
4. تطوير الأدوات المالية والاستخبارات الموجهة بشكل خاص للتعامل مع قضايا الأمن القومي الواسع.
5. نمو الاستراتيجيات القائمة على فهم جديد لمركزية كل من النظام المالي الدولي والقطاع الخاص للتهديدات عبر الوطنية والقضايا المتعلقة بالأمن القومي.

أعادت هذه البيئة تشكيل الطرق التي عمل بها الفاعلون الرئيسيون - أي البنوك - في عالم ما بعد 11 سبتمبر.

3. الاستراتيجية الامريكية المفروضة على الدول والحكومات:

- الاعتماد على نظام مكافحة غسيل الأموال بشن حملة شاملة للتأكد من أن الأموال المخصصة للجماعات الإرهابية مثل القاعدة، لا تتحرك في شريان النظام المالي الدولي. أعاد هذا التركيز تشكيل المشهد المالي الدولي إلى الأبد، وقدم نموذجًا جديدًا يمكن للحكومات استخدامه لمهاجمة الإرهابيين والمجرمين والدول المارقة. لقد كان نموذجًا متجذرًا في حرمان الجهات المالية المارقة من الوصول إلى النظام المالي الدولي من خلال الاستفادة من نفور القطاع الخاص من التعامل مع الإرهابيين.
- نفذت الحكومات ووسعت اللوائح والممارسات العالمية لمكافحة غسيل الأموال على أساس مبادئ الشفافية المالية، وتبادل المعلومات، والعناية الواجبة.
- تطبيق مبادئ جديدة لإعداد التقارير وتبادل المعلومات على قطاعات جديدة من المجتمع المالي المحلي والدولي مثل شركات التأمين والوسطاء والتجار في المعادن والأحجار الكريمة وشركات خدمات الأموال والحوالات (الحوالة هي مؤسسة قائمة على الثقة في آلية تحويل الأموال).
- التركيز بشكل مباشر على سلوك المؤسسات المالية بدلاً من التركيز على إطار العقوبات الكلاسيكي في الماضي.

- في هذا النهج الجديد، قرارات السياسات الحكومية ليست مقنعة تقريبًا مثل حساب الامتثال القائم على المخاطر للمؤسسات المالية.
- بالنسبة للبنوك والخدمات وشركات التأمين، لا توجد فوائد لتسهيل المعاملات غير المشروعة التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التنظيمية وتكاليف السمعة إذا تم الكشف عنها. الخطر ببساطة مرتفع للغاية.

سمحت البيئة العالمية بالاستخدام المكثف والمتسارع للأدوات المالية، والإقناع، والحرب لمهاجمة التهديدات غير المتكافئة والعابرة للحدود.

- يتم تعريف اقتصاد القرن الحادي والعشرين من خلال العولمة والترابط العميق للنظام المالي - كما رأينا في عدوى الأزمات المالية مثل الركود العظيم في عام 2008.
- ظلت الولايات المتحدة المركز المالي الرئيسي في العالم، مع القيمة المتأصلة في الوصول إلى النظام المالي الأمريكي والحصول على تصريح منه. يعمل الدولار كعملة احتياطية عالمية وعملة مفضلة للتجارة الدولية، وظلت نيويورك عاصمة مالية أساسية ومركزًا لمعاملات المقاصة بالدولار. مع هذا التركيز للقوة المالية والتجارية تأتي القدرة على ممارسة الوصول إلى الأسواق الأمريكية والبنوك الأمريكية والدولار الأمريكي كأسلحة مالية.
- الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة لتتبع وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة - ولا سيما تمويل الإرهاب - تم منحها قوة أكبر ومدى أكبر بعد 11 سبتمبر.
- أدى الاستخدام الأكثر عدوانية وتوجيهًا لهذه الأدوات إلى تضخيم تأثيرها وعمل على تهيئة البيئة، مما يجعل الأمر أكثر خطورة على الفاعلين الماليين للقيام بأعمال مع العملاء المشتبه بهم.
- ركزت الحملة على اكتشاف التدفقات المالية غير المشروعة واستخدام هذه المعلومات لمصلحة أعداء أمريكا كما يقرّ خبراءها.
- ركزت المجتمعات العسكرية والاستخباراتية اهتمامها وجهود جمعها على مصادر تمويل العدو وشبكات الدعم. استخدمت وزارة الخزانة العقوبات المستهدفة، والضغط التنظيمي، والإقناع المالي على مستوى العالم لعزل الجهات المالية المارقة.
- ضرب البنوك والمؤسسات لفشلها في تحديد أو ضبط النشاط المالي غير المشروع أو الفشل في إنشاء أنظمة فعالة لمكافحة غسيل الأموال.

استفادت الولايات المتحدة من مجموعة الأدوات بأكملها، ونفور النظام المصرفي الدولي والبيئة التجارية من رأس المال غير المشروع، لصياغة طريقة جديدة لشن حرب مالية.

أوجد هذا النموذج حلقة جيدة من العزلة الذاتية من قبل الفاعلين الماليين المشتبه بهم. وكلما زاد عزلة الجهات الفاعلة المارقة، زادت احتمالية مشاركتها في أنشطة مالية مراوغة ومشبوهة لتجنب التدقيق، وكلما وجدت نفسها مستبعدة من الشبكات المالية.

يشير خوان زاراتي الى انّ حملة وزارة الخزانة تركّز على:

- الوجود الكلي للقطاع المالي في النظام الاقتصادي الدولي.
- النشاط المالي - الحسابات المصرفية والتحويلات البرقية وخطابات الاعتماد.
- القطاع الخاص وتحديدا البنوك:

✓ أدرك الخبراء في وزارة الخزانة، أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص - البنوك - يمكن أن تؤدي إلى عزل الكيانات المارقة بشكل أكثر فاعلية من الحكومات - استنادًا بشكل أساسي إلى اهتماماتهم ورغباتهم لتجنب الأعمال غير الضرورية والمخاطر المتعلقة بالسمعة.

✓ أصبح المجتمع المصرفي الدولي شديد الحساسية للمخاطر التجارية المرتبطة بالنشاط المالي غير المشروع واتخذ خطوات مهمة لمنعه من دخول مؤسساته.

✓ بصفتهم الحراس الأساسيين لجميع طرق التجارة الدولية ورؤوس الأموال، حفزت البنوك، حتى بدون تفويضات أو متطلبات حكومية صريحة، الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على الابتعاد عن العلاقات التجارية المشكوك فيها.

✓ إن تصرفات المشاركين الشرعيين من المجتمع المالي الدولي تستند إلى مصالحهم التجارية الخاصة، وعندما يبدو أن الحكومات تعزل الجهات المالية المارقة، فإن البنوك ستنسجم مع الأمر.

✓ أصبحت السمعة والنزاهة المؤسسية المتصورة سلعًا ثمينة في حسابات القطاع الخاص بعد 11 سبتمبر. استفادت حملات وزارة الخزانة الامريكية من قوة هذا النوع من مخاطر السمعة.

استخدمت وزارة الخزانة ووزارات المالية والبنوك المركزية والمنظمون الماليون في جميع أنحاء العالم أدواتهم غير التقليدية ونفوذهم لأغراض الأمن القومي الأوسع.

✓ أصبحت الأرثوذكسية القديمة للعقوبات الأحادية مقابل العقوبات المتعددة الأطراف غير ذات صلة - كان السؤال الاستراتيجي بدلاً من ذلك حول كيفية تضخيم أو مزامنة آثار الضغط المالي مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك الدول والمؤسسات الدولية والبنوك والجهات الفاعلة التجارية الأخرى.

✓ الجهات الفاعلة عبر الوطنية من غير الدول والأنظمة مرتبطة بالنظام المالي العالمي بغض النظر عن الموقع أو الانعزالية. الأموال القذرة تتدفق في نهاية المطاف عبر الحدود.

✓ في هذه البيئة، تمتلك البنوك، باعتبارها الشرايين المركزية للنظام المالي الدولي، أنظمة بيئية خاصة بها، مع توقعات وعقوبات تنظيمية ثابتة ووظيفة روتينية للحراسة.

✓ نشأت هذه العلامة التجارية الجديدة للقوة المالية من خلال التصميم والضرورة. لقد أدركنا الاحتمالات التي قدمتها هذه البيئة الجديدة لإعادة تشكيل الطريقة التي تستخدم بها الولايات المتحدة نفوذها المالي لتعزيز أمنها القومي.

- ✓ ركزت الاستراتيجيات التي نتجت عن ذلك بشكل مباشر على حماية النظام المالي الدولي الأوسع واستخدام الأدوات المالية للضغط على المؤسسات المالية المشروعة لرفض التعامل مع الجهات المالية المارقة وغير المشروعة.
- ✓ أصبحت العقوبات الاقتصادية والنفوذ المالي الآن أدوات الأمن القومي المختارة عندما لا تثبت الدبلوماسية أو القوة العسكرية فعاليتها أو إمكانها.
- ✓ أصبحت أداة فن الحكم هذه مهمة للغاية في إجبار وتقييد سلوك الشبكات غير الحكومية والأنظمة المتمردة والتي غالبًا ما تبدو بعيدة عن متناول سلطة الحكومة الكلاسيكية أو نفوذها.

الفاعلين المستهدفين يتأقلمون بالفعل مع هذا النوع من الضغط المالي. إنها مسألة وقت فقط حتى يستخدم المنافسون للولايات المتحدة الامريكية دروس العقد الماضي لشن معارك مالية خاصة بهم - خاصة ضد الولايات المتحدة.

- ✓ الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن القدرة على استخدام هذه القوى يمكن أن تتضاءل مع تغير المشهد الاقتصادي.
- ✓ تنبع قوة الخزانة في نهاية المطاف من قدرة الولايات المتحدة على استخدام قوتها المالية بتأثير عالمي.
- ✓ هذه القدرة، بدورها، مستمدة من مركزية واستقرار نيويورك كمركز مالي عالمي، وأهمية الدولار كعملة احتياطية، وتأثيرات إثبات أي خطوات تنظيمية أو غير ذلك تتخذها الدولة.
- ✓ إذا فقد الاقتصاد الأمريكي هيمنته، أو ضعف الدولار بدرجة كافية، فقد تتضاءل القدرة الامريكية على شن حرب مالية.
- ✓ من الضروري أن يفهم صانعو السياسات والأمريكيون العاديون ما هو على المحك وكيف تطورت هذه **العلامة التجارية الجديدة من الحرب المالية.**

أطلق فريق صغير في وزارة الخزانة، بالتنسيق مع أجزاء أخرى من حكومة الولايات المتحدة والقطاع الخاص، العنان لهذه الحقبة الجديدة من الحرب المالية - كيف تشكلت، ولماذا أصبحت مهمة جدًا للأمن القومي للولايات المتحدة، وكيف سيستمر تشكيله من خلال المشهد الاقتصادي والأمني الدولي المتغير. أدركت هذه المجموعة من المسؤولين والعاملين أن العالم كان يدخل بيئة مالية وسياسية جديدة واستفاد من الإمكانات التي سبقها. لقد صمم خبراء وزارة الخزانة الامريكية، استراتيجيات استخدمت الإقناع المالي والأدوات المالية لمهاجمة أكبر نقاط الضعف لمن تسميهم أعداء امريكا، ونشر هؤلاء الخبراء، حملات مالية خفية ضد مجموعة من أخطر أعداء أمريكا بما في ذلك القاعدة وكوريا الشمالية وإيران. والهدف هو تقويض البنى التحتية المالية لهؤلاء "الأعداء".

يعتبر خبراء وزارة الخزانة أنهم استطاعوا طيلة هذه السنوات، أن يستخدموا كل الأدوات المالية التي يملكونها وأن يعيدوا تحديد طبيعة الحرب المالية، وكذلك دور وزارة الخزانة الأمريكية في الأمن القومي. وهم يقرّون أنهم نجحوا في فعل ذلك دون إطلاق رصاصة.

4. الدروس المستفادة من استخدام القوة المالية

يضع خوان زاراتي جملة من النقاط المتعلقة بالدروس المستفادة من استخدام القوة المالية: فقد أصبح استخدام القوة والنفوذ الماليين أداة مقبولة ومركزية لحماية وإبراز مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. في كل يوم تقريبًا، تستخدم الحكومة الأمريكية شكلاً من أشكال الضغط المالي - العقوبات، والإقناع المالي والدبلوماسي، والضغط التنظيمي، أو المقاضاة - لمعالجة القضايا في كل ركن من أركان العالم - من الإرهاب في الشرق الأوسط إلى حروب المخدرات في المكسيك أو تهريب البشر في آسيا. أصبح استخدام العزلة المالية كأداة أساسية للأمن القومي راسخًا بعمق في ممارسات الحكومات الغربية. لكن لن تظل هذه الأدوات والاستراتيجيات الولاية الوحيدة للغرب لفترة أطول. مع تغير العالم، يجب الانتباه لعدد من الدروس الرئيسية من استخدام هذه القوى بحسب خوان زاراتي:

- **رعاية النظام المالي**

- إن الأساليب المالية التي طورتها وزارة الخزانة الأمريكية على مدى العقد الماضي يجب أن يتم الاعتناء بها بحذر إذا كان لها أن تحتفظ بسلطتها. تعتمد فعاليتها في نهاية المطاف على نظام مالي وتنظيمي ودبلوماسي عالمي يرفض السلوك المالي "المارق". يجب أن تحدد تلك البيئة بوضوح شرعية النشاط المالي وقواعد الطريق - مع مكافآت على المشاركة والامتثال في النظام الشرعي والعقاب والعزلة المضمونة للتواطؤ مع المحتالين الدوليين.
- يجب أن يظل السلوك غير القانوني أو المشتبه فيه هو الدافع الأساسي للانتباه والعزلة. على الرغم من أن الإقناع المالي قد يبدو أداة محيرة وقوية لتحقيق دوافع سياسية أو دبلوماسية، إلا أن فعاليته ستتضاءل بشكل كبير إذا كانت الأهداف الدبلوماسية لها الأسبقية على الدوافع القائمة على السلوك. ولا ينبغي الإفراط في استخدام الأدوات المالية. هذا الشكل المعيّن من القوة المالية ليس حلاً سحريًا لكل مشكلة أمن قومي تواجهها الولايات المتحدة، ولا ينبغي أن تصبح سياسة الاختيار الانعكاسية في شكلها المتطرف في غياب الحلول الأخرى. يجب أن يُنظر إليه على أنه عنصر أساسي لخلق الرافعة وتشكيل البيئة، ولكن يتم استخدامه بالتنسيق مع أشكال أخرى من الضغط والتأثير.
- تعتمد هذه القوة على القيادة الأمريكية المستمرة، ومركزية الولايات المتحدة كمركز مالي، مع الحفاظ على الدولار باعتباره العملة الاحتياطية المفضلة في العالم. في الوقت نفسه، يتم استخدام القوة بشكل أفضل عند استخدامها مع الأدوات الأخرى. وهذا يعتمد بشكل أساسي على النفور من المخاطرة وحسابات الأعمال للقطاع الخاص المشروع ومصداقية الإقناع المالي الذي تمارسه وزارة الخزانة الأمريكية والسلطات الأخرى ذات الصلة.
- النظام البيئي الذي يسمح بهذا الشكل من الحرب المالية والعزلة مرن لكنه هش. إن العزلة القسرية لعدد متزايد من الجهات الفاعلة - وميل القطاع الخاص إلى رفض ممارسة الأعمال التجارية في القطاعات والسلطات القضائية المعرضة للخطر ومع الجهات الفاعلة المشبوهة - يزيد من إمكانية الوصول إلى نقطة تحول حيث تبدأ فعالية هذه الأدوات في التضاؤل. هذا هو الحال بشكل خاص عندما يتم استخدام

العقوبات واللوائح المالية لمعالجة مجموعة متنوعة من المشاكل والمخاوف الدبلوماسية والسياسية - مثل تهريب البشر، وعمالة الأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان.

- مع التهديد بفرض عقوبات مالية، والازدراء العام، وتآكل سمعة التعامل مع الجهات الفاعلة المشبوهة، يخرج الفاعلون الماليون الشرعيون - مثل البنوك الدولية الكبرى - من الأسواق الإشكالية، و "يسخرون" من عملياتهم. وهذا يثير مخاوف من أن الجهات المالية الأقل مصداقية أو الأقل دقة ستتدخل لملء الفراغ. بالنسبة للسلطات، قد يترتب على ذلك فقدان محتمل للرؤية حيث تصبح أنواع معينة من النشاط المالي أكثر ضبابية ويصعب اكتشافها بالنسبة للبنوك، وقد يعني ذلك ضغوطًا أكبر للتخلي عن شرائح معينة من السكان أو مناطق من العالم. لقد رأينا هذا يحدث بالفعل. بدأت البنوك التي تعرضت لصدمة بسبب إجراءات الإنفاذ والتسويات العامة المؤلمة في الخروج من الأسواق وخطوط الأعمال بالجملة؛ تكافح بعض شركات الخدمات المالية في أمريكا الشمالية لإيجاد علاقات مصرفية مع البنوك الكبرى؛ وهناك سفارات لا تزال تكافح من أجل الاحتفاظ بحسابات مصرفية في أماكن مثل الولايات المتحدة وسويسرا. وقد ظهر توتر متأصل وديناميكي بين عزل السلوك المشبوه عن النظام المالي الرسمي ودمج المزيد من العالم في النظام المالي الرسمي.
- يجب الموازنة بين المبدأ الأساسي لعزل الجهات الفاعلة ونفيها عن النظام المالي الشرعي والحاجة إلى ضمان إمكانية الاستيلاء على الجهات الفاعلة المارقة والتأثر بالنظام المالي المشروع. كما أن التقنيات الجديدة والأساليب المبتكرة للتكيف مع العقوبات أو التهرب منها سوف تربك جهود الولايات المتحدة لتطبيق الأدوات الكلاسيكية للإقناع المالي. سيستمر هؤلاء المحتالون الماليون ذوو النفوذ والموارد الكافية للقيام بذلك في شراء الوصول إلى المعاملات العالمية وتطوير وسائل بديلة للمشاركة. وستتحمل بعض المؤسسات المالية مخاطر غير مبررة، وتفتح أبواب النظام المالي الدولي للاشتباه في الجهات الفاعلة، ودفع الثمن.
- يجب أن تتطور الحرب المالية لتشمل سياسة واستراتيجية شمولية صريحة. ستعمل هذه الاستراتيجية الشمولية على تحقيق عدد من الغايات الإيجابية، مما يضمن أن المناطق المتخلفة من العالم والمناطق التي تشهد صراعًا يتم تمويلها من قبل جهات مالية شرعية، وأن المراكز المصرفية في المناطق النامية قد أُدرجت في الأنظمة المالية ذات الصلة لمكافحة غسل الأموال والفساد الموجودة بالفعل.
- من خلال توسيع مفهوم "البنك الصديق" ومفهوم الحوار مع القطاع الخاص، من شأن البنوك القائمة أن تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المحلية.
- الاستبعاد والاندماج في النظام المالي يمثلان وجهين لعملة واحدة لمستقبل الحرب المالية.

- **التنبؤ عند استخدام القوة المالية**

- لقد كشف استخدام هذا النوع من القوة المالية - وخاصة تركيزها على تدفقات الأموال القذرة - عن بعض قضايا السياسة الأساسية ومهد الطريق لأساليب جديدة للتفكير في الأمن القومي.

- يستمر استخدام الاستخبارات المالية في الكشف عن روابط وارتباطات بين "أعداء أمريكا"، ووضع مبدأ "تتبع الأموال" وتحليل الشبكة المالية، لكشف التهديدات الناشئة ونقاط ضعف العدو.

أثارت عملية تصنيف وزارة الخزانة - بمكوّنها العام "الاسم والعار" وآلياتها المستخدمة لضمان العزلة المالية الدولية - أسئلة صعبة وأساسية تتعلق بمضمون الأمن القومي. كما لوحظ في الفصل الثالث من كتاب خوان زاراتي، فإن مسألة كيفية التعامل مع الدعم السعودي لبعض القضايا والمنظمات الوهابية المشبوهة، والروابط التاريخية لتلك المنظمات بالمجاهدين العرب، جاء من خلال عملية التصنيف. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مناقشات جديدة ولا تزال ذات صلة، بما في ذلك كيفية التعامل مع المنظمات التي تجمع الأموال وتدعو إلى استخدام مفجرين منفصلين، مثل جماعة الإخوان المسلمين.

- **التأثير العالي:**

كشفت حملات الضغط المالي عن فرص الدبلوماسية المالية، حيث لم تجد البلدان والقطاع الخاص في كثير من الأحيان صعوبة في التعاون ضد تمويل الإرهاب أو تدفقات التمويل غير المشروعة لأنها تمثل شكلاً أكثر ليونة وأكثر قدرة على الإدارة لمكافحة التهديدات عبر الوطنية من الأساليب الأخرى. بالنسبة للعديد من البلدان، كان تجميد الحسابات المصرفية أو الاستيلاء على الأموال النقدية عند الحدود طريقة أكثر قبولا لمحاربة الإرهاب من إرسال القوات إلى مناطق الحرب. كشفت الدبلوماسية المالية أيضًا عن مجتمعات جديدة من الفاعلين - من وزارات المالية والبنوك إلى خبراء مكافحة غسل الأموال والتي، إذا تم تعزيزها بشكل صحيح، يمكن أن تؤثر على الأمن الدولي.

- **من الاستراتيجية المالية إلى الضغط الاستراتيجي**

ربما يكون الدرس الأكثر أهمية من استخدام هذا النوع من القوة المالية هو الاستفادة من القوة في القرن الحادي والعشرين. إن ما جعل هذا النوع من الحرب المالية مختلفًا عن العقوبات التقليدية وأكثر فاعلية منها هو أننا استغلينا مصالح وحسابات القطاع الخاص لعزل الجهات المالية غير النزيهة. لم يكن المجتمع المصرفي جزءًا ثانويًا من القوة الأمريكية، ولكنه كان جزءًا أساسيًا ومركزًا منها. كانت المجازفة إذن تتمثل في مواءمة مخاوف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بشأن مخاطر السمعة ونتائجها النهائية مع مقتضيات الأمن القومي الأمريكي. هذا هو السبب في أن الاجتماعات مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك أصبحت في الغالب أكثر أهمية من الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين. كانت رؤيتنا الرئيسية تتمثل في إدراك أنه يمكن حث المؤسسات المالية على إغلاق أبواب النظام المالي.

في عالم مترابط بشكل متزايد، حيث ترتبط التجارة والتمويل والسفر والاتصالات بشكل أساسي، فإن الجهات الفاعلة والأنظمة الشبكية غير الحكومية، من الشركات الى وسائل التواصل لمؤثرة، غالبًا ما تمتلك مفاتيح القوة والنجاح، والتأثير العالمي. إن الرثاء على فقدان القوة والنفوذ الأمريكيين، وعدم القدرة على ممارسة "فن الشارع" بالإضافة إلى "حكم الحكومة"، خاصة في أعقاب الثورات العربية، تعكس نظامًا عقائديًا يعتمد بشكل أساسي على إبراز القوة من خلال مؤسسات الدولة الكلاسيكية. تظل الدولة ذات صلة، ولكن أكثر من أي وقت مضى، يتم مشاركة مشهد القوة العالمية مع جهات فاعلة وشبكات أخرى. لا يكفي أن نقول إن السلطة قد تحولت - نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن القوة القائمة

على الدولة قد لا تكون مركزية لممارسة التأثير في هذه البيئة الجديدة. قد لا تكون نقاط حديث البيت الأبيض، وبرامج إغاثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقدرة الجيش الأمريكي كافية في هذا العالم الجديد. مثل النظام المالي الدولي، فإن هذا المشهد العالمي الجديد لا يوفر فقط التهديدات العابرة للحدود الوطنية التي يجب مواجهتها، بل يوفر أيضًا مزايا وحلفاء جدد محتملين. التركيز على الأمن القومي منذ الحادي عشر من سبتمبر ركز إلى حد كبير على التهديدات التي جلبتها لنا العولمة والطبيعة المتغيرة للسلطة.

يعتبر **خوان زاراتي** أنّ تمكين القطاع الخاص والجهات غير الحكومية لا يهدد المصالح الامريكية. في الواقع، بصفتهم مراكز القوة الصاعدة، والأصوات الجديرة بالثقة، وصانعي البيئات الرئيسيين، فإن هؤلاء الفاعلين هم الحلفاء الطبيعيون لأمريكا في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون التفاعل معهم سلبي أو مخصص. ويعتبر انه على وزارة الخزانة الامريكية والإدارة أن تطوّر هياكل وعقائد جديدة تمكن الحكومة وهذه الجهات الفاعلة من العمل في تناغم وبالتوازي لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة. على الرغم من أن سلطة الدولة الكلاسيكية لا تزال مهمة، يجب أن تعتمد الإدارة الامريكية على نموذج جديد للأمن القومي.

يعتبر **خوان زاراتي** أنّ هناك موضوعان أساسيان لهذا النموذج الجديد: فكرة الإقناع الاستراتيجي، ودور الفاعلين غير الحكوميين المتصلين بالشبكة، إضافة الى ضرورة العمل جنبًا إلى جنب مع سلطة الدولة الكلاسيكية، للتأثير على العالم للأبد.

- يجب أن تكون سياسة الأمن القومي موجهة نحو مواءمة تلك المصالح غير الحكومية مع المصالح والقيم الأمريكية.
- لا ينبغي أن يكون هدف الأمن القومي مجرد الدفاع عن المصالح الامريكية وتعزيزها، ولكن خلق ظروف عالمية تتناسب مع المصالح والقيم الأمريكية.
- سيادة القانون، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وتدفق المعلومات، واحترام حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، وتمكين المرأة، والتجارة الحرة، والأنظمة التي تمكّن رواد الأعمال والتعبير الفردي، ومساءلة الحكومات، والمؤسسات المدنية الشفافة كلها أهداف يجب أن تروج لها الولايات المتحدة والمجتمع الأمريكي. هذه الأهداف ليست من اختصاص حكومة الولايات المتحدة وحدها ولا يمكن تحقيقها فقط من خلال عمل الحكومة.
- يمكن الاستفادة من الجهات الفاعلة غير الحكومية عندما تتوافق مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة. القوة الأمريكية أكثر مما تسيطر عليه الحكومة. كما أنها تشمل تلك الأنشطة التي تشكل البيئات المحلية والجيوسياسية بما يتماشى مع المصالح الأمريكية.
- عززت وزارة الخزانة الأمريكية المصلحة الذاتية للقطاع الخاص لتعزيز القيم والمصالح الأوسع لخدمة الأمن القومي الأمريكي. عززت وزارة الخزانة الأمريكية المصلحة الذاتية للقطاع الخاص لتعزيز القيم والمصالح الأوسع لخدمة الأمن القومي الأمريكي. أصبحت الشرعية المالية والسمعة من العملات العالمية. هذه ليست مجرد طريقة جديدة لمتابعة الحرب المالية، ولكنها وجهة نظر جديدة لإسقاط القوة واستخدامها على نطاق أوسع في القرن الحادي والعشرين.

على الرغم من الدور الذي قامت به وزارة الخزانة الامريكية لسنوات كثيرة الا ان هناك من يطالب اليوم هذه المؤسسة بضرورة اصلاح نظام العقوبات الذي تنفذه، نظرا لعدم فعاليته الكاملة على الرغم من النجاحات التي يعتبر صانعوا هذه العقوبات انها تحققت. يشير **كيث بريبل** في مقال بعنوان " يجب أن يبدأ إصلاح العقوبات مع مكتب الخزانة الذي ينفذه"[117]، الى أنّ الاعتماد المتزايد على العقوبات الاقتصادية وضع ضغوطًا كبيرة على وزارة الخزانة في تنفيذ تفويضها وزاد من خطر فقدان أداة مفيدة بسبب الإفراط في استخدامها - لدرجة أنه عندما وصل جو بايدن إلى السلطة في يناير 2021 وعد بأن الولايات المتحدة ستعيد تقييم استخدامها للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول. بعد ذلك، أصدرت وزارة الخزانة المراجعة الموعودة للعقوبات، وأوصت بخمس خطوات لتحديث العقوبات: التوصية النهائية، لدعم المكاتب المكلفة بإدارة وإنفاذ العقوبات الاقتصادية، وهي الأكثر أهمية. دون التطرق أولاً إلى مؤسسة الخزانة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC[118])، تحديث تكنولوجيا العقوبات، وتنمية القوى العاملة والبنية التحتية والحفاظ عليها لكن تظل مصالح الولايات المتحدة وأمنها في خطر، وستفشل أي محاولة لتحسين استخدام أمريكا للعقوبات الاقتصادية.

من وجهة نظر أمريكية، أفضل طريقة لتعزيز والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة والأمن القومي هو اتباع نهج ينشط جميع الوكالات الأمريكية مثل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي يفرض عقوبات الولايات المتحدة - مثل مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة ومكتب سياسة العقوبات الاقتصادية والتنفيذ في وزارة الخارجية - مع الموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة لأداء مهامهم. سيؤدي القيام بذلك إلى وضع إنفاذ العقوبات على أساس سليم ومتين، وهو أمر مهم نظرًا للممارسة المتكررة لصانعي السياسات لاستخدام العقوبات كوسيلة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة وحماية الأمن القومي. ربما تكون الخطوة الأولى، التي تدعو إلى إطار عمل منظم للسياسة، موجودة بالفعل ولا تتطلب سوى تعديلات طفيفة أو توظيفها بالفعل. هناك حاجة ماسة للتنسيق متعدد الأطراف (الخطوة 2) ومعايرة العقوبات (الخطوة 3) وتسهيل تنفيذها. إن تسهيل فهم العقوبات يعزز الامتثال ولكنه يكرر الجهود السابقة في وزارة الخزانة لتحسين التواصل مع القطاع الخاص. تخفي هذه الخطوات الأربع الأولى التحديات الهائلة التي تواجه الولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر باستخدام العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية فعالة. تتطلب العقوبات الاقتصادية أولاً الاستثمار والدعم السياسي من الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة الأمريكية. إن اتخاذ الطريق الأقل مقاومة لن يؤدي إلا إلى تقويض الهيمنة الاقتصادية الأمريكية والأمن لإدارة بايدن والإدارات المستقبلية.

وزارة الخزانة الامريكية هي مؤسسة حرب اقتصادية بكل ما للكلمة من معنى، تعمل على جمع المعلومات الاقتصادية بالاستناد الى مؤسسات القطاع الخاص التي تساهم في تفعيل هذا الدور. تتمتع بسلطة تشريعية واسعة، تساهم في بلورة الإجراءات والقوانين التي تحاصر الدول والمؤسسات المالية والاقتصادية، وسلطة تنفيذية كما سلطة مراقبة لكل هذه الإجراءات وتداعياتها.

من المهم التأكيد على انه بالرغم من الإمكانات والقدرات التي تتمتع بها وزارة الخزينة الا انها لا تستطيع ان تحسم قضايا الأمن القومي كما كان يعتقد بعض القائمين عليها والمتحكمين في وظيفتها من خبراء وصانعي سياسات، لكنها قادرة

[117] https://warontherocks.com/2021/11/sanctions-reform-should-start-with-the-treasury-office-enforcing-them/
[118] https://home.treasury.gov/policy-issues/office-of-foreign-assets-control-sanctions-programs-and-information

على استنزاف "الأعداء "وفقا لسياستها المتبعة. من هذا المنطلق، تعمل الخزينة في حربها الشرسة على عزل أعداء السياسات الامريكية عن النظام الاقتصادي العالمي من خلال استهداف توجهاتهم الاقتصادية واختراق مؤسساتهم المالية من بنوك ومؤسسات مؤثرة وفرض مشاريع اقتصادية وتنموية معينة ومحدودة الفاعلية بهدف كسر هيبة هذه الدول واستنزاف قدراتها الذاتية.

التوصيات:

1. الإضاءة على دور وزارة الخزانة الامريكية في هندسة الحرب المالية على الدول وادارتها وتطويرها.
2. تبيان المبادئ التوجيهية التي رسمتها وزارة الخزانة للاستخدام المستقبلي للعقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة.
3. تسليط الضوء على الاليات والإجراءات العقابية التي تشكّل جزء أساسي من الاستراتيجية الامريكية للضغط على الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية المستهدفة.
4. تسليط الضوء بدقة على ما يحدد فعالية العقوبات، سواء كان فيما يتعلق بحجم الأهداف، والخصائص السياسية والاقتصادية للهدف، وطبيعة وشدة العقوبات نفسها، ودرجة الدعم المتعدد الأطراف، ومصدر أي أساس قانوني، أو مدة سريان العقوبة.
5. تسليط الضوء على العقبات والثغرات التي واجهتها سياسة وزارة الخزانة الامريكية والتكاليف التي عانى منها المشاركين في عملية توظيف العقوبات واستخدامها.
6. تسليط الضوء على أهمية العقوبات الاقتصادية بالنسبة للأمريكي فيما يتعلق بتعزيز التغييرات السياسية والاقتصادية المرغوبة في الدول والدروس المستفادة من استخدام القوة المالية.

الخطة الأمريكية للحصار النفطي

تقييم:

تعتمد الولايات المتحدة الامريكية في خطتها للحصار النفطي على الدول المعادية لسياساتها وهيمنتها وعلى رأسها إيران وروسيا والصين، على أدوات ارغامية مختلفة ومتنوعة، لتحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بالسيطرة والاستغلال لموارد الطاقة في العالم من جهة ولمحاصرة الدول والقوى الإقليمية التي تسعى لاستغلال ثرواتها النفطية والغازية بعيدا عن التدخل الأمريكي والغربي من جهة اخرى. ما تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتحقيقه من استغلال لموارد الطاقة العالمية واستخدام الاعتراض البحري للسفن التي تملكها دول تحاول كسر الحصار الأمريكي عليها كوسيلة لإنفاذ العقوبات الاقتصادية، دليل على ان الولايات المتحدة لا تحترم الالتزامات الدولية ولا الاتفاقيات المنظمة للعلاقات بين الدول، وان المنطق الوحيد الذي تعمل به هو منطق القوة، وكيفية استخدام القوة الصلبة لتحقيق أهدافها العدوانية ضد الدول والشعوب. مع ارتفاع نسبة إنتاج الطاقة في كل أنحاء العالم، ولأنّ الغاز الطبيعيّ أصبح يشكّل عنصرا أساسيا كسلعة عالمية، فلن يكون من السهل على الولايات المتحدة تقبّل فكرة المنافسة مع قوى إقليمية ودولية لها القدرة أيضا على استغلال ثرواتها والدخول الى السوق العالمية بكل سهولة. بل من المؤكد انها كل المحاولات الامريكية للحصار ستفشل امام إصرار القوى المحاصرة وصمودها.

من هذا المنطلق، ستواصل الولايات المتحدة العمل على تعطيل ومحاصرة كل المحاولات الهادفة الى كسر الهيمنة الامريكية على سوق الطاقة، من خلال محاولة الاستئثار بالسوق العالمية وفرض القيود الإقليمية والدولية على طرق النقل والتوزيع لموارد الطاقة من نفط وغاز، لكنها ستفشل أيضا لانها ستجابه بمنافسة وتحدي كبيرين من قبل دول غنية بالثروات والموارد وتمتلك مخزون استراتيجي قادر على منحها القوة لكسر الحصار وبتر كل محاولات التضييق.

أما فيما يخص الاعتراض البحري والسيطرة على طرق المرور البحرية ومحاصرة المضايق الاستراتيجية كمضيق هرمز او باب المندب او مالاكا، حيث تمتلك الولايات المتحدة قدرةً بحريةً هامة تستخدمها كوسيلة لتطبيق العقوبات الاقتصادية ومحاصرة الدول المعادية لسياساتها، لاسيما إذا انضمّ اليها شركاء آخرين كدول حلف الناتو، فإنّ تكاليف الحصار كبيرة جدا وقد تضطرّ الولايات المتحدة الى التخفيف من حدته عمليا نظرا لعدم قدرة أدوات الحصار على الصمود لفترات طويلة، مع الاخذ في الاعتبار ان القوى الإقليمية المستهدفة وعلى رأسها ايران مثلا تمتلك من القدرات والامكانيات القادرة على كسر للحصار وتحدّي العقوبات الاقتصادية ما يؤهلها لان تكون ليس فقط منافسا حقيقيا للولايات المتحدة بل قوة خارقة لكل سياسات الهيمنة والسيطرة في العالم.

حاول كل من **ديفيد س. غومبرت/ هانس بينديك في** دراسة تفصيلية نشرها **مركز راند في 2016** حول القدرة الامريكية على الارغام لمواجهة القوى والدول المعادية لسياساتها في العالم تقديم جملة من الأدوات والأساليب والإجراءات التي تستخدمها الولايات المتحدة للضغط على خصومها وللسيطرة على كل مصادر القوة والفاعلية واحتكارها لأجل مصالحها. من ضمن هذه الأدوات، تستخدم الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط على الدول

ومحاصرتها واضعافها واستنزاف قدراتها في مواجهة الهيمنة والسيطرة الامريكية. ولعلّ من أهم الوسائل المستعملة في ذلك الحصار النفطي والتحرك من أجل وضع اليد والسيطرة على كل منافذ وموارد الطاقة العالمية.

دراسة بعنوان: "القدرة على الارغام مواجهة الأعداء بدون حرب"

ديفيد س. غومبرت/ هانس بيننديك
مركز راند-2016

- **استغلال موارد الطاقة**

تاريخياً، تلاعبت الدول العربية وروسيا بموارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعيّ مستخدمةً إياها كوسيلةٍ للإرغام. تشير الاتجاهات الحالية إلى أنّ المستقبل سيكون مختلفاً تماماً، فقد ارتفع الإنتاج النفطيّ في الولايات المتحدة خلال سنواتٍ قليلة من 5 ملايين إلى أكثر من 9 ملايين برميل في اليوم، كما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعيّ بشكلٍ ملحوظٍ، وان كان معظمه في البلدان غير الغربية مثل الصين، بينما تركّز معظم ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة وبلدانٍ غربيةٍ أخرى. على أدنى التقديرات، ستكون الولايات المتحدة وحلفاؤها، بمن فيهم الدول غير المنتجة، في وضعيةٍ أقل ضعفاً. وأكثر من ذلك، مع تحول الولايات المتحدة إلى مصدِّرٍ رئيسيٍّ للغاز الطبيعيّ المسيّل، وعندما يتحقق هذا الأمر نظراً لوجود احتياطيٍّ وافرٍ يسهل الوصول إليه من الغاز الصخريّ، قد تجد نفسها مالكةً لخيارٍ إرغاميٍّ جديد.

إنّ استخدام الطاقة لممارسة الإرغام سيعكس الأدوار بالنسبة للولايات المتحدة التي لطالما كانت المؤيد الرئيسيّ لضمان الوصول إلى الطاقة، كذلك التجارة التي تخضع لأحوال السوق، والنقل بدون معوّقات، ولتصبح خصماً متشدداً للتلاعب بموارد الطاقة. في وقتٍ كانت فيه وجهة النظر التقليدية للولايات المتحدة تعكس اتّكالها هي وحلفائها على الطاقة الآتية من مصادر غير آمنةٍ أو متلاعبٍ بها، مثل منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) وروسيا وفنزويلا، فمن غير المرجح أن تتغير وجهة النظر هذه عندما تصبح الولايات المتحدة أكثر استقلالاً وتتحول هي نفسها إلى مصدّر. أما بالنسبة للأعداء المحتملين في المناطق الحرجة، فالتهديد بقطع موارد الطاقة لا يلائم روسيا أو إيران. كما أنّ الولايات المتحدة لا تزوّد الصين بالطاقة في الوقت الحاليّ، وإن هي منعت عنها هذه الموارد، ستكون هناك بدائل متوفرةٌ بالنسبة للصينيين مثل روسيا وإيران.
بالرغم من أنّ العقوبات الاقتصادية أمرٌ متجذّرٌ في الأعراف الدولية، لكنّ التلاعب بسوق الطاقة ليس كذلك. يحمل هذا الأمر وصمة عارٍ بسبب التاريخ العربيّ والروسيّ في الخداع. حتى أكثر التقديرات تفاؤلاً لمخزون الطاقة الذي تنطوي عليه الطبقات الصخرية لا يشير إلى أنّ الولايات المتحدة ستصبح قادرةً على التحكم بموارد الطاقة العالمية - لن يكون

ذلك ممكناً بدون تواطؤ المورّدين الآخرين على أيّ حال، وهو أمرٌ لن تحصل عليه على الأرجح، وأقلّ أسباب ذلك شأناً هو اعتماد المورّدين الشديد على إيرادات مبيعات الغاز والنفط. بالإضافة إلى ذلك، مع ارتفاع نسبة إنتاج الطاقة في كل أنحاء العالم، وبما أنّ هناك وفرةٌ في الموارد الصخرية في أماكن أخرى، ولأنّ الغاز الطبيعيّ عند تسييله يصبح سلعةً عالمية، فلن يكون من السهل على الولايات المتحدة ولا على غيرها من المورّدين أن يتلاعبوا بالموارد بهدف الإرغام. لكنّ شَغْلَ الولايات المتحدة لموقعٍ رئيسيٍّ في أسواق الطاقة العالمية بوسعه تمكينها من استخدام موارد الطاقة كإجراءٍ إرغاميٍّ دفاعيّ. قد تسمح قدرات وصادرات الولايات المتحدة لها بتخفيض الاعتماد العالميّ على المورّدين غير الموثوقين، وتحجيم التسعير الطارد للمنافسين، وتقليص الإيرادات الروسية والإيرانية ذات الأهمية الحساسة لاقتصادَيهما ولتحسين قدراتهما العسكرية. إنّ زيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعيّ المسيّل تكتسب أهميةً كبرى بسبب قدرتها على كسر الاستئثار الذي يتمتع به بعض المورّدين - روسيا وإيران - بسبب القيود الإقليمية على عملية التسليم عبر الأنابيب عند النقاط المحددة. حتى لو لم تتبنَّ الولايات المتحدة استراتيجيةً لتنفيذ هذا الأمر، فبوسعها تقليص القدرة الإرغامية للأعداء. وما هو أبعد من ذلك، يمكنها توسيع الشحنات وتوجيهها لإبطال مفعول المحاولات المحددة لاستخدام الطاقة كسلاح، مثلاً، كأن تحاول روسيا فعل ذلك ضد أوروبا. نظرياً، إنّ كلفة هذا النوع من إجراءات الإرغام الدفاعية يتحملها السوق.

في غياب أيّ محاولةٍ أمريكيةٍ لاستخدام الطاقة بشكلٍ إرغاميّ، فإنّ موارد النفط والغاز الآخذة في الازدياد عالمياً، مقرونةً بالطلب الذي يتجه نحو الاعتدال، وهما أمران يزعزعان من قدرة المنتجين التقليديين مثل روسيا، على التلاعب بالموارد من أجل أهدافٍ عدائيةٍ وغيرها من الأمور السياسية. بشكلٍ عامّ، تصدّت البلدان الأوروبية للتهديدات الروسية المستترة بإنقاص تدفق الغاز عبر الأنابيب إن هي شاركت في العقوبات المالية التي فُرِضَت استجابةً للتدخل الروسيّ في أوكرانيا، وقد تكون شجاعتهم عائدةً إلى توقعهم الحصول على بدائل غير روسية. إضافةً إلى ذلك، إن الهبوط الكبير في أسعار الأسواق العالمية أجبر روسيا على الإنتاج والتصدير بأقصى طاقةٍ مربحةٍ لها، مما لا يَدَعُ مجالاً للتلاعب.

في المحصّلة، إنّ التغيّر العالميّ في الظروف المتعلقة بالطاقة يَعِدُ بكبح فائدة استخدام أحد أشد أسلحة الإرغام قوةً، الذي تستعمله الدول المعادية حالياً للمصالح الأمريكية، لاسيما روسيا. بالرغم من أن الظروف العالمية المتعلقة بالطاقة قد تغيرت، إلا أنّ ذلك لم يضع هذا السلاح بيد الولايات المتحدة، ولكنه ساهم في تحويل التفوق الإرغاميّ ليصبح في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها.

- **الاعتراض البحريّ**

تستطيع قوات البحرية الأمريكية هزيمة أيّ قوةٍ بحريةٍ أخرى، فتضرب الشواطئ وتفرض السيطرة البحرية أو الحظر البحريّ في أيّ مكانٍ تقريباً. على أنّ السيطرة البحرية الأمريكية في غرب المحيط الهادئ قد تقع تحت الضغط الذي تسببه قدرات الصين المضادة للبحرية. إنّ حاملات الطائرات الأمريكية أدواتٌ مفيدةٌ بشكلٍ خاصٍّ في إدارة أو حل الأزمات، عن طريق التلويح بالعزم والقدرة على شنّ الحرب. إنّ الإنذارات التي من هذا النوع تعتبر مشتقةً من استخدام القوة، وهي بالتالي شكلٌ من أشكال القوة الصلبة، حيث الأساطيل الأمريكية مجهزةٌ بأجهزة استشعارٍ فضائيّ، وقدرةٌ على معالجة البيانات، ووسائل اتصالاتٍ تمنح الولايات المتحدة إحاطةً بحريةً عالميةً فريدةً من نوعها. إنّ هذه القدرات الخاصة بالقوة الصلبة لها أيضاً تطبيقاتٌ في مجال القوة الناعمة، مثل التعبير عن الالتزام، وعرض التكنولوجيا

الأمريكية، والاستجابة عند حصول الكوارث الطبيعية. المهم هنا هو تقييد وصول الأعداء إلى محيطات العالم وأسواقه وموارده، بدلاً من محاربته وبالتالي، إرغام العدوّ.

إحدى وسائل تقييد الوصول هو الاعتراض البحريّ الذي يقوم خلاله مقاتلو قوات البحرية الأمريكية أو خفر السواحل الأمريكيّ بمنع وإيقاف وإعادة توجيه، والصعود على متن السفن التي تحمل شحناتٍ محظورةٍ أو غير شرعيةٍ أو أيّ نوعٍ من الحمولة الخطرة، وقد يصل الأمر حتى إلى الاستيلاء على هذه السفن. كان هذا الأمر يُمارس بالنسبة للمخدرات والمواد والعتاد اللازم للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومنذ وقتٍ ليس ببعيد، تمّ اعتراض تحركاتٍ للإرهابيين، بالإضافة إلى إمداداتٍ مُرسَلةٍ إليهم. بالرغم من ضخامة حجم قوات البحرية الأمريكية، إلا أنها لا تستطيع التواجد في كل مكانٍ وكل زمانٍ تقوم فيه سفنٌ مشبوهةٌ بالعبور. لهذا السبب، نظّمت الولايات المتحدة خلال العقد الأخير تعاوناً متعدد الأطراف لصيانة الأمن البحريّ، تقوم بموجبه سفنٌ تابعةٌ لقوات البحرية من أممٍ متعددةٍ بالمشاركة في الدوريات. أحد الأمثلة" هي عملية حلف شمال الأطلسيّ- /الناتو المسماة "عملية السعي الحثيث" التي تجوب البحر المتوسط في عملياتٍ لمكافحة الإرهاب. بوجود هذه القدرة الموسّعة المتعددة الأطراف، والتي تقودها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى توفّر خيار التركيز على المضائق أو الطرق البحرية المؤدية إلى مرافئ الأعداء، تستطيع الولايات المتحدة خنق حجمٍ كبيرٍ من عمليات الشحن التي ترغب في منعها من الوصول إلى وُجهةٍ معيّنة. لسوء حظها الجغرافيّ، فإنّ روسيا وإيران والصين تقع كلها بشكلٍ ضمنيٍّ تحت رحمة القوة البحرية التي تملكها الولايات المتحدة وشركاؤها. من الناحية النظرية، يبدو أنّ القوة البحرية مصدرٌ مهمٌ للقدرة على الإرغام.

في نفس الوقت، قد تكون تكاليف تنفيذ دورياتٍ بحريةٍ وعمليات اعتراضٍ بحريٍّ مطوّلةٍ وموسعة، وضخمةً بالفعل، لاسيما إذا أُخِذَ الإسهام النسبيّ للسفن المشاركة بعين الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار أنّ استخدام قوات البحرية الأمريكية ضد سفن أحد الأعداء هو تطبيقٌ للقوة الصلبة، أو حتى أنه عملٌ حربيّ. بالرغم من أنّ عمليات الاعتراض البحريّ هي ذات قيمةٍ إرغاميةٍ على الأغلب، ولكنها يمكن أن تستدعيَ صراعاً مسلحاً، بينما المقصود من إجراءات الإرغام هو تفادي هذا الأمر، لا التسبب به. على سبيل المثال، لا يُتَوَقَّع أن تطيق الصين إغلاق الولايات المتحدة لمضيق مالاكا وستكافح إيران الحصار الأمريكيّ عن طريق عرقلة النقل البحريّ عبر مضيق هرمز. إضافة الى ذلك، إنّ استخدام القوة البحرية كأداةٍ للإرغام سيكون متعارضاً مع التزام الولايات المتحدة بحرّية الإبحار في المياه الدولية.

في المحَصَّلة، تملك الولايات المتحدة قدرةً بحريةً هامة، لاسيما إذا انضمّ إليها شركاء آخرين. لكنّ التكاليف وما سلف من استخدامٍ إرغاميٍّ لهذه القدرة في كل الظروف، توحي بأنّ هذا الاستخدام يجب أن يكون ضئيلاً. يمكن النظر إلى العمليات البحرية، لا على أنها خيارٌ إرغاميٌّ قائمٌ بذاته، بل وسيلةٌ لإنفاذ العقوبات الاقتصادية، أو امتدادٌ للصراع المسلح.

الاحتلال الأمريكي للمصارف اللبنانية

في كتابه "المصيدة الأمريكية"، اهتم المدير التنفيذي السابق لشركة "ألستوم للطاقة" الفرنسية فريديريك بيروتشي (2019) بتعرية العدالة الأميركية التي يسيطر عليها المال عبر نشر معلومات عن قمع واشنطن للشركة تحت ذريعة مكافحة الفساد.

هذه التسمية المهذبة للهيمنة الأمريكية تستعمل مع جميع الدول المنافسة لها إقتصاديًّا أو الممانعة لها سياسيًّا، معتمدةً أسلوب العقوبات الاقتصادية وواضعةً كيانات ودول تحت ولايتها القضائية بشكل قسري ومتخذة سياسات خارجية بعيدةً عن قيود منظمات الأمم المتحدة، فتعتمد إجراءات إقتصادية أحادية ضد البلد في صيغة قيود وعقوبات إستنسابية وانتقائية على الأفراد والشركات، كتجميد الأصول والموجودات المصرفية واحتياطي مخزون الذهب، ومنع أو تقييد الإستيراد والتصدير من وإلى البلدان الخاضعة للعقوبات، وصولًا إلى إغلاق تام لمؤسسات يشتبه أنها على صلة بجهات تعتبرها متطرفة أو ممانعة لسياستها. هذه الإجراءات تم إسنادها وفقًا للأمر التنفيذي رقم 13224 الذي وقّع نسخته الأولى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (2001) والذي ينص على فرض عقوبات شديدة على أي شخص أو مؤسسة أو كيان يشكل خطر على الأمن القومي أو السياسة الخارجية أو الاقتصاد الأمريكي عبر تجميد ممتلكاتهم وحظر التعامل معهم. وبناءً على معطيات موقع وزارة الخزانة الأمريكية (Department of the Treasury)، منذ العام 2017 حتى تاريخ النشر على الموقع (2019) قامت الوزارة بتصنيف 80 من الأفراد والكيانات المنتسبين لحزب الله على لوائح العقوبات.

وفي هذا الصدد، تبرز أيضًا قضية إدراج وزارة الخزانة الأمريكية لمصرف "جمال ترست بنك" اللبناني في العام 2019 على لائحة العقوبات المعدّة من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وقبله "البنك اللبناني الكندي" عام 2011 بتهمة تبييض الأموال لصالح حزب الله، وقد أدّت هذه الإجراءات لإغلاق جمال ترست بنك وشراء مصرف "سوسيته جنرال" للبنك اللبناني الكندي، خاصةً أن هكذا قرار يعني منع المصرف من إجراء معاملاته بالدولار الأمريكي، علمًا أن إحدى أهم المخاطر التي تواجهها الدول النامية هي استغلال الولايات المتحدة الأمريكية هيمنة الدولار الأمريكي لزيادة سيطرتها وقدرتها على استنباط الكثير من الآليات في ممارسة سياسة إخضاع البلاد.

في ظل هذه الهيمنة والضغوط الأمريكية على القطاع المصرفي وتعاظمها، اعتبر حاكم مصرف لبنان (سلامة، مصرف لبنان: تطبيق قانون العقوبات الأمريكية على حزب الله ضرورة، 2016) أن تطبيق القانون الأمريكي الصادر بتاريخ 18 كانون الثاني 2015 الذي يحول دون تعامل حزب الله مع أو من خلال المؤسسات المالية أمر ضروري، وأعرب عن أن التعميم رقم 137 (2016) الصادر عن مصرف لبنان هو واجب قانوني وطني، مؤكدًا وجوب ملاءمة العمل المصرفي في لبنان مع ما هو مطلوب دوليًّا، ومتجاهلًا أن هكذا طرح قد يمنع الكثير من اللبنانيين من التعامل مع البنوك خشية التعرض للعقوبات. وقد ذكر الباحث والخبير الاقتصادي كمال حمدان (2020) في مقابلة له أن هناك جهات في القطاع المصرفي اللبناني تترجم التعليمات الأمريكية بصرامة أكثر من المطلوب؛ إذ اقتصرت التعليمات على عقوبات أو رقابة على الحسابات

بالعملات الأجنبية، ثم شجّعت بعض أطراف القطاع المصرفي اللبناني الأمريكيين على شموله أنواع الحسابات كافةً. إضافةً إلى أن القطاع المصرفي اللبناني يلزم جميع مودعيه توقيع وثائق تخول المصرف نقل المعلومات إلى جهات خارجية عند الضرورة، متذرّعًا بحجّة وجود شكوك أو حيثيات تبرر اطلاع هذه الجهات على تلك المعلومات. وبلا شك، لا توجد ضمانات للمودعين وإمكانية التثبت من الحجج المفبركة ربما للإطلاع على معلومات الحسابات. وبالتالي، فإن أجهزة الإستخبارات قادرة على متابعة الحسابات والتفاصيل المالية وحركات التحويلات حتى قبل طلب المعلومات بشكل رسمي.

في إطار سعي مصرف لبنان للامتثال للمعايير الأمريكية التي تستعمل عنوان مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وعنونتها كمعايير "دوليّة" بهدف الوصول إلى أي حساب مصرفي في العالم، صدر عن رئيس مجلس الوزراء قانون رقم 318 (2001) بإنشاء هيئة خاصة سمّيت هيئة التحقيق الخاصة.

هيئة التحقيق الخاصة

نصّت المادة السادسة من القانون 318، أو قانون مكافحة تبييض الأموال (2001) بأن "تنشأ لدى مصرف لبنان هيئة مستقلة، ذات طابع قضائي، تتمتع بالشخصية المعنوية، غير خاضعة في ممارسة أعمالها لسلطة المصرف، مهمتها التحقيق في عمليات تبييض الأموال والسهر على التقيد بالأصول وبالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتسمى فيما يلي "هيئة التحقيق الخاصة "أو "الهيئة."

كما نصت المادة نفسها على أن "مهمة هيئة التحقيق الخاصة إجراء التحقيقات في العمليات التي يشتبه بأنها تشكل جرائم تبييض أموال وتقرير مدى جدية الأدلة والقرائن على ارتكاب هذه الجرائم أو إحداها". وقد نصّبت هذه المادة حاكم مصرف لبنان أو من ينتدبه رئيسًا لهذه الهيئة.

في العام 2015، وسّع القانون من مهام الهيئة بشكل كبير. وبعد أن كانت مهمتها إجراء التحقيقات، بات عليها كما تضمّنت المادة السادسة من القانون "اتخاذ القرار المناسب" بشأن العمليات التي يشتبه بانها تشكّل جرائم تبييض أموال أو جرائم تمويل إرهاب، ثم مراسلة الهيئات النظيرة في العالم لملاحقة الأموال الخارجة من حسابات مشتبه فيها. وبحسب المادة الأولى من القانون ذاته، هذه العمليات تشمل العمل بالمخدرات، ارتكاب الجنايات والجنح، الإرهاب أو تمويل الإرهاب (تعريف الإرهاب هنا وفقًا لأحكام القوانين اللبنانية)، الإتجار غير المشروع بالأسلحة، الفساد بما في ذلك الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإثراء غير المشروع، السرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والتهريب والغش والقرصنة والابتزاز والقتل، لذلك يُدرج إخفاء الأموال الناجمة عن هذه المصادر تحت عنوان تبييض الأموال ويعطي هيئة التحقيق الصلاحية للتبليغ وتجميد الحسابات دون اعتبارها مسّت بالسريّة المصرفية.

وقد وجهت الهيئة إعلامًا للمصارف (إعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم 10، 2009) يطلب من المصارف عدم دفع أو تسديد أو إصدار أي شيك أو أمر دفع للحسابات التي أخضعتها هيئة التحقيق الخاصة للمراقبة إثر اشتباهها بإخفاء أصحاب هذه الحسابات عمليات تبييض للأموال أو تمويل للإرهاب. وإعلامًا آخرًا (إعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم 23، 2017) تطلب فيه الإبلاغ عن أي عملية مشبوهة بحسب القانون 2015/44 عبر تعبئة نموذج إلكتروني يتطلب معلومات مفصّلة حول الشخص أو الجماعة موضوع الإبلاغ وحول حركة حساب المعني. هذا النموذج يدل على مستوى مرتفع جدًا من النفوذ المعلوماتي الأمريكي، فهو لا يقتصر على طلب معلومات أساسية عن "الشخص الطبيعي/المعنوي موضوع

الإبلاغ"، بل يغطي تفاصيل شديدة الإسهاب حول الشخص المعني. فتكون تفاصيل هوية وجواز سفر المعني وعنوانه ونوع عمله الحالي والسابق (كذلك التفاصيل بالنسبة للشخص المعنوي مثل نوع الشركة ونوعها وعنوانها ونطاق عملها ومصدر رأسمالها ووضعها المالي وتفاصيل عن الشركاء/المساهمين)، كما تشمل المعلومات المطلوبة تفاصيل عن حساب المبلغ عنه وعن حركة هذا الحساب، ثم أخيرًا يستدعي الإعلام تحديد الجريمة على أساس قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب استنادًا إلى المعايير الواردة في المادة الأولى من القانون 318. ثم يدعو الإعلام لوصف العملية المشبوهة وذلك بالتبليغ عن طبيعة والظروف المحيطة بالإبلاغ (بما فيه عن التحويل/العملية وعن العميل/المستفيد) وتحديد الإجراءات القانونية المتخذة في حال تم إرجاع تحاويل أو شيكات.

وقد ذكر رئيس هيئة التحقيق الخاصة رياض سلامة الإعلام رقم 23 ضمن تقرير الهيئة السنوي (2017) والذي ذكر فيه إنجازات الهيئة كأعمال التدقيق الميداني الذي أجرته وحدة التحقق من الإجراءات، وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة على 28 مصرفًا وعدد من المؤسسات المالية الأخرى بعد أن ذكر التقدير الذي نالته الهيئة بعد جهودها وجهود رئيسها التي أدت لاختياره ممثلًا اقليميًّا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة "إغمونت" وكذلك نائبًا لرئيس لجنة إغمونت، بالإضافة لتولّيه منصب نائب رئيس مجموعة "مينا فاتف". المجموعتين المذكورتين سيتم شرحهما تباعًا.

وبحسب تقرير سنويّ آخر للهيئة (2020)، بلغ عدد الحالات المعالجة 463 حالة كانت نتيجتها تجميد حسابات مصرفيّة وإحالتها للمدعي العام التمييزي. وقد ذكر سلامة جهود الهيئة في المشاركة في أنشطة مجموعات "إغمونت" و"المينافاتف".

- **مجموعة فاتف FATF**

في تقرير أعدته مجموعة العمل المالي "فاتف" (المعايير الدولية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، 2012)، عرّفت فاتف عن نفسها بأنها منظمة حكومية دولية أُنشئت في عام 1989 عنوانها Financial Action Task Force (FATF) وتتمثل مهامها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي واضعةً إطار عمل وتدابير ومعايير دولية ينبغي على الدول تطبيقها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذه التدابير توصي الدول بتحديد المخاطر، وضع السياسات والتنسيق المحلي، تطبيق تدابير وقائية على القطاع المالي، إعطاء الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية للسلطات المختصة، تعزيز الشفافية وتوافر المعلومات وتسهيل التعاون الدولي.

مينافاتف MENAFATF

وفي عام 2004، قررت حكومات 14 دولة عربية إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) بهدف إنشاء نظام فعّال يتعيّن على الدول تنفيذه في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة فاتف. وفي كلمة لرياض سلامة (الإجتماع ال 27 لمجموعة العمل المالي "مينافاتف"، 2018)، تحدث عن أهمية مساهمة لبنان في تأسيس المينافاتف - حتى أنه تولى رئاستها عام 2005، وعن دور المينافاتف في تبنّي وتنفيذ توصيات مجموعة فاتف في ما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأشار

إلى مشاركة لبنان بكل مؤسساته المعنية في القطاعين العام والخاص وعن جهود هيئة التحقيق الخاصة وتعاونها مع الجهات الداخلية والخارجية، كما أشار إلى القوانين التي أصدرها لبنان في هذا المجال (القانون المعدّل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وقانون تعديل المادة المتعلقة بجريمة تمويل الإرهاب في قانون العقوبات اللبناني)، والتعاميم التي أصدرها كل من مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة لتفعيل نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي كتاب من حاكم مصرف لبنان (2007) مرسل إلى مجلس الوزراء يطلب فيه إنشاء لجنة تنسيق وطنية لمكافحة الإرهاب، أشار سلامة إلى أن نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في لبنان سيخضع للتقييم المتبادل في بداية العام 2008 من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "مينافاتف".

- **مجموعة إيغمونت The Egmont Group**

بحسب موقع المجموعة، تتألف هذه المجموعة من وحدات استخبارات مالية تعمل على توثيق التعاون الدولي بين وحدات الإستخبارات المالية من خلال عقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات وتوفير المساعدة غير الرسمية والتدريب وتبادل الخبرات. وتوفر هيكلًا للمعلومات التي ينبغي أن تتبادلها كل وحدة استخبارات مع غيرها من الوحدات على الصعيد الدولي .وتعمل على تحسين وتأمين الإتصالات بين هذه الوحدات من خلال تطبيقات تكنولوجيّة مثل شبكة إيغمونت الآمنة.

هاتان المجموعتان تشكلان للبنان مصدر لضغوط دولية بنيوية على قطاعه المصرفي خصوصًا على مستوى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والسرية المصرفية، علمًا أن أي شخص أو مؤسسة أو مصرف يخالف القوانين الأمريكية يمكن أن يكون في عين عاصفة العقوبات.

إضافةً لمينافاتف وإغمونت، هناك مخرج قانوني آخر يُستعمل لرفع السرية المصرفية أمام السلطات الأمريكية وهو قانون الإمتثال الضريبي على حسابات الخاضعين للضرائب الأمريكية والمقيمين خارج الولايات المتحدة FATCA.

قانون الإمتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين الخارجية (FATCA)

يشترط هذا القانون على المؤسسات المالية غير الأمريكية تقديم تقارير عن المواطنين الأمريكيين أو المقيمين في الولايات المتحدة ممن يملك حسابات وأصول مالية خارج الولايات المتحدة إلى مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS).

هذا القانون الذي بدأت المصارف اللبنانية تطبيقه خلال العام 2014 يضيف مزيدًا من المتطلبات على المؤسسات المصرفية، فيلزمها الإفصاح عن عملائها وأنشطتهم والعمليات التجارية التي يقومون بها بشكل واضح ومباشر. وقد أشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح (2012) إلى أن مخاطر تطبيق هذا القانون لا تقتصر على اختراق سرية الحسابات المصرفية لرعايا الدولة الأمريكية، فتكون خطورته بالعقوبات التي تفرضها على البنوك التي ترفض الإمتثال للقانون الأمريكي، وبامتداده إلى التزامات أخرى تخص سرية حسابات العملاء.

وقد أصدر مصرف لبنان إعلام رقم 897 (2013) طالبًا من المصارف إجراء العناية الواجبة بشأن قانون FATCA وإبلاغ مصلحة الضرائب الأمريكية مباشرةً عن حسابات المواطنين الأمريكيين أو المتمتعين بصلاحيات المقيمين الأمريكيين لديها.

هذا القانون زاد من جعل السرية المصرفية في لبنان بحكم الساقطة بالنسبة للأشخاص الذين تحوم حولهم شبهات ليس بوسعهم نفيها، وعليه تكون السرية المصرفية مرفوعة أمام وزارة الخزانة الأمريكيّة، ومنعقدة أمام وزارة المالية اللبنانية. بالإضافة لاعتباره خرق تام لمبدأ مبدأ "إقليميّة الضريبة" الذي يعد مبدأً تقليديًّا في القانون الضريبي.

دلالات على امتثال القطاع المصرفي للقوانين

كان قد أشار القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في لبنان ريتشارد جونز خلال ورشة عمل لبنانية-أمريكية في مصرف لبنان حول التصنيفات على قوائم الإرهاب (2016) إلى أن المجموعات الثلاث (فاتف، مينافاتف وإيغمونت) تُعتبر مرجعًا للولايات المتحدة تستند عليه وتركز على أهمية الالتزام الأمريكي-اللبناني المشترك بمكافحة تمويل الإرهاب الدولي. وخلال هذه الورشة التي شارك فيها ممثلون عن وزارات الخارجية والخزانة والعدل في الولايات المتحدة أشاد السفير بالشراكة بين الولايات المتحدة ولبنان في مواجهة الإرهاب مشددًا على أهمية تعزيز هذه الشراكة.

وقد أبرز الأمين العام لهيئة التحقيق الخاصة في لبنان عبد الحفيظ منصور (2018) أن لبنان قد وقع على اتفاقات دوليّة، وهو ملزمٌ بأن يقوم بالتعديلات القانونية اللازمة، باعتبار أن هذه التعديلات ليست مطلوبة وحسب، إنما تدخل في سياق عملية تقييم الأوضاع في لبنان، وأوضح بأن ثمة فِرق عمل متخصصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تزور عادة لبنان، كي تتأكد من أن المتطلبات والمعايير الدولية متوافرة وتُطبق فعليًا وجديًا في هذا البلد، وتاليًا ليس اعتباطيًا.

هذا وقد برز في وثيقة من ويكيليكس (2008) تصريح رئيس جمعية البنوك اللبنانية (ABL) الدكتور فرانسوا باسيل ومسؤولون مصرفيون آخرون على جهود القطاع المصرفي اللبناني للامتثال للوائح الأمريكية والدولية، معربين عن التزامهم بالتعاون الكامل مع حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن. وأكد أن القطاع المصرفي اللبناني يلتزم بالمعايير الدولية ويلتزم بتوصيات مجموعة العمل المالي فاتف. وشدد على أن النظام المالي اللبناني يلتزم بالتشريعات المعترف بها والمقبولة دوليا.

المراجع

إتحاد المصارف العربية. ***الملتقى السنوي الثامن لرؤساء وحدات الإمتثال لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية.*** بيروت، 2018.

إعلام رقم 897 للمصارف وللمؤسسات المالية ولمؤسسات الوساطة المالية ولهيئات الاستثمار الجماعية. بيروت، 29 تشرين الثاني 2013.

السجل الفدرالي الأمريكي. ***الأمر التنفيذي رقم 13224. تجميد ممتلكات وحظر التعامل مع الأشخاص الذين يرتكبون أعمال إرهابية أو يهددون بارتكابها أو يدعمونها.*** البيت الأبيض، الولايات المتحدة الأمريكية، أيلول 2001.

مجلس الوزراء. ***قانون رقم 44، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.*** بيروت 2015.

حمدان، كمال. ***الحروب الاقتصادية الإمبريالية في عصر العولمة، مقابلة مع كمال حمدان.*** *مجلة المستقبل العربي، ملف 2*. آذار 2020.

مجلس الوزراء. ***قانون رقم 318، مكافحة تبييض الأموال.*** رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. بعبدا، 20 نيسان 2001.

سفارة الولايات المتحدة في بيروت. ***ورشة عمل لبنانية أمريكية في مصرف لبنان حول التصنيفات على قوائم الإرهاب برعاية السفارة الأميركية.*** 23 أيار 2016. رابط الخبر في الموقع الرسمي للسفارة الأمريكية في لبنان: https://lb.usembassy.gov/ar/u-s-embassy-sponsors-lebanon-u-s-terrorist-designations-workshop-central-bank-ar/

سلامة، رياض. ***كتاب حاكم مصرف لبنان رقم 1/1025.*** بيروت، 31 آب 2007.

سلامة، رياض. ***إعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم 10.*** بيروت، 2009.

سلامة، رياض. ***بيان حاكم مصرف لبنان؛ تطبيق قانون العقوبات الأمريكية على حزب الله ضرورة.*** بيروت، 17 أيار 2016.

مجموعة العمل المالي. ***المعايير الدولية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.*** مجموعة العمل المالي (FATF) ,منظمة التعاون والتنمية الإقتصاديين (OECD). باريس شباط 2012.

مينافاتف. ***الإجتماع ال 27 لمجموعة العمل المالي "مينافاتف".*** بيروت، 1 أيار 2018.

هيئة التحقيق الخاصة. ***إعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم 23.*** بيروت، 6 تشرين الثاني 2017.

هيئة التحقيق الخاصة. ***التقرير السنوي 2017. هيئة التحقيق الخاصة، وحدة التحقيق المالي.*** بيروت، 2017.

هيئة التحقيق الخاصة. ***التقرير السنوي 2020. هيئة التحقيق الخاصة، وحدة الإخبار المالي.*** بيروت، 2020.

فتوح، وسام حسن. **منتدى الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون ال FATCA والمستجدات في المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال التي أقرتها FATF مع التركيز على التوصيات المتعلقة بالعقوبات المالية والتهرب الضريبي.** الأردن، 13 كانون الأول 2012.

References

About Egmont. (2021). Retrieved from The Egmont Group: egmontgroup.org/en/content/about

Pierucci, F., & Aron, M. (2019). *The American Trap.* France: Hodder & Stoughton.

United States Goverment Official Website. (2019, November 13). *وزارة الخزانة تبرز مبيض أموال بارزين تابعين لحزب الله مقيمين في لبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية تحت طائلة العقوبات.* Retrieved from U.S. Department Of The Treasury: home.treasury.gov/sm856-arabic-version

Wikileaks. (2008, July 15). *Public Library Of US Diplomacy*. Retrieved from Wikileaks: wikileaks.org/plusd/cables/08beirut1021_a.html

الحصار المالي الأمريكي للبنان
الأدوات التنفيذية

يرى جوزف ناي (2004) الذي عمل كمساعد لوزير الدفاع الأمريكي، أن من شأن استخدام الوجه الثاني للقوة (قاصدًا القوة الناعمة) جذب الناس ورفع مستوى الإعجاب بالسياسة الأمريكية والامتثال لها بعد أن تدنى هذا المستوى إثر استخدام القوة العسكرية والتهديدات المباشرة. فالقوة الناعمة هي المعين الأساس للقوة الصلبة التي يجب تخفيف انعكاساتها المعنوية السلبية على الولايات المتحدة، وهي تشكّل العنصر الثابت في السياسة الأمريكية وتسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

عند محاولة تدخّلها في شؤون أية دولة، تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسوّغ قانوني وشرعي. ويكفيها أن تطلق على فئة معينة وصف "إرهابية" حتى تشرّع تهديداتها وتضع استراتيجياتها ضد الدولة أو الفئة التي وسمتها بالإرهاب. وفي هذا الإطار كانت الولايات المتحدة الأميركية وراء صدور قراري مجلس الأمن رقم 1373 (2001) ورقم 1377 (2001) لخنق مصادر تمويل الإرهاب اللذين صدرا إثر تفجيرات 11 أيلول 2001 بعد أن بيّنت أن من قام بهذه العملية حصل على تمويل بسهولة، ما سهّل على وزارة الخزانة الأمريكية إعلان العمل على ما يُعرف بـ "تجفيف مصادر الإرهاب". ويبدو أن نظام فرض العقوبات الاقتصادية انتقل من يد مجلس الأمن ليد الولايات المتحدة الأميركية، حيث صارت العقوبات إحدى أدوات السياسات الخارجية لها، تستخدمها بديلًا عن الحرب العسكرية المكلفة.

فعلاوة على هذين القرارين، يعتبر الخبير في القانون الدولي بول مرقص (2009) أن صدور سياسات وقوانين أمريكية بعنوان الحرب على الإرهاب (مستعملًا نصوص قانون "باتريوت" التنظيمية كمثال) علامة على صلاحيات السلطة الأمريكية الواسعة التي قد تصل إلى حد طلبها الكشف عن معلومات خصوصية حول زبائن مصارف أجنبية تابعة للبلد المتهم باحتوائه منظمة أو فئة متهمة بالإرهاب تحت طائلة وقف التعامل مع هذه المصارف وتعريضها لدوامة من العقوبات التي إذا ما طُبّقت على القطاع المصرفي المحلي لن يتحمل عواقبها. واعتبر مرقص أن المصرفيين والتجار في العالم ملزمون بلائحة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC.

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC

عرّف موقع وزارة الخزنة الأمريكية مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) التابع لها بوصفه المكتب الذي يتولى إدارة وإنفاذ العقوبات الاقتصادية والتجارية بناءً على السياسة الخارجية الأمريكية وأهداف الأمن القومي ضد البلدان أو المنظمات أو الأفراد، مثل الإرهابيين وتجار المخدرات. يمكن أن تكون العقوبات شاملة أو انتقائية، باستخدام حظر الأصول والقيود التجارية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

هذا الحظر للأصول يؤدي إلى قطع التعامل مع المصرف أو المجموعة أو الفرد المحظور من قبل المصارف التي تراسلهم في الولايات المتحدة وتاليًا تعثّر عملياته المصرفية الدولية. ويفرض الحظر فور وروده حظرًا شاملاً على عمليات النقل أو المعاملات من أي نوع فيما يتعلق بالممتلكات. ما يعني أن أوفاك تمتلك صلاحية إطلاق قرار حظر على ممتلكات أحزاب في بلدان معينة، منع التعامل مع الأشخاص المحظورين، وإجراء تحقيقات مدنية في انتهاكات العقوبات، وفرض عقوبات مدنية على الأشخاص الذين ترى أنهم انتهكوا تلك العقوبات. بمعنى آخر، يكون الحظر طريقة للتحكم في الممتلكات المستهدفة وبالتالي نهبها. تجدر الإشارة إلى جواز اعتراض الأشخاص (أو الدول) المدرجة أسماؤهم على اللوائح عن طريق "إعادة النظر الإداري" في إدراجها ثم طلب إزالتها عن اللائحة، وآخر هذه الإجراءات هو الطعن في تسمية أوفاك عن طريق رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الفيدرالية وهي عملية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلًا.

اعتبر مرقص أن أوفاك هي وكالة إنفاذ للقوانين وليست منظمة مستقلة أو قائمة بذاتها، ومن أهم هذه القوانين: قانون القوى الاقتصادية الطارئة الدولية (1977)، وقانون مكافحة الإرهاب والإعدام الفعلي (1996).

نستفيد من هذا العرض أن لوائح أوفاك هي خطوة عالمية لمكافحة الحرب العالمية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لكن يتحتم علينا الإشارة إلى الاعتبارات السياسية التي تدخل فيها، فمن تعتبره الولايات المتحدة خصمًا لسياستها يمكن أن تضعه على لوائح أوفاك وهذا ما حصل عند إدراج العقوبات على إيران وكوبا، ومع حزب الله، فهنا لا يمكن أن ننزع الطابع السياسي من توجهات ساسة الولايات المتحدة المالية والمصرفية، لأنهم واضحون بنيَّتهم محاربة حزب الله ومحاصرتهم وعزلهم ماليًّا.

أصدر الكونغرس في شهر كانون الأول 2015 قرارًا يتعلق بمحاصرة حزب الله، ما يعني أن الخزانة الأميركية تعتمد على قوانين تصدر من المجالس النيابية الأميركية وتصدر لوائح بأسماء متهمين تحت عنوان حرصها على عدم إدخال الأموال المشبوهة إلى النظام المصرفي الأميركي، وتحكم على مصارفها وعلى المصارف العاملة لديها بأن لا تسمح بدخول هذه الأموال المشبوهة تحت طائلة إقفال حساب المصرف مع المصارف الدولية. وبما أن كل مصارف العالم ومنها لبنان مضطرة للتعامل مع مصارف مراسلة، تسعى المصارف لإزالة المخاطر عن نفسها كي لا تتعرض للملاحقة القانونية، ومن هنا يتحتّم على لبنان أن يلتزم بهذه العولمة المصرفية وقوانين المنظمات المصرفية الكبرى. وقد تم في هذا الإطار إنشاء هيئة التحقيق الخاصة الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء قانون رقم 318 (2001) تعمل على محاولة التوفيق بين الامتثال للمعايير الأمريكية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبين تطبيق قانون السرية المصرفية، وتكشف هذه الهيئة الحسابات والمعلومات المصرفية للإدارة الأمريكية وأجهزتها بشكل شبه تلقائي.

قانون حظر التمويل الدولي عن حزب الله (HIFPA) أو القانون رقم 2297

في محاولة تطويق مصادر حزب الله المالية، أقر الكونغرس الأمريكي قانون حظر التمويل الدولي عن حزب الله تحت رقم 2297 في جلسته الأولى المنعقدة في 6 كانون الأول 2015 وصدَق عليه في 18 كانون الأول من السنة (2015).

الهدف من القانون هو منع حزب الله والكيانات المرتبطة به من النفاذ إلى مؤسسات مالية دولية أو مؤسسات أخرى، وفرض أشد العقوبات الأميركية على الحزب وأي منظمة أو فرد تابع لها، وعلى أي مؤسسة مالية في أي مكان في العالم تسهل أنشطته. ومن ثم منع شبكة حزب الله اللوجستية والمالية العالمية من العمل على أمل الحد من تمويل أنشطته

المحلية والدولية، واستخدام الطرق الدبلوماسية والتشريعية والتنفيذية كافة لمكافحة أنشطة حزب الله "الإجراميّة العالمية"، كوسيلة للحد من قدرة هذا التنظيم على تمويل أنشطته "الإرهابية العالمية".

وقد اعتبر المستشار القانوني الدولي علي زبيب (2016) استعمال مصطلح "الإجراميّة" عوضًا عن "الإرهابية" في توصيف القانون الأمريكي لحزب الله أن جهات حكوميّة أمريكية جديدة باتت مخوّلة بملاحقة حزب الله وكل ما يرتبط به، وهي لجان الكونغرس المتخصّصة، ومكتب الاستخبارات ضمن وزارة الخزانة الأميركيّة، وطبعًا السلطات الأمريكية المعنيّة بمكافحة تبييض الأموال وغيرها من الجرائم المنظّمة. أصبحت إذًا معظم الهيئات الحكومية الأمريكية معنيّة بملاحقة هذا الحزب.

قانون ماغنيتسكي

ادعت واشنطن أن المحامي الروسي سيرغي ماغنيتسكي الذي كان معتقلًا في السجون الروسية بتهمة التهرب الضريبي قد تعرّض للتعذيب والحرمان من الرعاية الطبية وترك ليموت في سجنه (2009).

عند موته كرّس المستثمر الأمريكي والبريطاني بيل برودر الذي كان يعمل مع ماغنيتسكي قبل اعتقاله جهوده لإقناع الكونغرس الأمريكي بوضع قانون يعاقب قتلة ماغنيتسكي، فوضع الكونغرس القانون بهدف معاقبة مسؤولين حكوميين روس بتهمة انتهاك حقوق الإنسان ثم صادق عليه الرئيس الأمريكي حينها باراك أوباما (2012). ثم لاحقًا (2016)، تم تخطي رقعة تطبيق هذا القانون، فلم يعد محصورًا بروسيا، لتقوم واشنطن بناء عليه بفرض عقوبات على من تعتبرهم مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق عالمي. ومن خلال هذا القانون، تستطيع حكومة الولايات المتحدة، منع دخول أي مسؤول، أو شخص إلى الأراضي الأمريكية، بالإضافة إلى تجميد أصولهم المالية. ومن ثم وقع الرئيس دونالد ترامب (2017)، الأمر التنفيذي رقم 13818، الذي "يجمّد ممتلكات الأشخاص المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الفساد".

في الميدان اللبناني، أفاد مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى في مؤتمر صحفي له (شينكر، 2020) أن أحكام قانون ماغنيتسكي التي طالت الوزيرين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس (2020) قد فرضت عليهما لأنهما قدّما دعمًا ماديًا لحزب الله، ثم هدد حلفاء الحزب قائلًا أن "الحلفاء السياسيين لحزب الله يجب أن يعرفوا أنهم سيحاسبون بسبب تسهيل نشاطات الحزب الإرهابية. وأن العقوبات التي تستهدف حزب الله وداعميه ولاعبين فاسدين آخرين ستتواصل وسنستخدم كل الصلاحيات لمحاسبة القادة اللبنانيين لفشلهم في القيام بواجباتهم تجاه الشعب اللبناني."

على أن هذا الخطاب أعقبه إعلان إضافة الوزير السابق جبران باسيل على لائحة أوفاك للعقوبات (2020) بتهمة دوره في نشر الفساد في لبنان، في الوقت الذي كان من المتوقع أن تشمل اللائحة حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، المتهم بالفساد المرتبط بملف التحويلات المالية، إذ أفادت وكالة "بلومبيرغ" (2021) أن مكتب المدعي العام السويسري كان قد طلب المساعدة من الحكومة اللبنانية في التحقيق في غسل الأموال المرتبط باختلاس محتمل من خزائن مصرف لبنان. ولم تحدد السلطات السويسرية الهدف من تحقيقها في حين قال القضاء اللبناني إنه تم الاتصال بها بشأن التحويلات إلى الخارج التي تمت عن طريق البنك المركزي. ورغم أن التحقيق السويسري يعطي زخمًا، إلا أن العقوبات الأمريكية

المحتملة لا تعتمد على نتائجه بقدر ما تعتمد على تغيير الحسابات السياسية، على حد قولهم. هذا وأشارت الوكالة أن سلامة قد حصل في أواخر عام 2019 على درجة A من مجلة Global Finance التي تتخذ من نيويورك مقرًا لها في تصنيفاتها السنوية، على اعتباره عمل على استقرار العملة اللبنانية بينما واقعًا كان الاقتصاد اللبناني يشهد الانهيار. وبحسب وكالة رويترز (2021)، فقد نفى متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن الوزارة تدرس فرض عقوبات على سلامة الذي أصبح دوره في الاضطرابات المالية التي تشهدها البلاد محل تدقيق. وأعلن سلامة أنه سيقيم دعاوى قضائية ضد بلومبيرج بسبب ما وصفها "بأخبار مفبركة."

أما على صعيد توصيف العقوبة على باسيل، قال وزير الخزانة ستيفن منوشين (اللواء، 2020): "لقد ساعد الفساد الممنهج في النظام السياسي اللبناني الذي مثّله باسيل، على تقويض أسس حكومة فعالة تخدم الشعب اللبناني." وأعلن أن "جميع الممتلكات والمصالح في ممتلكات باسيل، وأي كيانات يمتلكها، بشكل مباشر أو غير مباشر، 50 في المائة أو أكثر، بشكل فردي، أو مع أشخاص محظورين آخرين، في الولايات المتحدة يتم حظرها في الدول أو تلك الموجودة في حوزة أو سيطرة الأشخاص الأميركيين ويجب إبلاغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عنها."

وقد لفت موقع "ميدل إيست آي" البريطاني (2020) أن لبنان كان تحت رقابة دقيقة من وزارة الخزانة الأمريكية على مدى العقدين الماضيين بسبب عمليات غسيل أموال محتملة، أو تمويل جماعات صنّفتها الولايات المتحدة كإرهابية. ما يدل أنها كانت على اطلاع على حجم التحاويل المصرفيّة من لبنانيين إلى سويسرا التي كشفت أن "العملاء اللبنانيين جمعوا أموالًا في سويسرا أكثر من أي وقت مضى العام 2020. هذا إضافةً إلى أن الولايات المتحدة التي لم تشارك في "المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات" وبالتالي لم تنشر معلومات عن قيمة التحاويل من لبنان إليها.

المراجع

- صحيفة اللواء. ***عقوبات أميركية بحق باسيل وفق قانون ماغنيتسكي. بومبيو ومنوتشين يتهمانه بالفساد وتقويض أسس حكومة فعالة.*** 2020.
- رويترز. ***أمريكا تنفي تقريرا عن عقوبات محتملة على حاكم مصرف لبنان.*** 5 آذار 2021. عبرالرابط: https://www.reuters.com/article/us-lebanon-sanctions-ea7-idARAKCN2AX1OG
- مجلس الوزراء. ***قانون رقم 318، مكافحة تبييض الأموال.*** رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. بيروت 2001.
- زبيب، علي. ***القانون الأميركي ضد حزب الله: كل لبنان مستهدف والمعالجة ممكنة.*** 10 أيار 2016. عبرالرابط:
- https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2016/05/us-act-against-hezbollah-impact-lebanon-banks.html
- شينكر، ديفيد. ***شنكر يحذر حلفاء حزب الله: يجب أن يعرفوا أنهم سيحاسبون.*** 8 أيلول 2020. عبرالرابط:

https://www.alhurra.com/lebanon/2020/09/08/%D8%B4%D9%86%D9%83%D8%B1-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%AD%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%A7-%D8%A3%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%B3

- مجلس الأمن. ***القرار رقم 1373.*** مجلس الأمن في جلسته 4385. 28 أيلول 2001.
- مجلس الأمن. ***القرار رقم 1377.*** مجلس الأمن في جلسته 4385. 12 تشرين الثاني 2001.
- مرقص، بول. ***دراسة قانونيّة عن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بواسطة المصارف وشركات الضمان وسواها. بين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والحفاظ على السرّية المصرفيّة في لبنان: التوفيق بين متناقضات و السباق مع الجريمة.*** *ص. 73.* بيروت: مجلس النواب اللبناني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. 2009
- مرقص، بول. مقابلة مع مجلة اتحاد المصارف العربية بعنوان ***المسودة الالقترحة المتداولة لتوسيع العقوبات***. رابط المقابلة:

https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84/

References

112th Congress . (2012). *Public Law 112–208.* Washington.

114th Congress. (2015). *H.R.2297 - Hizballah International Financing Prevention Act of 2015.* Congress. Retrieved from https://www.congress.gov/114/plaws/publ102/PLAW-114publ102.pdf

114th Congress. (2016). *S.284 - Global Magnitsky Human Rights Accountability Act.* Washington: 114th Congress. Retrieved from https://web.archive.org/web/20190607155636/https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/284/text

Barry, E. (2009, December 28). Scathing Report Issued on Russian Lawyer's Death. *The New York Times*. Retrieved from https://www.nytimes.com/2009/12/29/world/europe/29russia.html

Cochrane, P. (2020, November 19). *The US's long financial war on Hezbollah - and Lebanon. The United States has piled sanctions on the Lebanese movement, but to what effect?* Retrieved from Middle East Eye: https://www.middleeasteye.net/news/lebanon-us-hezbollah-financial-war-sanctions

Federal Register. (2017). *Executive Order 13818 of December 20, 2017. Blocking the Property of Persons Involved in Serious Human Rights Abuse or Corruption.* THE WHITE HOUSE.

Joseph S. Nye, J. (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics.* New York: Public Affairs .

Khraiche, D., & Bartenstein, B. (2021). U.S. Said to Weigh Sanctions on Lebanon Central Bank Chief. *Bloomberg*. Retrieved from https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-03-04/u-s-said-to-weigh-sanctions-against-lebanon-central-bank-chief

Trindle, J. (2014). *The Magnitsky Flip-Flop. The Obama administration was against Russia sanctions before it was for them.* Foreign Policy. Retrieved from https://web.archive.org/web/20190722172112/https://foreignpolicy.com/2014/05/15/the-magnitsky-flip-flop/

U.S. Government Printing Office. (1996). *Antiterrorism and Effective Death Penalty Act of 1996.* Congress.

United States federal law. (1977). *International Emergency Economic Powers Act (IEEPA).* The 95th United States Congress. Retrieved from https://www.congress.gov/bill/95th-congress/house-bill/7738

US Department of the Treasury. (2020, November 6). *Treasury Targets Corruption in Lebanon*. Retrieved from US Department of the Treasury: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1177

US Department of the Treasury. (2020, September 8). *Treasury Targets Hizballah's Enablers in Lebanon*. Retrieved from US Department of the Treasury: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1116

US Department of the Treasury. (n.d.). *Office of Foreign Assets Control - Sanctions Programs and Information*. Retrieved 2021 ,30 تشرين الثاني, from US Department of the Treasury: https://home.treasury.gov/policy-issues/office-of-foreign-assets-control-sanctions-programs-and-information

اللواء. (2020). عقوبات أميركية بحق باسيل وفق قانون ماغنيتسكي. بومبيو ومنوتشين يتهمانه بالفساد وتقويض أسس حكومة فعالة. *جريدة اللواء*.

رويترز. (2021). أمريكا تنفي تقريرا عن عقوبات محتملة على حاكم مصرف لبنان. *وكالة رويترز*. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-lebanon-sanctions-ea7-idARAKCN2AX1OG

رئيس مجلس الوزراء. (2001). *قانون رقم 318، مكافحة تبييض الأموال*. بيروت: رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

زبيب, ع. (2016, 10 أيار). *القانون الأميركي ضد حزب الله: كل لبنان مستهدف والمعالجة ممكنة*. Retrieved from Al-Monitor: https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2016/05/us-act-against-hezbollah-impact-lebanon-banks.html

شينكر, د. (2020, 8 أيلول). شنكر يحذر حلفاء حزب الله: يجب أن يعرفوا أنهم سيحاسبون. Retrieved from https://www.alhurra.com/lebanon/2020/09/08/%D8%B4%D9%86%D9%83%D8%B1-

%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%AD%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%A7-%D8%A3%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%B3

مجلس الأمن. (2001). *القرار رقم 1373.* مجلس الأمن في جلسته 4385 المعقودة في 28 أيلول 2001.

مجلس الأمن. (2001). *قرار رقم 1377.* مجلس الأمن في جلسته 4385 المعقودة في 12 تشرين الثاني 2001.

مرقص, ب. (2009). دراسة قانونيّة عن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بواسطة المصارف وشركات الضمان وسواها. In *بين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والحفاظ على السرّية المصرفيّة في لبنان: التوفيق بين متناقضات و السِباق مع الجريمة* (p. 73). بيروت: مجلس النواب اللبناني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

مرقص, ب. (n.d.). المسودة الالقترحة المتداولة لتوسيع العقوبات. (م. ا. العربية, Interviewer) Retrieved from https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84/

الفصل الثالث

حق الدفاع والمواجهة

حق الدفاع عن النفس في مواجهة العقوبات الاقتصادية

فهرس:

مقدمة

1. **العقوبات آلة حرب أمريكية.**
2. **إمكانيات الردّ والفرص المتاحة**

مقدمة:

تتمتع الأمم المتحدة بالشرعية لفرض عقوبات اقتصادية وتدخلات عسكرية منذ عام1945 وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي صنعه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، واعتمدوا في ذلك على اليات قانونية شرّعوا من خلالها استثناءات عديدة متعلقة بحق التدخل في الدول في حال حصل تهديد للسلم والأمن الدوليين، ووفقا لمعايير تحددها القوى المسيطرة على مجلس الامن الدولي، وضع المشرعون الدوليون جملة من المعايير المتصلة بحل النزاعات بالطرق السلمية وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، أما الفصل السابع فقد كان بمثابة الإطار القانوني الذي يغطي إمكانيات التدخل في شؤون الدول، حيث يوفر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإطار الذي يجوز فيه لمجلس الأمن الإنفاذ. ويسمح له أن يقرر "ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان" وأن يقدم توصيات أو يلجأ إلى القيام بعمل غير عسكري (فرض العقوبات...الحصار والحظر وقطع العلاقات الدبلوماسية...) أو عسكري (التدخل المباشر)"لحفظ السلم والأمن الدوليين".

لكن الحرب الباردة جمدت هذه الإجراءات لتصبح بعد ذلك أداة في يد الولايات المتحدة الامريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي التي- انطلاقا من هذا المتغير- فرضت وجهة نظرها على العالم لتصبح هذه الأداة، الة حرب بامتياز تستخدمها الإدارات الامريكية المتعاقبة وفقا لمصالحها السياسية والاستراتيجية. بعد سقوط برلين، استعادت الأمم المتحدة دورها الرئيسي، خاصة في التسعينيات التي أطلق عليها " عهدة العقوبات"، في الحرب على العراق ويوغسلافيا وروندا وغيرها. تبين لاحقًا أن هذه العقوبات تؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية للسكان الأبرياء، فبدأت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة تعمل على خلق اليات لتصنيف العقوبات التي تنفذها.

إذا كانت الحرب استمرارًا للدبلوماسية بوسائل أخرى، فإن العقوبات أصبحت بالتأكيد السلاح المفضل للولايات المتحدة ضد من تعتبرهم منافسين أو أعداء لمصالحها في المنطقة، وهي الأدوات المفضلة لدى واشنطن للضغط والتأثير على خيارات وسياسات الدول والقوى المناهضة لمشاريعها التدميرية. غالبًا ما يُساء فهم العقوبات، وهي أحد الأركان الأساسية للسياسة الأمريكية الحديثة، وهي حتما يتم تطبيقها بشكل سيء. منذ أن سن الرئيس جيمي كارتر قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية في عام 1977 - الذي وضع إطارًا للعقوبات الأمريكية الحالية - لجأ العديد من

الرؤساء إليه على التوالي. فرضت الولايات المتحدة من خلاله عقوبات على الشركات والمنظمات والمجموعات والسفن والطائرات وغيرها من الممتلكات، كما تم حظر الأنشطة التجارية، وتم إبعاد دول بأكملها عن النظام المالي الدولي.

ما هي الصلة اليوم بين ممارسة العقوبات الاقتصادية ووجهة نظر الحرب؟ بشكل عام، أدت العقوبات الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنشورات على مدى السنوات العشر الماضية، وبشكل خاص بلا شك منذ منتصف التسعينيات، شهدت نهاية الحرب الباردة تصاعد قوة السلاح الاقتصادي، من منظور مزدوج في نفس الوقت على مستوى متعدد الأطراف، وكذلك عندما تكون هذه الإجراءات أحادية الجانب وأمريكية.

على الصعيد متعدد الأطراف، تم تطبيق العقوبات في الأمم المتحدة بسهولة أكبر مما كانت عليه في الماضي، حيث انه خلال سنوات الحرب الباردة، تم اتخاذ قرار بالعقوبات مرتين فقط في الأمم المتحدة، في حالة روديسيا عام 1967 وجنوب إفريقيا عام 1976. اما على المستوى الأحادي، فقد شهدت العقوبات الأمريكية نشاطا خاصا منذ عام 1990. وأصبحت الية العقوبات أحادية الجانب الأكثر استخداما اليوم من قبل بعض الدول وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من انشاء نظام الأمن الجماعي.

1. العقوبات: الة حرب أمريكية:

لم يكن هناك الكثير من العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ نهاية الحرب الباردة. في الوقت نفسه، تبدو مسألة ما إذا كانت فعالة حقًا أمر مثير للجدل. الحقيقة هي أن هناك، بين الكلمات والأسلحة، بدائل قليلة للعقوبات الاقتصادية لتشجيع الفاعلين الدوليين على تغيير سلوكهم. لذلك، ستظل العقوبات مكونًا مهمًا في مجموعة أدوات السياسة الخارجية والأمنية للمجتمع الدولي عامة وللسياسة الامريكية خاصة. إن الجدل حول موعد فرض العقوبات الاقتصادية أمر منطقي وكيفية تشكيل نظام العقوبات يكتسب أهمية في ظل هذه الخلفية. يُطلق على التسعينيات اسم "عقد العقوبات". مع نهاية الحرب الباردة وبعد تجاوز الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة، كان مجلس الأمن يسن اعتمادا على المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، تدابير اقتصادية قمعية لمعاقبة السلوك غير المرغوب فيه من قبل الفاعلين الدوليين دون اللجوء الفوري إلى الوسائل العسكرية. كانت العقوبات المفروضة على العراق بعد ضم الكويت مقدمة في عام 1990. وأضيفت عقوبات أخرى من الأمم المتحدة في تتابع سريع، على سبيل المثال ضد يوغوسلافيا وليبيا، وليبيريا والصومال وكمبوديا وهايتي ورواندا وسيراليون وأفغانستان. غالبًا ما كانت عقوبات الأمم المتحدة مصحوبة بإجراءات أخرى من قبل الدول الفردية أو المنظمات الإقليمية. كانت مجموعة الأهداف التي تم السعي إليها واسعة: إلغاء العدوان الإقليمي، وإعادة إنشاء حكومات شرعية ديمقراطياً (تابعة)، وإنهاء الحروب الأهلية، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب أو نزع السلاح، والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل.

إن تضاعف العقوبات المتعددة الأطراف يرجع إلى حالة هيكلية فرضها مجلس الأمن الدولي كمحاولة لإقامة تعددية جديدة تمجد فضائل النظام القانوني الدولي. فالسلاح الاقتصادي يقوي ويسمح بتطبيق قواعد قانون الأمم المتحدة ويسمح للمجتمع الدولي بتأكيد قوته مادياً. تعتبر العقوبات المفروضة على أولئك الذين يدعمون قانونًا متعدد الأطراف أداة قيمة بشكل خاص، فهي تتمتع برؤية عالية جدًا وتربط التهديد الموجه للدول والقوى المستهدفة بالقيود المادية الملزمة. لكن الواقع الدولي يقول بأنّ هذه العقوبات المتعددة الأطراف، هي نظام الأقوياء لأنّ مجلس الامن

الدولي (مركز سلطة وتسلّط الأقوياء) يمنحه قوة القانون. في الواقع، يتم تطبيق العقوبات دائمًا عند وجود تفاوت كبير جدًا بين صانع العقوبة وأهدافه.

في الولايات المتحدة، يُعزى ارتفاع العقوبات إلى عدة عوامل. **أولهما** ينتمي إلى تقليد أمريكي أعيد إحياؤه بعد سقوط جدار برلين، وهو الإحجام عن التدخل بشكل مباشر في الدول، واعتماد العقوبات كأدوات ضغط فاعلة للسيطرة. فأمريكا غير مستعدة لتحمل العبء العسكري والمالي للتدخل. يفضل مسؤولو وزارة الخارجية وخاصة المشرعون في الكونجرس إنشاء نظام خاص مهمته تفعيل العقوبات الاقتصادية، والتي لا تتحمل الإدارة تكلفتها. إن الصيغة النفعية وحشية وفجة في نظر منتقدي "جنون" صانعي العقوبات في الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة، يوفق صانعو السياسة الخارجية بين عدم الرغبة في التدخل المباشر وتحمّل التكاليف الثقيلة في ذلك، والرغبة في الظهور كقوة مهيمنة على المسرح الدولي من خلال تأكيد سلطتهم على تحديد المعايير والقواعد على المستوى الدولي.

عامل ثان يجعل من الممكن فهم تصاعد حدة العقوبات الأمريكية خلال التسعينيات، وهو أنه تم إصدار العديد منها بناءً على تحريض من الكونجرس واضطرت الرئاسة إلى قبولها دون أن يكون الرئيس أو وزارة الخارجية قد بادر بالفعل بهذه السياسة الخارجية أو رغب في ذلك. لعبة القوة هذه تنبع من المواجهة بين الرئاسة والكونغرس، وحصل ذلك في عدة مناسبات. في العديد من الحالات التي تشير إلى تشديد الحظر مثلا على إيران وليبيا (كينيدي داماتو)، أوكوبا (هيلمز-بيرتون)، أو قانون التحرر من الاضطهاد الديني، فإن العقوبات التي قررها الكونجرس لم تكن تسير في اتجاه الاستراتيجية الرئاسية حينها، وقد أحرجت الإدارة الامريكية مع حلفائها. تم تمرير هذه القوانين بفضل الضغط المجتمعي القوي بشكل خاص الذي مورس من خلال الكونجرس. من وجهة النظر هذه، فإن المقارنة بين أكثر قانونين نموذجيين لجنون العقوبات الأمريكية (Helms Burton و ILSA) واضحة تمامًا. في وقت التوتر والأزمات، عندما تُرتكب أعمال إرهابية ضد الأمريكيين، يقر الكونجرس قوانين تتحدى مصالح حلفاء أمريكا، وتجبر الرئيس على التصديق عليها. في حالة هيلمز - بيرتون مثلا، جُرد الرئيس من سلطته حتى فيما يتعلق برفع الحظر الذي أصبح الآن في أيدي أعضاء الكونجرس. بفضل التوترات بين الكونغرس والرئاسة، تتمتع المؤسسات الفاعلة في امريكا وعلى رأسها الكونغرس بإمكانية الوصول المباشر إلى صياغة السياسة الخارجية والمساعدة في تعزيز التعنت الأمريكي.

هناك أيضًا **عامل ثالث** يجعل من الممكن فهم زيادة قوة العقوبات في عالم ما بعد الحرب الباردة، سواء من جانب متعدد الأطراف أو أحادي الجانب. مع تعزيز حقوق الإنسان كمعيار دولي، يتم إضفاء الشرعية على العقوبات من منظور مزدوج. من ناحية، تهدف العقوبات الاقتصادية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان من خلال حماية الأقليات المضطهدة من قبل سلطة استبدادية وتعزيز التعددية (العراق، الدول المعنية بعدم احترام الحرية الدينية، صربيا، كوبا، بورما ...). من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالتدخل العسكري، فإن العقوبات ستحترم حقوق الإنسان أكثر من القصف المكثف وستعني ضمنيًا احترامًا أكبر للسكان المدنيين مقارنةً بحالة النزاع المسلح (في النهاية، سيكون أهون الشرين). لا تزال العقوبات والإصلاحات المختلفة التي ميزت تاريخها مشبعة بهذا الإطار المرجعي "الإنساني". ظاهريا تبدو لغة مقنعة لكل من يتابعها، لكن الواقع يكشف شي اخر، فالعقوبات التي من المفترض انها أداة ردع تمارسها القوى العظمى ضد القوى التي تنتهك حقوق الانسان ولا تحترم القوانين الدولية والمواثيق، تبدو اليوم أداة حرب بامتياز

تســتخدمها نفس هذه القوى المســيطرة وعلى رأســها الولايات المتحدة لكن لأهداف أخرى بعيدة كل البعد عن ردع الانتهاكات او غيرها.

- **وزارة الخزانة الامريكية: وزارة حرب**

تفرض الولايات المتحدة الآن عقوبات اقتصادية على عشرات الدول. أدرجت إحدى الدراسات الحديثة ما لا يقل عن 35 دولة كانت مستهدفة بالعقوبات الأمريكية الجديدة من 1993 إلى 1996. لكن المهم ليس فقط تواتر استخدام العقوبات خاصة الاقتصادية، ولكن أهميتها. على نحو متزايد، تحدد العقوبات أو تهيمن على عدد من العلاقات والسياسات الهامة. على مدى العقد الماضي، شنت الولايات المتحدة نوعًا جديدًا من الحرب المالية، لم يسبق له مثيل في مدى انتشارها وفعاليتها. غالبًا ما تم التقليل من أهمية هذه "الحرب الخفية"، لكنها لم تعد سرية وأصبحت منذ ذلك الحين مركزية في عقيدة الأمن القومي لأمريكا. في سلسلة من حملات الضغط المالي، ضغطت الولايات المتحدة مالياً وعزلت من تطلق عليهم "أعداء أمريكا الرئيسيين" كالقاعدة وكوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا، وأضافت الولايات المتحدة الامريكية الى هذه القائمة لبنان وتحديدا حزب الله. بعيدًا عن الاعتماد فقط على العقوبات الكلاسيكية أو الحظر التجاري القديم، فقد تألفت هذه الحملات من مجموعة جديدة من الاستراتيجيات المالية التي تسخر الأنظمة المالية والتجارية الدولية لنبذ الجهات الفاعلة التي تعتبرها الولايات المتحدة جهات "مارقة" وعملت على تقييد تدفقات تمويلها. قامت وزارة الخزانة الامريكية (وزارة الحرب) بهندسة مسار الهجمات ضد من يطلق عليهم "أعداء أمريكا " المستمد من الاليات القادرة على الحرب المالية التي طورتها الولايات المتحدة منذ سنوات. يتم تعريف هذه الحرب من خلال استخدام الأدوات المالية والضغط على قوى السوق للاستفادة من القطاع المصرفي ومصالح القطاع الخاص والشركاء الأجانب من أجل عزل الجهات "المارقة" عن الأنظمة المالية والتجارية الدولية والقضاء على مصادر تمويلها.

بدأت هذه الحقبة الجديدة من الحرب المالية بعد 11 سبتمبر، حيث طورت حكومة الولايات المتحدة هذه التقنيات لاستخدامها ضد من تصنفهم وفقا لسياساتها بالإرهابيين أو الأنظمة المارقة والجهات المالية غير المشروعة. هذه القدرات - التي تقع بين الدبلوماسية الشرسة والحرب المتنقلة - ستصبح بشكل متزايد أدوات الأمن القومي المفضلة، ومن قضايا الأمن الدولي الصعبة التي تواجه الولايات المتحدة، لأنها أدوات لا تخضع لتوافق دولي، فقد ترفض بعض القوى الدولية الحليفة لأمريكا في تفاصيل كثيرة اللجوء الى العقوبات كحل لتحقيق الأهداف وفقا لمصالحها التي قد لا تتوافق مع المصالح الامريكية في عناوين كثيرة.. بات من الممكن للولايات المتحدة أن تطلب من هذه التقنيات مواجهة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأكثر خطورة، من الجماعات الإرهابية والمجرمين الدوليين إلى كوريا الشمالية وإيران. هذه ليست نهاية القصة - فقد تكيف أعداء أمريكا مع الضغوط، وتعلم المنافسون للولايات المتحدة كيفية التعامل معها. ستستمر الحرب المالية في التطور بسرعة - الآن خارج سيطرة الولايات المتحدة - وقد بدأت تشكل جزءًا مركزيًا من استراتيجيات الأمن الدولي. هذا هو السبب في أنه من المهم للغاية فهم كيفية تطور هذا النوع من القوة المالية والتأكد من مسألة ان كانت الولايات المتحدة قادرة فعليا على الاستمرار في قيادة هذه الحرب المالية كما خطط لذلك خبراءها.

في منتصف التسعينات بدأ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة (OFAC)، المسؤول عن تنفيذ جميع برامج العقوبات الأمريكية، في استهداف مئات الأفراد والشركات والممتلكات المرتبطة بها التي خضعت لتجميد الأصول

وإبعادها عن النظام المالي الأمريكي. توقفت البنوك ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن في جميع أنحاء العالم عن ممارسة الأعمال التجارية تمامًا مع الأفراد الذين وصفهم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأنهم "مواطنين مشبوهين" أولئك الذين ظهروا فيما أصبح يعرف باسم "لا ليستا كلينتون" ، والذين تعرّضوا لعملية إعدام مالية افتراضية. أدركت البنوك بوضوح أنه من الأفضل الاستمرار في ممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة بدلاً من المخاطرة بممارسة الأعمال التجارية مع أطراف معينة. كما استخدمت إدارة كلينتون مرتين أوامر تنفيذية لتسمية المنظمات مثل الجماعات الفلسطينية، وحزب الله، والقاعدة، وقادتها، وتجميد الأصول ومنع المواطنين والشركات الأمريكية من التعامل معها.

لقد أتاحت العقوبات التي تم فرضها في التسعينيات فرصًا جديدة لتركيز الضغط المالي على أهداف محددة. ومع ذلك، وعلى الرغم من إخفاقاتها، استمرت العقوبات الواسعة في كونها الأداة المهيمنة. إلا أنه لا تزال هناك شكوك ومخاوف بشأن الفعالية الشاملة واستدامة العقوبات كأداة دولية. بعد 11 سبتمبر 2001، أطلقت الولايات المتحدة حملة لمكافحة تمويل الإرهاب أعادت تشكيل طبيعة الحرب المالية. شنت وزارة الخزانة هجوماً شاملاً، مستخدمة كل أداة في صندوق أدواتها لتعطيل، وتفكيك، وردع تدفقات التمويل غير المشروع في جميع أنحاء العالم. ما أطلق عليها بالعقوبات "الذكية" في أواخر التسعينيات والتي استهدفت القادة والكيانات، والتي قيل انه تم وضعها لاستهداف شبكة القاعدة وطالبان وأي شخص يقدم الدعم المالي لأي جزء من تلك الشبكة، ثم تطورت هذه الأدوات الامريكية التي شكّلت بيئة وقوة مالية جديدة في مرحلة ما بعد احداث 11 أيلول 2001، من خلال توسيع النظام الدولي لمكافحة غسل الأموال. إضافة الى تطوير الأدوات المالية والاستخبارات الموجهة بشكل خاص للتعامل مع قضايا الأمن القومي الواسع.

امام هذه الاستراتيجيات والبرامج، سقط القناع عن مبدأ المحافظة على سلامة وامن الشعوب، وبات واضحا ان الأهداف المعلنة وغير المعلنة لهذه الأدوات العقابية، نتائجها لا تختلف كثيرا. فالمستهدف في كل الأحوال هو عدو لأمريكا، عدو لسياساتها ومصالحها ومشاريعها، وعليه ان يدفع ثمن ذلك بكل الوسائل والطرق، حتى لو كان على حساب المبادئ والقيم الدولية والمجتمعية والأخلاقية والإنسانية التي يتغنى بها صناع المجتمع الدولي ومواثيق الأمم المتحدة.

استفادت الولايات المتحدة من مجموعة الأدوات بأكملها، لصياغة طريقة جديدة لشن حربها الاقتصادية والمالية على الدول والشعوب، لتصبح بحق حرب التجويع والتنكيل والتدمير دون إطلاق رصاصة واحدة، لكن نتيجتها ضحايا كثر.

- **تتألف آلة الحرب الاقتصـــادية الأمريكية من ترســـانة كاملة من القوانين والأنظمة المترابطة والمتجاوزة للحدود الإقليمية. خمسة أنظمة على وجه الخصوص تهم الدول المستهدفة بالعقوبات ومنهم لبنان:**

- أنظمة العقوبات الأمريكية الدولية، مثل انتهاك أو التحايل على الحظر المفروض على إيران أو كوبا مع الغرامات المالية الكبيرة التي تدفعها على وجه الخصوص البنوك الأجنبية المتهمة بانتهاكها.
- التذكير بان الولايات المتحدة لديها قانونين بشـــأن تجاوز الحدود الإقليمية، تم إقرارهما في عام 1996: **قانون أماتو-كينيدي (لإيران وليبيا) وقانون هيلمز-بيرتون (لكوبا).** تحظر هذه النصوص على الشركات التجارية مع البلدان المدرجة في قائمة "الدول المارقة" التي تزيد عن مســـتوى معين من حجم الأعمال. ينطبق هذا الحظر على الشركات الأمريكية، نحن نتحدث عن عقوبات أولية، ولكن أيضًـــا لجميع الشركات حول العالم، هذه هي القوانين السياسية التي تجعل الاقتصاد ناقلًا: الهدف هو وضع هذه البلدان خارج المجتمع الدولي

والسـعي إلى الإطاحة بأنظمتها من خلال وضـعها في مثل هذا الضـغط الاقتصـادي القوي للوصـول بها إلى الانهيار. الفكرة هي حمل الناس على الإطاحة بقادتهم.

- قانون **الممارسـات الأجنبية الفاسـدة(FCPA)** الذي يعود تاريخه إلى عام 1977 والذي يهدف إلى مكافحة فسـاد الموظفين العموميين في الخارج. لكن هناك مشـكلة، إذا كانت الشـركات الأمريكية هي الوحيدة التي تطبق هذه اللوائح، فهي في وضـع غير مؤات مقارنة بالشـركات الأجنبية: قامت الولايات المتحدة بالضـغط بشكل مكثف لنشر هذه اللوائح وتطبيقها في الخارج، وقع مراجعتها والتحقق منها في عام 1997 في.OECD
- لم تتردد الولايات المتحدة في التجسـس على شركات من دول حليفة. في عام 2000 ، كتب المدير السـابق لوكالة المخابرات المركزية ، جيمس وولسي (الذي شغل هذا المنصب بين عامي 1993 و 1995) مقالًا في صحيفة وول ستريت جورنال: "لماذا نتجسس على حلفائنا".
- منذ هجمات 11 سـبتمبر 2001، قررت الولايات المتحدة أيضًـا اسـتخدام **القانون لمحاربة تمويل الإرهاب:** أصبح الفسـاد وانتهاك الحظر الذي فرضـته في جميع أنحاء العالم أمرًا غير مقبول في نظرها. واتضـح أن قوانين خارج الحدود الإقليمية التي تم تمريرها بالفعل هي أدوات رائعة! لأنها لا تتطلب الذهاب إلى العدالة الأمريكية.
- أنظمة العقوبات الدولية الأمريكية المتعلقة **بحماية حقوق الإنسـان والعملية الديمقراطية مثل قانون Magnitsky Global Human Rights Accountability Act الذي سُـن في عام 2016،** والذي يصرح للحكومة الأمريكية بمعاقبة المسؤولين الأجانب المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في كل مكان في العالم، أو **المرسـوم بقانون رقم 13441 الصـادر في عام 2007** والذي يسـمح لـــ Ofac بتجميد حسـابات المسـؤولين المتهمين بارتكاب أعمال عنف من شأنها تقويض العملية الديمقراطية.
- **المعاملة الضريبية للمواطنين الأمريكيين غير المقيمين،** والتي تم تنظيم تطبيقها بموجب القانون **وما يسمى بمعاهدات فاتكا،** والتي أثبتت أنها مصدر مهم للمعلومات للإدارات الأمريكية.
- أحكام مكافحة غسـيل الأموال الأمريكية، التي تطالب البنوك الأمريكية بالسـيطرة على ممارسـات مراسـليها الأجانب، ويمكن توجيهها بشـكل خاص ضـد المنظمات التي تسـتهدفها الولايات المتحدة، مثل حزب الله في لبنان. في هذا السـياق، صـوت الكونجرس الأمريكي في عام **2015 على قانون لمنع التمويل(Hifpa 2015)** لحزب الله، الذي يمنع البنوك الأجنبية، وخاصـة اللبنانية، من إجراء معاملات مع حزب الله والجهات المرتبطة به إذا أرادوا الاستمرار في الوصول إلى النظام المالي الأمريكي عبر حسابات المراسلات. تستطيع Hifpa وحدها أن تزعزع استقرار النظام المصرفي اللبناني. وبالفعل، فإن مجرد إدراج مصرف في القائمة السوداء لخرقه الحظر المفروض على تسهيل معاملات حزب الله هو بمثابة حكم بالإعدام. يمكن أن يتخذ ذلك شكل استحواذ قسري من قبل بنك آخر) كما هو الحال بالنسـبة للبنك اللبناني الكندي الذي اشـترته شركة Société Générale de Banque au Liban، SGBL، تحت سـيطرة السـلطات الأمريكية، مصـحوبة بغرامة قدرها 102 مليون دولار دفعها البنك المخالف، أو التصـفية القسـرية والسـريعة دون الكشـف عن هويته المطلقة، التي دبرها البنك المركزي، كما كان الحال بالنسـبة لجمال ترسـت بنك الذي اتهم في سـبتمبر 2019 بتسـهيل "أنشـطة حزب الله

المصرفية". هذه حرب اقتصادية في أذهان القادة الأمريكيين، تخوضها جنباً إلى جنب مع حرب غير متكافئة لحماية مصالح البلاد ووقف توسع أعدائها، الذين هم اليوم في جزء منهم، إيران وحزب الله.

مسار الإجراء:

على هذه الجبهة، يعمل الأمريكيون كحزمة واحدة، متحدون في فريق عمل مكون من عدة خدمات تحقيق: مكتب التحقيقات الفيدرالي، SEC، Ofacو(IRS) Internal Revenue Service، خدمة الضرائب. للقيام بذلك، يقومون بتعبئة موارد كبيرة ويتوقعون عائدًا عادلاً على استثماراتهم. تقدم الوكالات - من وكالة المخابرات المركزية (CIA) إلى وكالة الأمن القومي، بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وعملائه في السفارات، أو حتى المنظمات غير الحكومية. تتم معالجة هذه المعلومات من قبل هيئات مختلفة: وزارة العدل، ووزارة الخزانة، ولجنة الأوراق المالية والبورصات، والاحتياطي الفيدرالي، و Ofacيمكن أن يضاف إلى ذلك عمل المدعين المحليين وحتى المدعين العامين، مثل ذلك الموجود في نيويورك، والذي غالبًا ما يتدخل في الإجراءات ضد مجموعات أجنبية كبيرة. تتصرف وزارة العدل والوكالات الأخرى مثل المدعين العامين، بهدف واحد: الحصول على إقرار بالذنب من الجاني. وكلما تأخر الأخير في الاعتراف وقبول الحكم، كلما كان الحكم عليه أثقل. هذا ما يفسر جزئيًا المعاملة التفضيلية للفساد بين الشركات الأمريكية وغيرها. من خلال فرض قوانينها على دول أخرى، تقوم الولايات المتحدة بالتالي بتنفيذ ما يسميه البعض الابتزاز، والمبالغ الفلكية يتم جمعها من قبل الإدارات الأمريكية المختلفة. إلى أين يذهب هذا المال؟ مباشرة في خزائن أولئك الذين أجروا التحقيق وشرعوا في الإجراءات وعقدوا الاتفاقات. إنه نوع من الانقسام بين وزارة العدل، ولجنة الأوراق المالية والبورصات، وأوفاك، والاحتياطي الفيدرالي، ووزارة ولاية نيويورك للخدمات المالية، ومحامي نيويورك.

من أجل فهم خصائص القانون الأمريكي خارج الحدود الإقليمية، من الضروري فهم أنه، ليست العدالة هي التي تحكم، ولكن الإدارة هي التي تفرض عقوبات. يتم استبعاد العدالة من العملية التي تؤدي إلى فرض عقوبات مالية شديدة على الشركات.

لنتذكر أن النظام القانوني الأمريكي (القانون العام) يعمل في وضع الخصومة، بينما يعمل القانون المدني مثلا بطريقة التحقيق. في القانون العام، يعارض المدعي المتهم أمام قاض وربما أمام هيئة محلفين شعبية. يتولى القاضي الأمريكي دور الحكم. في حين أنه، في القانون المدني، فإن القاضي هو الذي يقود الإجراءات بناءً على الأدلة المقدمة من كلا الطرفين، ولكن أيضًا على العناصر التي يمكنه طلبها بحرية. من الناحية العملية، في سياق العقوبات، تشرك الإدارة القضائية الأمريكية القاضي فقط في نهاية الإجراءات، عندما يتوصل الطرفان إلى اتفاق (تسوية)، لذلك ليس هناك محاكمة. تستند هذه العدالة المتفاوض عليها إلى اعترافات الشركات، ويتم الحصول عليها من خلال التحقيق الداخلي الذي تجريه الشركة ضد نفسها بناءً على طلب المدعي العام. في القانون الأمريكي، الاعتراف بالذنب هو تقليد يتجنب محاكمة طويلة ومكلفة لكلا الطرفين. وفقًا للمحكمة العليا الأمريكية، فإن "الإقرار بالذنب هو أكثر من مجرد إقرار بسلوك سابق، إنه موافقة المدعى عليه على الإدانة دون محاكمة، أي تنازله عن حقه في محاكمة أمام هيئة محلفين، أو القاضي "... وهكذا يوفر القانون العام وضعاً قانونياً للاعتراف بالذنب مما يسمح بتسوية سريعة بين المتهم والادعاء.

نتيجة لذلك، في الولايات المتحدة، يتم التعامل مع 95% من القضـــايا الفيدرالية بهذه الطريقة ولا يتم عرضـــها على المحاكمة.

2. إمكانيات الردّ والفرص المتاحة

امام أدوات الحرب الاقتصادية الامريكية لابد من وجود أدوات مواجهة لهذه الحرب المباشرة وغير المباشرة وكسر الحصار المفروض علينا:

على المستوى القانوني: من الضروري ان يكون هناك مرافعة قانونية واجرائية يحدد فيها طرق وأساليب المواجهة: في طليعة الحرب بين الولايات المتحدة من جهة، وحزب الله وإيران، وسوريا واليمن وقطاع غزة من جهة أخرى، لم تلجأ الولايات المتحدة لأساليب مباشرة في فرض الحصار على هذه الدول والكيانات فحسب، بل لأساليب غير مباشرة أيضا، لذلك نحن نحتاج لتقديم صورة واضحة عن الدور الذي تقوم به الدولة المعتدية لتشريع حق الرد وكسر الحصار المفروض علينا.

من الضروري الاطلاع وحصر المارسات التجارية التي تقع تحت القانون الأمريكي وأي ممارسات أخرى لا تخضع لها. فالأمريكيون يعرفون أن هناك مناطق رمادية، وهم يغتنمون الفرصـــة لمواصـــلة الضـــغط من خلال الاحتفاظ بزوايا متعددة للهجوم. العقوبات الامريكية المبنية على **مبدأ تجاوز الحدود الإقليمية وهو مبدأ فضـــفاض** اســـتخدم في أواخر العشرينات من القرن الماضي بقرار لوتس، والذي سمي على اسم سفينة فرنسية تعرضت لحادث مع سفينة تركية، كانت في طريقها إلى تركيا لكن الحادث وقع في المياه الدولية: لكن عند وصـــولها، اعتقلت الســـلطات التركية القبطان الفرنسيــ وحكمت على الأخير من قبل محاكم البلاد. احتجت فرنســـا وأخيرًا، حكمت محكمة العدل الدولية الدائمة حينها بالقول "يحق للدول أن تقرر التصويت على قوانين خارج الإقليم بشرط احترام القوانين الوطنية الأخرى". لذلك، بذل القانون الدولي قصـــارى جهده لمنع القانون الإقليمي لدولة ما من تعريض العلاقات الجيدة مع البلدان الأخرى للخطر. ومن هنا تم التوقيع على نصـــوص مثل اتفاقية مونتيغو باي بشـــأن إدارة المحيطات والبحار خارج المناطق الاقتصادية الخالصة لكل بلد.

التمسك بفكرة ان هذا المبدأ وهذه القوانين المنصوص عليها لا تمنح الولايات المتحدة الحق في فرض خياراتها وسياساتها على الدول. والتأكيد وفقا للاتفاقيات والمواثيق الدولية ان الممارســـات الامريكية انتهاك صـــارخ لكل الأعراف الدولية والقوانين. تعكس هذه العقوبات معايير جزء فقط من المجتمع الدولي؛ فغالبًا ما تُفرض على أفراد وكيانات دون الكثير من التفسير، ودون محاكمتهم أو إدانتهم بأي جريمة. لذلك يمكن اعتبارها قرارات تعسفية وظالمة وغير عادلة. من هذا المنطلق من حق الدول والقوى في محور المقاومة مواجهتها بالانتقام من صـــانعيها لانها عقوبات يتم تحديدها من جانب واحد تؤدي الى تعزيز حروب العقوبات التي تنتهك حقوق الشـــعوب في تقرير مصـــيرها وهذا يتنافى مع **مبدأ حق تقرير المصـــير الوارد في ميثاق الامم المتحدة**. اضـافة الى ذلك وبالحديث عن حق الدول والقوى المسـتهدفة في الرد على هذه العقوبات اي الانتقام من صانعيها وفقا للقوانين الدولية، ونظرا لخطورة هذه الادوات الحربية فمن حق المســـتهدفين **الدفاع عن النفس وهو حق شرعي** أكدته المواثيق الدولية (ميثاق الامم المتحدة/المادة 51). رســـخ حق

الدفاع عن النفس كحق طبيعي وشرعي في التشريعات والأنظمة الداخلية للدول، المواثيق الدولية وفي الصدارة من هذه المواثيق، وبالنظر لأن الدول تعد الشخص الرئيسي للقانون الدولي، فقد تأصل ذلك الحق تأسيسًا على الحق الشرعي والطبيعي للأشخاص الطبيعية في كافة النظم الداخلية.

تؤكد المواثيق الدولية على **جملة من الحقوق المرتبطة بحق الدفاع عن النفس:**

- **حق الدولة المستهدفة في البقاء:** إن مفهوم الدفاع الشرعي مبعثه مسلمة بديهية وهي أن الحق في الحياة يعد حقًا أساسيًا غير معلق، بل يعد من الحقوق الأساسية للإنسان ويتبوأ سائر الحقوق. ولا يتأسس حق الدولة في البقاء على العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي وحسب، ولكن فضلا عن ذلك: القانون الطبيعي باعتبار أن ذلك الحق يعد من الحقوق الثابتة الأساسية المطلقة والضرورية للدول. وحق وجود الدولة يعد الشرط الأساسي لجميع الحقوق الأخرى التي تدعيها الدولة، لأن عدم قدرة الدولة على البقاء والاستمرار سيؤدي إلى الانقراض لشخصية الدولة من أسرة الأمم، وكثيرًا ما أصرت الحكومات على هذا الحق ولكنها سمته في بعض الأحيان حق "الدفاع عن النفس وفي أحيان أخري حق "وقاية النفس".
- باعتبار ان تسليط العقوبات وادواتها الاجرائية اعتداء مباشر على حق الدولة وشعبها في البقاء، فمن حق هذه الدولة او هذه المجموعة المستهدفة تجنيد شبابها، وتعد العدة العسكرية لحماية نفسها من الاعتداءات الخارجية بكل اصنافها ومجالاتها. لابد من التذكير هنا أن الدولة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية التي تخول لها اتخاذ كل التدابير لحماية نفسها من الاستهداف بجميع انواعه سواء كان عسكريا او غير عسكري (العقوبات)، وعليه، تخول لها هذه الميزة ممارسة حقوقها دون تدخل من أحد في الشؤون الداخلية، فضلاً عن كل ما من شأنه أن ينعكس سلبًا على الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وزعزعة الأمن وزرع الفتن الطائفية والعرقية وتشجيع الحروب الأهلية، وما إلى ذلك.
- الدفاع عن النفس ليس حقًا للدولة تمارسه أو تتركه، بل حقًا لا يجوز التنازل عنه، ويعني هذا الحق أن للدولة مطلق الصلاحيات في المحافظة على وجودها.
- باعتبار تسليط العقوبات التعسفية هو بمثابة العدوان على سلامة الدولة وأمنها القومي والاجتماعي، فمن حقها الطبيعي التصدي لذلك العدوان وإيقافه بكافة الوسائل المتيسرة لهذه الدولة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، اي حقها في استخدام كل الاساليب والطرق الممكنة للتصدي للعدوان ولرفع الحصار المفروض عليها، ومن حقها الشرعي اثبات ذلك بكل الوسائل المتاحة (مساعدة ودعم القوى والجهات المستهدفة كقوى محور المقاومة في المنطقة لمواجهة العدوان أي كسر الحصار بكل الوسائل).
- تقر كافة الأنظمة القانونية في العالم بحق الدول الطبيعي والشرعي في الدفاع عن نفسها، ولكن كافة هذه الأنظمة القانونية حددت الظروف والوسائل والأدوات التي من خلالها تستطيع الدول ممارسة ذلك الحق مع احترام شروط حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي التقليدي، ونعتقد انها متوفرة بشكل واضح في هذه الحالة: فلكي يكون للدولة الحق في ممارسة الدفاع الشرعي يجب أن ينطوي الاعتداء الواقع عليها على خطر حال ذي مصدر غير مشروع عن طريق استخدام قوة مسلحة، في هذه الحالة يعتبر فرض العقوبات القاسية بكل تفاصيلها وتداعياتها اعتداءا يضاهي الاعتداء العسكري بقوة السلاح بل اكثر فتكا وخطورة وتهديدا

حتى لو ادعى صانعوه انها ادوات غير عسكرية تفرضها خطورة الحالة الدبلوماسية او السياسية. من هذا المنطلق من حق الدولة او الجهة المستهدفة، الدفاع عن نفسها، ومواجهة العدوان. القياس هنا مشروع لاننا نتحدث عن ادوات حرب بامتياز لا تقل خطورة عن استخدام القوة العسكرية.

- خطورة العقوبات كادوات حرب (يبدو أنها السلاح الفتاك اليوم في مرحلة ما يسمى بحروب الجيل الخامس)، واضحة فهي مصدر تهديد وتدمير. من هذا المنطلق فان اباحة حق الدفاع عن النفس لمواجهة العدوان المسلح والعسكري تنطبق هي ذاتها على هذه الحالة لان الهدف واحد، وهو درء الخطر عن الدولة او الجهة المستهدفة. على أن الخطر، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، يجب أن يأخذ احدى الصورتين، اما ان يكون خطرا وشيكا أي لم يبدأ بعد لكنه على وشك الوقوع، وهذا يفترض أن تكون قد صدرت أفعال من المعتدي تجعل من وقوع الاعتداء على الفور أمرًا منتظرًا إذا ما سارت الأمور بطريقة طبيعية. في هذه الحالة من حق الدولة او الجهة او الكيان المستهدف التصدي لهذا الامر بكل الوسائل المتاحة، لا ننسى ان العقوبات ما هي الا ادوات حرب تستخدم من قبل الولايات المتحدة الامريكية لاسقاط المستهدف وتسهيل عملية انهاءه عسكريا، بمعنى اخر هي اداة تمهيد وتهيئة لوجستية للعدوان العسكري الذي يبقى دائما الاداة الاحتياطية الجاهزة للاستخدام حين تسمح الظروف بذلك، فالامريكي لا يلغي الحل العسكري انما يؤجله لحين ايفاء العقوبات والضغوط بالمهمة المطلوبة.
- في هذه الحالة، تتوفر شروط الدفاع عن النفس التي من حق القوى والجهات المستهدفة بالعقوبات استخدامها، اهمها **شرط الضرورة** الذي يقره القانون الدولي في حالة العدوان العسكري لكن وبالنظر لخطورة الحالة من الممكن توفره ايضا في التوصيف الحالي، حيث يقرّ هذا الشرط أنه يجب أن يكون الخطر المتطلب للدفاع عن النفس حالاً وداهمًا ولا توجد وسيلة لصده سوى باللجوء إلى القوة. كما يجب أن يوجه الدفاع الشرعي إلى الدولة مصدر العدوان.(اي ضد الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة). مع الاشارة الى أنّ شرط الضرورة ليس شرطًا جامدًا، بل يعتمد على ظروف كل حالة على حدة، ومدى التقدم في تكنولوجيا الحرب، ولا يتوقف على الخطر الذي تتم مواجهته بالفعل فحسب، بل أيضًا حجم الخطر المتوقع. اضافة الى ذلك يوفر شرط التناسب وهو مقياس عملي للرد الضروري لصد العدوان.
- يتضمن حق الدفاع الشرعي في القانون العرفي افتراض **تناسب القوة المستخدمة مع التهديد المواجه**، من هذا المنطلق من حق الدول المستهدفة بالعقوبات ان تتخذ كل الاجراءات المناسبة لمواجهة هذا العدوان ودفع الخطر القائم.

بما أنّ هذه العقوبات احادية الجانب وامريكية الصنع وتوقيتها مشكوك فيه أيضا، وهي ادوات حرب بامتياز، وبالنظر الى تداعياتها على الدول المستهدفة وعلى شعوبها لما تسببه من انهيار اقتصادي واجتماعي وتدمير للبنى التحتية والمدنية والحاجات الانسانية. ووفقا للقوانين والتشريعات الدولية التي تعنى بحماية حقوق الانسان وحقوق الشعوب، فمن حق هذه الاطراف المطالبة باسقاط هذه العقوبات التي تعتبر اداة اجرام دولي تنتهك حقوق الانسان وترتكب بفعاليتها القاسية جرائم واضحة يمكن تصنيفها ب"**جرائم ضد الإنسانية**" (وفقا لاتفاقيات القانون الدولي الانساني/اتفاقيات جنيف 1949-النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية) لانها اداة حرب نظرا لخطورتها واثارها الوخيمة على الشعوب والقوى والكيانات المستهدفة بسبب ما ينجرّ عنها من تجويع، وتفقير، مع سبق الإصرار مما

يمكن وضعه في خانة القتل العمد، إضافة الى ان أدوات الضغط هذه هي وسيلة للتحريض على الفتن والحروب الاهلية والنزاعات...). من هذا المنطلق تتحمل الولايات المتحدة الامريكية **المسـؤولية الدولية** على كل التداعيات الناجمة عن الإجراءات العقابية التي تستخدمها في حق الدول والشعوب والكيانات المختلفة.

المستوى السياسي: إذا ما افترضنا أنّ ترسانة العقوبات الامريكية محدودة الفعالية وقد اثبتت التجربة الواقعية فشلها في تحقيق كل الأهداف المطلوبة (من اخضاع للدول، كسر للقدرات، تشتيت للإرادات، تحقيق الحلم الإسرائيلي بالبقاء والاســتمرار في وجه قوى محور مقاومة يهدد وجودها ...)، نظرا لصــمود الدول والكيانات المســتهدفة في وجه هذه الاليات القاسية ونظرا لقدرتها أيضا على خلق أدوات مواجهة عملية للالتفاف عليها واختراقها وبالتالي اسقاطها وافشال مفاعيلها. يبقى السؤال الأهم هنا لماذا تشن الولايات المتحدة حربًا اقتصادية إذا لم تنجح؟ لأنه ليس لديهم خيار آخر، ولا أدوات أخرى. عندما تضع قانونًا سياسيًا مثل قانون هيلمز-بيرتون بشأن كوبا وتوضح في العنوان 1 أن هذا القانون يهدف إلى الإطاحة بحكومة أجنبية (في عدم شرعية تامة وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة): إما أن تسـقطها من خلال الهبوط في خليج الخنازير عام 1961 لكنها لم تنجح، وإما أن تفعل ذلك من خلال العقوبات الاقتصــادية، لكن هذا لم ينجح أيضًــا. وعندما تفرض عقوبات ظالمة على إيران لســنوات وســنوات بهدف اســقاط النظام فيها واخضــاعها للإملاءات الامريكية ثم تقرر بعد ذلك فتح باب للتفاوض حول برنامج نووي لدولة محاصرة ومحظورة دوليا لأكثر من ثلاثين عام فهذا دليل إضافي على أنك لم تنجح وان ادواتك لم تحقق المطلوب. وعندما تهدد لبنان، وتضغط عليه لاجل اقصاء عنصر أساسي من عناصر بنيته السياسية والاجتماعية والأمنية وهو حزب الله، فتفرض الحصار والإجراءات الخاصة لاستهدافه داخل الدولة ومؤسـساتها واسـتهداف بيئته ثم يكسر هذا الحزب المقاوم حصـارك، ويخترق قوانينك الظالمة ليثبت لك مرة أخرى أنك فاشل، وان قراراتك قوانينك لم تساهم الا في شي واحد، شدّ العصب السياسي والاجتماعي حول المقاومة وبيئتها، تأكد ان استراتيجيتك فاشلة وان اجراءاتك لا جدوى منها. ويطرح هنا سؤال اخر، هل الولايات المتحدة تتمادى اليوم مع مبدأ خارج الحدود الإقليمية هذا؟ يمكننا أن نرى أنهم في حرب اقتصادية مع الجميع: إنهم يفرضون عقوبات في روسيا وإيران وكوبا وفنزويلا، وضد الصين، وضد الاتحاد الأوروبي أيضًا، على الصلب والألمنيوم اللذين ينميان أوروبا لإعادة التفاوض على علاقاتها الاقتصــادية مع الولايات المتحدة. كانت هناك الكثير من الصــدامات الاقتصــادية وهذا الانجراف يرجع إلى الإدارة الأمريكية، والســلطة التنفيذية، وليس الســلطة التشـريعية. انجراف ظهر بالفعل في إدارات أخرى قبل ترامب وأوباما وحتى كلينتون. يتم رفع الأصــوات عبر المحيط الأطلسيــ في الأوســاط الأكاديمية على وجه الخصــوص، للقول "احرص على عدم المبالغة في تطبيق قوانيننا التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ولا ســيما مع حلفائنا." لكن الخطر الكبير الذي يخشـاه الأمريكيون هو نهاية الدولار. على سـبيل المثال شـعر الأوروبيون بالضـيق لأنهم كانوا يشــترون طائرات إيرباص بالدولار. بعد انســحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني (الذي أعلنه دونالد ترامب في مايو 2018) ، أنشــأ ثلاثة أعضــاء في الاتحاد الأوروبي نظام مقايضــة لتجاوز إعادة فرض العقوبات: ألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا. الهدف هو السماح للشركات بمواصلة التعامل مع إيران في مجال الأغذية والأدوية. هذا هامشي للغاية لأن مشـكلة إيران هي بيع نفطها. إذا لم تسـتطع فعل ذلك، فسـوف تنسـحب من الاتفاق النووي. هل سيتمكن الأوروبيون من شرائه دون تعريض أنفسهم للدولار: هذا هو السؤال الكبير. تبيع فنزويلا نفطها إلى الصين بالعملة الصـينية، لكن الرد التقني ليس كافياً: هناك حاجة إلى رد سـياسي في مواجهة الولايات المتحدة التي تقرر حظر

الدول من الدول. كأداة ضغط، لا ترقى العقوبات الاقتصادية إلى مستوى المواجهة العسكرية، لكنها أقرب إلى الحرب منها إلى الدبلوماسية. تعتبر الولايات المتحدة الامريكية ان نظامها المالي وخاصة الدولار هو الذي يقود العالم وعليه ان يبقى كذلك في المستقبل، فهو وحده يشكل ما يزيد قليلاً عن 60% من الاحتياطيات النقدية العالمية المعلنة لصندوق النقد وبحكم التجارب لدى بعض القوى الصاعدة التي نجحت في تخطي حاجز التعامل مع الدولار واتباع سياسة مالية مستقلة عن حضن الدولار وحتى اليورو، فمن الطبيعي ان نبدأ بالتفكير في كيفية تحرير نظامنا المالي والاقتصادي من هذه المنظومة الامريكية المدمرة التي اثبتت التجربة انها صنعت للهيمنة والسيطرة ولخرق السيادة وفرض السياسات والبرامج عن طريق القتلة الاقتصاديين (صندوق نقد دولي وبنك دولي وغيره) التي لا تخدم مصالح الدول والشعوب بل المصالح الامريكية التي تعتمد على سلوك مسلك الهيمنة الكاملة سياسيا واقتصاديا وامنيا.

ربما من الصعب الحديث عن فكّ ارتباط اقتصادي ومالي بالولايات المتحدة نظرا لخطورة الوضع ولنفوذ الدولار الأمريكي الذي يقود التجارة العالمية: حوالي 50 % من التجارة الدولية يتم دفعها بالدولار الأمريكي وفقًا لبنك التسويات الدولية. فللوصول إلى هذه الدولارات، تعتمد البنوك في جميع أنحاء العالم على العلاقات المالية المعقدة التي تمر عبر المؤسسات المالية في الولايات المتحدة، والتي تخضع قانونيًا لسياسة العقوبات الأمريكية. في الواقع ، يمكن لضربة قلم رصاص من واشنطن أن تجبر مصرفًا لبنانيًا على إغلاق أبوابه في وجه شخص أو شركة لبنانية. وغني عن البيان أن البنك من المرجح أن يفضل الوصول إلى النظام المالي الأمريكي بدلاً من العلاقة مع عميل خاضع للعقوبات بسبب امتثاله للمعايير الدولية. لطالما أصر مسؤولو القطاع المصرفي اللبناني على امتثال النظام المصرفي اللبناني للعقوبات الدولية. أعلن محافظ البنك المركزي اللبناني، في يناير / كانون الثاني 2012، أنه لا يمكن لأي شخص و / أو منظمة خاضعة للعقوبات العمل مع البنوك اللبنانية. وأكد الرئيس التنفيذي لبنك بيروت، في عام 2017، أن المصارف اللبنانية لديها مصلحة واضحة في الامتثال للعقوبات الأمريكية. مع وضع هذه القوة المالية الهائلة في الاعتبار، يرى علماء السياسة الخارجية الأمريكية في الميدان وداخل القطاع الأكاديمي أن العقوبات أداة قوية للدبلوماسية القسرية. من هنا تأتي الضرورة الملحة لتغيير كل هذه المنظومة وإعادة بناءها من جديد وفق سياسات وخيارات اقتصادية ومالية جديدة بعيدة عن سلطة الهيمنة الامريكية.

تثبت التجربة مع الأمريكي في لبنان والمنطقة ان العقوبات وسيلة للضغط والهيمنة الامريكية تستخدمها كأداة حرب لكن فعاليتها محدودة وهذا دليل على ان كسرها واختراقها ممكن. الملفت ان إساءة استخدام العقوبات والمبالغة في استخدامها أيضا من قبل الأمريكي، يقوض المصالح الأمريكية ويعّرض "أهمية النظام المالي الأمريكي" للخطر. لكن مع ذلك يبدو أن نظام العقوبات الأمريكية مستعد للاستمرار في التوسع لان لا خيار اخر لديه، وعليه، فشل هذه العقوبات في تحقيق الأهداف المطلوبة جزء أساسي من العمل المقاوم ومن مقومات الصمود.

المصادر:

- -A Catalog of New U.S. Unilateral Economic Sanctions for Foreign Policy Purposes 199396 (Washington, DC: National Association of Manufacturers, 1997).
- L'usage des sanctions économiques et diplomatiques dans la gestion des crises internationals.
- Études des cas d'Afghanistan (1979) et d'Ukraine (2014), Sophie Marineau, Québec, Canada2017.
- L'EFFICACITE DES SANCTIONS DE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES/DIANA CAROLINA OLARTE/CÉLINE FOLSCHÉ/2018.
- Les mutations des sanctions après la guerre froide,Ariel Colonomos,2014.
- SANCTIONS ÉCONOMIQUES: ARME MIRACLE OU ÉCHEC? N° 83 • novembre 2010.
- Effets des Sanctions Economiques sur la Santé et le Bien-être des populations, Richard Garfield, fevrier 2000.
- Guerre économique: "Les études montrent que les sanctions n'ont pas d'efficacité", Maxime Tellier,2019.
- PERTINENCE DES SANCTIONS / RETORSIONS AU XXIEME SIECLE: MUTATIONS, OBJECTIFS ET MOYENS. 25 mars 2015.
- LES SANCTIONS DES NATIONS UNIES ET LEURS EFFETS SECONDAIRES Assistance aux victimes et voies juridiques de prevention, Djacoba Liva Tehindrazanarivelo,2005.
- LES SANCTIONS: L'ARME ÉCONOMIQUE DANS LE NOUVEL ORDRE MONDIAL Michel Rossignol،Division des affaires politiques et sociales،Octobre 1993

-ميثاق الأمم المتحدة 1945/ اتفاقيات جنيف 1949 والملحقات 1977.

-ترسانة القوانين الامريكية المختلفة المتعلقة بفرض العقوبات على الكيانات الخارجية والدول.

العقوبات الأمريكية على لبنان في ضوء القانون الدولي

د.علي مطر

تحولت العقوبات الاقتصادية إلى الاستراتيجية الأكثر استخداماً في سياسة الهيمنة الأميركية. تتراوح الاستراتيجية الأميركية حالياً بين نموذجين يقوم الأول على الأدوات الاقتصادية البحتة، والثاني على الحرب الاقتصادية المرافقة لأعمال عسكرية الهدف منها التسبب في أكبر قدر من التدمير بالبنية التحتية والقدرات الإنتاجية للدول المستهدفة، وخاصة عبر الوكلاء. لا يوجد أصدقاء عند الإدارة الأمريكية، فأسس العلاقات الدولية في منظورها قائمة على مصلحتها، وخياراتها أحلاها مر، نماذج كثيرة من الدول باتت تواجه هذه العقوبات، من روسيا وكوريا الشمالية وإيران والصين وغيره، وعلى الرغم من أن هذه العقوبات كانت تحصل عبر الأمم المتحدة إلا أنها في كثير من الأحيان تحولت إلى أحادية الجانب بيد أمريكا.

أولاً: العقوبات عبر مجلس الأمن

منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم الحرب الباردة بين القطبين، دأبت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة على فرض عقوبات على العديد من الدول، لكن لطالما كانت الأمم المتحدة هي الوجهة المعتمدة في تطبيق العقوبات الاقتصادية بموجب المادة 41 من ميثاقها، لذلك أقرت قرارات عدة على دول مختلفة اعتبرتها مخالفة للشرعية الدولية في تصرفاتها. /المادتان 39 و41.

أثناء عام 1966 فرض مجلس الأمن الدولي أولى عقوباته على روديسيا الجنوبية، بعد أن أصدرت بموجب القرارين 216 و217 في عام 1965 والقرار 277 في عام 197، ومن ثمّ العقوبات التي فرضتها على جنوب أفريقيا بموجب القرار 418 الصادر في عام 1977، وأعيد فرضه بالقرار 558 الصادر في عام 1984.

لكن الأمر تطوّر بعد الحرب الباردة إلى سياسة تطبيق العقوبات الشاملة، بخاصة بعد احتلال العراق للكويت. وقد طُبّقت العقوبات وعلى مدى عدة سنوات، على العديد من الدول منها العراق وهاييتي ويوغوسلافيا والصومال وليبيا وليبيريا وأنغولا ورواندا والسودان والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد تعرضت دول عربية عدة للعقوبات الغربية فضلاً عن سياسات الهيمنة. فقد تعرّض العراق، في تسعينيات القرن العشرين، لحصار مطبق إلى درجة أن الأمم المتحدة تبنت برنامج النفط مقابل الغذاء لأنه لم يكن بمقدور العراق شراء احتياجاته الغذائية. وعانت سوريا طويلاً من إجراءات أميركية وأوروبية بسبب عداءها للكيان الصهيوني من جهة، ودعمها لفصائل المقاومة من جهة أخرى، فيما تحولت هذه العقوبات إلى عقوبات أحادية الجانب تفرضها واشنطن على الدول الممانعة لها، ومنها لبنان، وهذا ما سنبينه من خلال هذا المقال.

ثانياً: الإرهاب الاقتصادي والعقوبات سيف واشنطن في لبنان

لقد أصـــبح لبنان في لائحة العقوبات، حيث بات الإرهاب المالي الأميركي يعرض الأمن الاقتصـــادي اللبناني للخطر، وهو الشـكل الأبرز من التدخل في شـؤون الدولة . ويعاني لبنان أزمة خانقة بسـبب سـياسـة الحصـار الأميركي، عندما وضـعته على لائحة العقوبات المباشرة تارة والتهديد بها تارة أخرى، حيث يعرّض الأمن الاقتصـادي اللبناني للخطر، وهو الشـكل الأبرز والفاضح من التدخل في شؤون الدولة. هذا الحصار الذي تمارسه ضد لبنان، هو نتاج ضغوطات مستمرة من قبل صـــقور الإدارة الأميركية، لما يمثله من خطر وجودي على أمن الكيان الإسرائيلي، وكقوة رئيســـية في المنطقة العربية غير خاضـعة لسـياسـة الإملاءات الأميركية. وتفعّل الإدارة الأميركية حالة الطوارئ الوطنية في ما يتعلق بلبنان وهو ما يُدخله في إطار الأمن القومي وهذا من المسائل الخطيرة من جهة، والتدخل السافر في شؤون دولة ذات سيادة من جهة أخرى، كذلك يسعى نواب أميركيون إلى ابتكار نوع جديد من العقوبات على المقاومة وبيئتها بشكل دائم.

لقد تدخلت الولايات المتحدة الأميركية في لبنان، عبر سياسات مالية، اعتمدتها من أجل حصار لبنان ما فاقم من أزماته، حيث قامت بفرض خطط وآليات تستهدف العملة الوطنية والقطاعات الحيوية في الدولة.

ومن هذه السـياسـات التي تعتمدها الإدارة الأميركية في الحصـار، إقحام المؤسـسـات المالية الدولية وعلى رأسـها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لفرض شروط تعجيزية (رفع الدعم عن المواد الأساسية، تفكيك القطاع العام، خصخصة المؤســـســـات الاقتصـــادية والصـــناعية، تعويم الليرة...) على الحكومة مقابل تســـهيل قروض تحت عنوان مســـاعدات استعجالية للبنان.

كذلك، تقوم باستخدام المؤسسات المالية الدولية -كأدوات ضغط – لتقديم قروض بغرض تطوير البنية الأساسية وبناء محطات توليد الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات بشرـــط قيام المؤســـســـات التابعة للولايات المتحدة بتنفيذ تلك المشرـــوعات. يعني ذلك، احتكاراً أميركياً لكل الإمكانات والموارد وعدم الســـماح لأي دولة أو قوة إقليمية أخرى في المنطقة بتقديم العون أو الاستثمار في لبنان.

وكما هو معروف، فإن الفيتو الأميركي واضـح لمنع لبنان بالتوجه إلى دول أخرى تدعمه وتســتثمر فيه ســواء روســيا أو إيران والصـين وحتى بعض الدول الأوروبية، وسـبق لشرـكة سـيمنز الألمانية بالتزامن مع زيارة المسـتشـارة أنجيلا ميركل لبيروت في عام 2018، أن قدمت عرضـاً لتأمين حاجة لبنان خلال 6 أشـهر بكلفة 800 مليون يورو ولكن العرض رُفض، علماً أن عروضـاً عديدة قُدمت من إيران والصـين وروسـيا في هذا الإطار، وآخرها ما قدمه الوفد الروسي الذي زار لبنان أخيراً، عارضاً بناء محطات كهرباء ومصفاتي نفط وإعادة إعمار مرفأ بيروت، كما أن مجرد إدخال النفط الإيراني إلى لبنان بدأت التهديدات والتصرـيحات تتوالى في وجه هذه الخطوة، ومحاولة تخويف الشـعب اللبناني لعدم الحصـول على ما هو بحاجته.

كما تفرض الولايات المتحدة على الدولة المستفيدة من القروض الدولية شروطاً صعبة لتسديد أصل القرض والفوائد في زمن الأزمات، بمعنى آخر تفرض عليها آليات وشروطاً لسداد الدين دون مراعاة للأزمات والصعوبات التي تعيشها.

إلى ذلك، هناك شرط أساسي للولايات المتحدة الأميركية في مسألة النفط اللبناني، وهو ترسيم الحدود البرية والبحرية الجنوبية مع فلسطين المحتلة وفقاً لمصلحة الكيان الصهيوني.

ثالثا: الخروقات الأميركية للقانون الدولي

تعد العقوبات الاقتصادية التي تفرض من قبل الأمم المتحدة نوعاً من أنواع الجزاء في القانون الدولي، وهي تقوم على وقف العلاقات الاقتصادية مع أفراد أو دول لقمع أو إصلاح سلوك عدواني، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولقد أوردت المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة صوراً لبعض التدابير غير العسكرية. ويستمد الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية من ميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع المواد (39- 41)، لكن ليس من حق أي دولة استخدامها وفرضها من خارج سياق هذه الآلية الدولية.

إذا، فالحديث عن الانتهاكات الأميركية للقانون الدولي، ينطلق من مسلمة أساسية، هي أن هذه العقوبات لا يحق لدولة ما أن تفرضها من خارج سياق الأمم المتحدة، سواء فرضت ضد دول أو منظمات إلا إذا كانت لا تتناقض مع ما تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة أو قراراتها الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن، وفي هذه الحالة لا يمكن لواشنطن فرض عقوباتها على أي كيان لبناني كونه لا يوجد قرار في ذلك من قبل الأمم المتحدة، فالعقوبات الاقتصادية التي تفرض من قبل الأمم المتحدة تعد نوعاً من أنواع الجزاء في القانون الدولي، وهي تقوم على وقف العلاقات الاقتصادية مع أفراد أو دول لقمع أو إصلاح سلوك عدواني، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولقد أوردت المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة صوراً لبعض التدابير غير العسكرية. ويستمد الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية من ميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع المواد (39- 41)، لكن ليس من حق أي دولة استخدامها وفرضها من خارج سياق هذه الآلية الدولية . كما أنه وبشكل موجز فإن واشنطن تقوم بخروقات عدة للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة في تعاملها مع لبنان، حيث تخرق بشكل واضح ميثاق الأمم المتحدة والقرارت الصادرة عن الجمعية العامة للمنظمة وغيرها من القرارات التي تؤكد على سيادة الدولة. لم يفت ميثاق الأمم المتحدة أن يعالج موضوع التدخل من ناحية الهيمنة الدولية عندما نص في الفقرة السابعة المادة الثانية على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما." وقد جاء في قرار لمجمع القانون الدولي عام /1954/ أن: "المسائل التي تعد من صميم السلطان الداخلي هي تلك الأنشطة التي تمارسها الدولة، والتي يعد فيها اختصاص الدولة غير مقيد بالقانون الدولي . ويتوقف مدى، أو نطاق هذه المسائل على القانون الدولي، ويختلف تبعاً لتطوره". وأكدت اتفاقية مونتيفيديو عام 1933 في مادتها الثامنة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول حيث نصت على أنه " ليس لأي دولة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأي دولة أخرى". ونشير إلى اتفاقيات هلسنكي 1975 التي أكدت في سلة موادها الأولى على مبدأ عدم التدخل.

خلاصة

بناء على ما تقدم، نخلص إلى أن ما تقوم به واشنطن في تعاملها مع لبنان هو إرهاب اقتصادي يخرق السيادة الوطنية التي تعد السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها في الداخل وفي علاقاتها الخارجية، بمعنى أن الدولة هي وحدها صاحبة السلطة من دون شريك على كامل مساحة الوطن ووجها خارجيا يتمثَل في علاقاتها بغيرها من الدول ضمن حدود

احترام اســتقلال كل دولة وعدم جواز التدخَل في شــؤونها الداخلية، وبالتالي لا يحق لأية دولة أخرى أن تفرض عليها أو على اي حزب أو كيان داخلها عقوبات طالما لا يخالف شرعية الدولة.

حول القرار الامريكي بحجب بعض المواقع الالكترونية التابعة لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الاسلامية

في إطار سياساتها القمعية لكل اعلام حر يرفض الهيمنة والغطرسة الامريكية بادرت الولايات المتحدة الامريكية ممثلة في وزارة العدل بمصادرة مجموعة من المواقع التابعة لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية الإيرانية. في هذه الورقة، نرصد الأسباب والخلفيات والدلالات والاستنتاجات المرتبطة بالقرارت الامريكية وكيفية مواجهتها من قبل اعلام محور المقاومة بكافة اطره ومؤسساته وشبكاته الالكترونية.

الأسباب:

في التوقيت: يأتي هذا القرار استكمالا لقرار سابق أصدره مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الامريكية بهدف ضرب مؤسسات اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية في تشرين الأول أكتوبر 2020 حيث أعلنت وزارة العدل حينها إزالة ما يقرب من 100 موقع مرتبط بالحرس الثوري الإيراني القوي. كما يأتي هذا القرار الأمريكي بعد صدور نتائج الاستحقاق الانتخابي في الجمهورية الإسلامية وإعلان السيد إبراهيم رئيسي رئيسا للجمهورية الإسلامية والدور الذي لعبه اعلام محور المقاومة في عرض هذا العرس الانتخابي الذي قدم فيه الشعب الإيراني أبلغ صورة عن صموده في مشهد انساني وحضاري ابهر كل العالم، إضافة الى شخصية الرئيس المنتخب الذي كان محلّ توافق واسع وملفت من قبل الشعب الايراني ودوره في المرحلة المقبلة.

في الموضوع: قامت الإدارة الامريكية بمصادرة عدد من المواقع الإلكترونية الإيرانية وهي 33 إضافة الى 3 مواقع تابعة لكتائب حزب الله. وتأتي هذه المصادرة كجزء من إجراءات انفاذ القانون من قبل مكتب الصناعة والأمن الأمريكي، ومكتب إنفاذ قوانين التصدير، ومكتب التحقيقات الفيدرالي.

ارتبط هذا القرار بجملة من القوانين التي استُعملَت لتبرير الاستيلاء على المواقع وكلها تشير الى صلاحية رئاسية، اي ان القرار أتى من بايدن شخصياً وبموافقة منه نظرا لأنه رئيس السلطة التنفيذية. وهذا دليل واضح على أنّ السياسة الامريكية المعادية لمحور المقاومة على مختلف الصعد عسكرية كانت أو أمنية أو إعلامية لا تتغير، وأنها مستمرة وفق استراتيجية متكاملة ولو تغيرت الإدارات المتعاقبة من حيث الشكل.

هذه ليست المرة الأولى التي تصادر فيها الولايات المتحدة مواقع تتهمها بنشر معلومات مضللة. فإعلام محور المقاومة بكل مؤسساته ومواقعه هو جزء لا يتجزأ من الصراع وهو أداة من أدوات المعركة العسكرية والسياسية والاقتصادية في مواجهة السياسة الامريكية-الصهيونية في المنطقة. وبالتالي من الطبيعي والمنطقي استهدافه أمريكيا.

الخلفيات:

اختيار مصادرة قنوات ومواقع اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية لم يأتي من فراغ وانما اتى وفق سياسة تنتهجها الولايات المتحدة منذ فترة لضرب المؤسسات الإعلامية المحسوبة على محور المقاومة والتي عملت ولا تزال ومنذ سنوات طويلة على كشف السياسات والمشاريع الامريكية في المنطقة وفضح جرائمها والانتهاكات التي تمارسها ولا تزال مع حلفائها ضد دول وشعوب المنطقة الرافضة للتدخل الأمريكي والغطرسة الصهيونية.

شكّل اعلام محور المقاومة وعلى راسه مؤسسات اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية هاجسا مرعبا بالنسبة للأمريكي، لأنه ومنذ انطلاقته عمل على كشف الدور الأمريكي في ادارة الصراعات المنتشرة في الشرق الأوسط، إضافة الى استراتيجيته في الهيمنة والسيطرة ومخططات التفتيت والتقسيم وإدارة الحروب الاهلية خدمة لمصالحه ولمصالح إسرائيل. كما قدّم اعلام المقاومة مقاربات عديدة لملفات حساسة سواء تلك المتعلقة بمحاربة تنظيم داعش والتي كشفت عن زيف الادعاء الأمريكي بمحاربته، وأثبتت بالمعلومات والتوثيق والصورة أن الإرهاب صناعة أمريكية بامتياز. إضافة الى ذلك وفي مقاربة لما يحصل من حروب في دول المنطقة، كشف اعلام المقاومة عن المخططات الامريكية لتفكيك الشعور ونشر الفوضى واثارة النعرات الطائفية والمذهبية، مع التركيز في مقاربات أخرى على زيف الديمقراطية الامريكية مقارنة بما حصل ويحصل في إيران والتي اثبتت مؤخرا أنها نموذج حقيقي وواعد لديمقراطية قادرة على بناء مجتمع مستقر. في كل هذه المقاربات وغيرها المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثلا وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والمطالبة بحقوقه، او الشعب اليمني وما يتعرض له من عدوان يتنافى مع كل القيم الإنسانية حتى تلك التي ما فتئ يتغنى بها الأمريكي ويحمل شعاراتها، او في العراق وسوريا وبقية دول وشعوب المنطقة، وجد الأمريكي نفسه في موقف صعب ومعقّد يلزمه بالردّ وباي طريقة ليس لحماية مصالحه فحسب بل والاهم، حماية الكيان الصهيوني الذي بدا اكثر حرصا على تكميم هذا الاعلام المقاوم ومحاصرته لأنه بدا واضحا سلطة تأثير هذا الاعلام وقدرته على توجيه الراي العام ليس فقط في دول المنطقة بل في العالم أجمع، ولعل ما حصل في الحرب الأخيرة على غزة في معركة سيف القدس اصدق مثال على ذلك.

عمل الامريكي بكل الوسائل على محاصرة وشيطنة وتشويه أهداف وفعّالية هذا الاعلام المقاوم، والاهم حرص على تعطيل نشاطه وتأثيره بكل الوسائل غير العادلة والتي لا صلة لها، لا بقانون ولا عرف ولا قيم. يبدو واضحا أن هذا الاعلام المقاوم وعلى الرغم من الإمكانيات والأدوات المتواضعة بسبب اليات الحصار الامريكية، والتضييق الدولي على المؤسسات الإعلامية، نجح في تحقيق نسبة كبيرة من الأهداف والاستراتيجيات التي يبدو انها شكّلت العبء الأكبر لدى الأمريكي.

بدأ الأمريكي في القاء التهم وتقديم الحجج لتبرير استيلائه ومصادرته لهذه المؤسسات بالقول:

- ✓ المؤسسات الإعلامية المدعومة من الجمهورية الإسلامية والمنتمية لمحور الممانعة في المنطقة، لعبت دورا في العملية الانتخابية في الولايات المتحدة من خلال محاولة نشر معلومات مضللة عبر الانترنت.
- ✓ المواقع، التي تعمل تحت ستار منافذ إخبارية حقيقية، تشن "حملة تضليل عالمية" للتأثير على سياسة الولايات المتحدة ونشر الدعاية الإيرانية حول العالم.
- ✓ محاولات هذا الاعلام المستمرة تنفيذ عمليات اختراق للساحة الداخلية الامريكية للتأثير على مزاج الناخب الأمريكي وإظهار المشهد الأمريكي وكأنه حالة صراع وفوضى لا علاقة لها بالقيم الديمقراطية والإنسانية التي طالما تغنت بها الولايات المتحدة.

- ✓ محاولات هذا الاعلام تسليط الضوء على الازمات الداخلية في الولايات المتحدة والتركيز على تداعيات هذا الفشل على السياسة الخارجية وخاصة في الشرق الأوسط.
- ✓ اتهام الجمهورية الإسلامية في إيران بتجنيد أطراف فاعلة في هيئة مؤسسات إخبارية ووسائل إعلامية من اجل تخريب العمليات الديمقراطية الامريكية.

الاستنتاجات

إنّ الادعاء الأمريكي بأنّ مؤسسات اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية هي مؤسسات تعمل على التدخل في الشؤون الداخلية الامريكية لبث الفوضى والتأثير على مزاج الناخب الأمريكي اثناء العملية الانتخابية، دليل واعتراف واضح بقدرة هذا الاعلام على الرغم من إمكاناته وادواته البشرية واللوجستية المتواضعة، على النفاذ الى داخل المشهد السياسي الأمريكي، ولفت النظر حول إخفاقات السياسة الامريكية ومشاكلها وازماتها. إضافة الى نجاحه في كشف الزيف وسياسة التضليل الأمريكية التي ما فتئت تتشدّق بحرية التعبير والديمقراطية ولكنها تعمل دوما على قمع واستهداف الاعلام الحر في كل انحاء العالم.

كما أنّ الادعاء الأمريكي بأن مؤسسات الاتحاد تروّج لأفكار ومعلومات معادية للولايات المتحدة ولسياساتها في المنطقة دليل على أن هذا الاعلام نجح في كشف وفضح المشاريع الامريكية الاستعمارية التي تستهدف دول وشعوب المنطقة.

ما قدمته مؤسسات الاتحاد على مختلف الصعد خاصة في السنوات الأخيرة، في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين شكّل حجر الأساس لبروباغندا إعلامية فاعلة وحقيقية، نجحت في فضح الانتهاكات والجرائم التي ارتكبها الأمريكي. إضافة الى أنّ ما تقوم به مراكز الاتحاد البحثية من متابعة ورصد لإنتاجات مراكز الدراسات والأبحاث الامريكية والغربية عموما شكّل مسارا مهما في إمكانية فهم العقل الأمريكي ومخططاته على المستوى الجيو سياسي والاستراتيجي. شكّل هذا النشاط المستمر للمؤسسات الإعلامية والمواقع الالكترونية التابعة للاتحاد مصدر اهتمام ومتابعة ورصد ومراقبة من قبل الولايات المتحدة وادواتها في المنطقة، والتي بدأت تشعر حقيقة بأن هذا التطور الملحوظ في المتابعة من قبل مؤسسات الاعلام المقاوم قد يذهب الى ما هو ابعد في المواجهة خاصة اذا ما نجح هذا الاعلام في انشاء صنع راي عام واع قادر على فهم السياسة الامريكية وتداعياتها في المنطقة وكشف مشاريعها ومخططاتها الاستعمارية.

إنّ اتهام مؤسسات الاتحاد بأنها تنشر معلومات مضللة دليل على مدى تأثر الراي العام الأمريكي والغربي بها والذي أحدث فارقا ملحوظا في المنظومة الإعلامية الإقليمية والدولية، وبدأ يشكّل مصدر اهتمام لدى العديد من الأوساط ليس فقط الصديقة بل والعدوة ايضا.

أصبح هذا الاعلام قادرا على التسبب في الضرر للسياسات والمصالح الامريكية في المنطقة، بالكلمة والصورة والتحليل والرصد ونشر المعلومات، وهذا أمر لا يعيق المشاريع الامريكية فقط بل ويهدد مصالحها ومصالح حلفائها. كما نجح هذا الاعلام في كشف زيف الحرب على داعش وفضح المؤامرات الامريكية على شعوب ودول المنطقة ومخططات التقسيم والتفتيت والفتنة المذهبية والطائفية.

أصبح الهاجس الرئيسي- للأمريكي اليوم، بعد الحصار السياسي والعسكري والاقتصادي لدول محور المقاومة، تنفيذ سياسة تكميم الافواه ومحاصرة الكلمة الحرة بادعاءات مزيفة ومضللة هدفها القضاء على حرية الرأي والتعبير والسيطرة على الوعي العام لدى الشعوب والأمم والاستمرار في الترويج لصورة أمريكا الداعمة للحريات والديمقراطية في المنطقة، وهذا دليل إضافي بل قاطع على القدرات التي ثبتها الاعلام المقاوم -على الرغم من الحصار وضعف الإمكانيات والأدوات- في التأثير والتنوير ونشر- الوعي الكاف لدى الشعوب في العالم لمعرفة حقيقة السياسة الامريكية وأهدافها ومشاريع الهيمنة والتدمير التي تديرها خدمة لمصالحها ومصالح حليفها الصهيوني في المنطقة.

يرسم هذا الاعتداء الأمريكي على حرية الرأي والتعبير مسارا مهما يفرض على دول محور المقاومة التفكير أكثر في أهمية دور الاعلام كأداة من أدوات المواجهة في الصراع. كما يفرض على شعوب دول هذا المحور الإحاطة أكثر بإعلامه والاهتمام بما يقدمه على جميع الصعد. صحيح أن الحصار والحرب الامريكية المعلنة، قد تؤجل او تعطل بعض الخيارات لكنها قطعا لن تنجح في اسكاته ولا في احتوائه او القضاء عليه. نحن اليوم في فضاء مفتوح، صنعه الغرب وقد يكون صنعته أمريكا، لكنه فضاء لا يخضع لأحد ولا يمكن لاي طرف مهما كانت قدراته وامكاناته ان يسيطر عليه ويتحكم في مداخله ومخارجه. انه الفضاء الإعلامي المفتوح الذي أصبح يخاطب العالم وبكل اللغات وفي كل انحاء العالم. ترفض أمريكا ان يكون للمستضعفين في العالم صوت او صورة تعبر عن واقعهم وبالتالي تفضح سياسات الهيمنة والعربدة الامريكية، لذلك نراها في كل يوم تستهدف الاعلام والاصوات الحرة لإسكاتها.

انها حتمية الصراع التي تستوجب من اعلام المقاومة بكل مؤسساته وشبكاته الالكترونية والفضائية الاستعداد للمواجهة ولإثبات الوجود والصمود لضمان الاستمرارية في العطاء والإنتاج ونشر الوعي لدى الرأي العام العالمي. المعركة مستمرة ولن تتوقف عند قرارات حجب هنا او هناك، انها استراتيجية مدروسة لضرب كل مقومات المقاومة والصمود والمواجهة للمشاريع الاستعمارية.

أثبتت القرارات القمعية الامريكية ان ما يقدمه اعلام المقاومة حق وانه أحدث فارق في المشهد الإعلامي والمعلوماتي والمعرفي، كما أثبت الاستهداف انه فقط خطوة أولى ستتبعها مجموعة خطوات، في محاولة لكسر جبهة الصمود. وعليه، على جبهة الاعلام المقاوم الاستمرار في المواجهة لكن بوتيرة اقوى وأعمق، فالإرباك الأمريكي دليل واضح على ان مساره في الطريق الصحيح.

ان كان سلاح فصائل المقاومة في المنطقة على تنوعها، أحدث فارقا في الإنجاز والردع الاستراتيجي، فنعتقد أنّ سلاح الاعلام قادر على ان يتحرك بخطوات أسرع وأكثر ثباتا وفق استراتيجيات وخطط عمل معمقة وواضحة لتحقيق الاختراق للعقول قبل الساحات. فكسر هيبة الولايات المتحدة مرهون في كلمة وصورة.

(مجموعة دراسات من انتاج مركز الأبحاث والتطوير)

2022